

المشكُّ التَّحْوِيُّ

في التصريح للأزهريِّ المتوفَّى سنة [٩٠٥هـ]
جمعاً ودراسةً

إعداد

دكتور/ دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

مدرس اللغويات

في كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشكَلُ النَّحْوِيُّ فِي التَّصْرِيحِ لِلأَزْهَرِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ [٩٠٥هـ] جَمْعًا وَدِرَاسَةً

دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية، مصر

البريد الإلكتروني: yahoo.com@dr.desouky 7178

ملخص البحث:



يُعدُّ كتاب التصريح للأزهريّ من أكثر الكتب تداولاً بين النحاة الذين أخذوا عنه، ووضعوا عليه الشروح والحواشي، ومن سعة اطلاع الأزهريّ أنه أورد مشكلاتٍ على بعض النحويين ممن عرض لآرائهم في كتابه هذا، وكان للنحويين وأصحاب الحواشي والتعليقات موقفٌ من تلك المشكلات، فمنهم من وافقه على ما استشكله، ومنهم من خالفه، فظهر من خلال العرض مُعْتَرِكٌ نَحْوِيٌّ حول تلك المشكلات، وقد جمعتها، ودرستها مبيناً آراء النحويين فيها؛ محاولاً إظهار القولِ الحقِّ، أو التوفيقَ بين أقوال النحويين؛ معتمداً على ما استقر عند أئمتهم من قواعد وأصولٍ نحويّةٍ. وبعد فإن التصريح بمضمون التوضيح يُعدُّ موسوعةً علميّةً شارحةً لكتاب أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري؛ إذ هو من أكثر الكتب تداولاً بين النحاة الذين أخذوا عنه، ووضعوا عليه الشروح والحواشي، ومن سعة اطلاع الأزهري أنه أورد مشكلاتٍ على جمهور النحويين، أو بعضهم، أو أحدهم ممن عرض لآرائهم، وكان للنحويين وأصحاب الحواشي مواقفٌ من تلك المشكلات، مثلت مُعْتَرِكًا نَحْوِيًّا، ما بين مُؤَيِّدٍ بأدلة، أو معارضٍ بأدلةٍ نحويّةٍ، ظهرَ هذا من خلال الدراسة؛ وقد جمعت تلك المشكلاتِ النحويّةَ من كتاب التصريح مرتبةً حسب ورودها فيه؛ ليسهل على الباحثين والدارسين مراجعتها والاطلاعَ عليها، ثم جعلتها مسائل، ووضعت لكل إشكالٍ منها

عنواناً رأيته مناسباً، ودرستها دراسةً علميّةً، بعرضِ أقوالِ النُّحاةِ فيها، وبيانِ مذاهبيهم
حولَ كلّ مُشْكَلَةٍ، وَخَلَصْتُ إِلَى الرَّأْيِ الرَّاجِحِ فِي كُلِّ مُشْكَلَةٍ، مَبِينًا إِصَابَةَ تِلْكَ
الْمَشْكَلَاتِ الْمَحْزَرِّ مِمَّنْ وُجِّهَتْ إِلَيْهِ، أَوْ عَدَمَ إِصَابَتِهَا؛ مَعْتَمِدًا عَلَى أَقْوَالِ أُمَّةِ
النَّحْوِيِّينَ.

الكلمات المفتاحية: المشكّل - النَّحْوِيُّ - التصريح - الشيخ خالد الأزهريّ .



The Grammatical Problem in Al-Tasreeh by Al-Azhari (Collection and Study)

Desouky Muhammad Ali Ibrahim Al-Sakhawi

Department of Linguistics – Faculty of Arabic Language –
Al-Azhar University – Monufia Branch

Email: dr.desouky 7178@ yahoo.com

Abstract:

The book permit for Al-Azhari of the most circulating books among grammarians who took it, and put it explanations and footnotes, and the erudition of Al-Azhari that he reported problems on some grammarians who presented their opinions in this book, and the grammarians and owners of footnotes and comments position on those problems, some of them agreed on what Astkalh, and some of them disagreed, appeared through the presentation grammatical battle about those problems, has collected, and studied, indicating the views of grammarians in them; Grammarians, relying on the rules and grammatical principles settled with their imams.

After the statement of the content of the clarification is a scientific encyclopedia explaining the book explained the paths of Ibn Hisham Al-Ansari, as it is one of the most circulating books among grammarians who took it, and put it explanations and footnotes, and the erudition of Al-Azhari that he reported problems on the audience of grammarians, or some of them, or one of those who presented their opinions, and the grammarians and owners of footnotes positions on those problems, represented a grammatical battle, between a supporter with evidence, or an opponent with grammatical evidence, this appeared through the study; The grammar of the statement book is arranged according to its containment, to make it easier for researchers and scholars to review and see it, then I made it issues, and put for each problem a title

that I saw appropriate, and studied it scientifically, by presenting the statements of grammarians in it, and a statement of their doctrines on each problem, and concluded to the most correct opinion in each problem, indicating the injury of those problems who were directed to him, or not, relying on the sayings of the grammarians' imams,



Keywords: Grammatical problem - Statement - Sheikh Khaled Al-Azhari.



المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين،
وعلى آله وصحابه أجمعين، وبعد:



فإن التصريح بمضمون التوضيح يُعدُّ موسوعةً علميّةً شارحةً لكتاب أوضح
المسالك لابن هشام الأنصاري؛ إذ هو من أكثر الكتب تداولاً بين النحاة الذين أخذوا
عنه، ووضعوا عليه الشروح والحواشي، ومن سعة اطلاع الأزهرّي أنه أورد مشكلاتٍ
على جمهور النحويين، أو بعضهم، أو أحدهم ممن عرّض لآرائهم، وكان للنحويين
وأصحاب الحواشي مواقف من تلك المشكلات، مثّلت مُعترَكاً نحوياً، ما بين مؤيّدٍ
بأدلة، أو معارضٍ بأدلةٍ نحوية، ظهرَ هذا من خلال الدراسة؛ وكان من أهم أسباب
اختيار هذا البحث:

١ أولًا: أهمية تلك المشكلات؛ فقد أوردَها الأزهرّي على جمهور النحويين،
أو بعضهم، أو أحدهم؛ مما جعلها جديرةً بالبحث، والتحقيق، والدراسة.

٢ ثانيًا: أني لم أقف على دراسة تناولت تلك المشكلات التي أثارها
الأزهرّي، رحمه الله.

٣ ثالثًا: أن دراسة تلك المشكلات، والوقوف عليها يتضح منها طولُ باعِ
الأزهرّي، وكثرةُ اطلاعه.

٤ رابعًا: أن دراسة تلك المشكلات تُعدُّ مجالاً خصبا للباحث؛ ليقف على
مدى صوابها، أو مجانبتها الصواب، ويساعده على إثراء مادته العلمية بتلك النقديات.

خامساً : أن هذه الدراسة تُعدُّ ضمنَ سلسلةٍ قام بها بعضُ الباحثين؛ لدراسةِ المشكلاتِ النَّحْوِيَّةِ في أُمَّاتِ الكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ^(١).

فكان هذا البحث الذي عنونت له بـ: " (المشكلُ النَّحْوِيُّ في التصريح للأزهريِّ المتوفى سنة [٩٠٥هـ] جمعاً ودراسة)" .



وقد جمعت تلك المشكلاتِ النَّحْوِيَّةِ من كتابِ التصريح^(٢)، مرتَّبةً حسب ورودها فيه؛ ليسهلَ على الباحثين والدارسين مراجعتها والاطِّلاعَ عليها، ثم جعلتها مسائلَ، ووضعتُ لكلِّ إشكالٍ منها عنواناً رأيتُه مناسباً، ودرستها دراسةً علميَّةً، بعرضِ أقوالِ النُّحاةِ فيها، وبيانِ مذاهبِهِمْ حَوْلَ كُلِّ مُشْكَلَةٍ، وَخَلَصْتُ إِلَى الرَّأْيِ الرَّاجِحِ فِي كُلِّ مُشْكَلَةٍ، مَبِينًا إِصَابَةَ تِلْكَ الْمَشْكَلَاتِ الْمَحْرَزِّ مِمَّنْ وُجِّهَتْ إِلَيْهِ، أَوْ عَدَمَ إِصَابَتِهَا؛ مَعْتَمِدًا عَلَى أَقْوَالِ أُمَّةِ النَّحْوِيِّينَ، وَقَدْ اسْتَبَعْدْتُ مِنَ الْبَحْثِ الْمَشْكَلَاتِ اللَّفْظِيَّةِ وَالْمَنْطِقِيَّةِ الَّتِي لَا تَفِيدُ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، وَكَذَا الْمَشْكَلَاتِ الَّتِي أَجَابَ عَنْهَا الْأَزْهَرِيُّ

(١) منها على سبيل المثال:

١- (المشكلات النحوية في الجامع الصحيح للبخاري، منهج وتطبيق) للباحث: عبد الوهاب ربيع محمود، رسالة دكتوراة، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ١٩٩١م.

٢- (توجيهات ابن الحاجب للمشكلات النحوية في مؤلفاته، جمعاً ودراسة) رسالة ماجستير، للباحث: كوناتي سيدي فوزي، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

٣- (المشكلات النحوية في حاشية الصبان، دراسة وصفية تحليلية) بحث ترقية، للأستاذ الدكتور/ خالد عمر عبدالرحمن الدسوقي.

٤- (مشكل الإعراب عند ابن هشام [٧٦١هـ] جمعاً ودراسة)، رسالة ماجستير للباحث/ ياسين مهدي على عوض، في كلية اللغة العربية بالقاهرة ٢٠١٧م.

(٢) اعتمدت على الطبعة التي بهامشها حاشية يس العليمي، ط دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

فانجَلتْ وانكشفتْ، أما ما أُجيبَ عنها، وكان هناك وجهٌ آخرٌ غيرَ المجابِ به، أو اعتراضٌ، أو إشكالٌ على ما أُجيبَ به، فقد أدخلته ضمن البحث.

وقد ذكرت بيانات المرجع كاملة عند أولِ ذِكرٍ له، واتبعت الطرق المتفق عليها في التخريج والتوثيق العلمي، ولم أترجم لابنِ هشامٍ، والأزهريَّ؛ لشهرتهما، فقد قامت حولهما كثيرٌ من الدراسات.



وقد جاء البحث في مقدمة، تناولت فيها موضوع البحث وأهميته، وأسباب اختياره، ومنهجي فيه، ثم تمهيد، تناولت فيه حقيقة المُشكِل، وألفاظه^(١)، وأسبابه، من خلال التصريح، ثم جاءت المشكلات النحويّة مرتبةً حسب وُرودها في التصريح، ثم جاءت خاتمةً، بيّنتُ فيها أهمّ النتائج، التي وقفت عليها، ثم فهرسُ المصادر والمراجع.

والحمدُ لله على توفيقِهِ ومَنِّهِ، وأسألهُ المزيّدَ من فضلهِ العظيم، وصلِّ اللهُمَّ وباركْ على عبدِكَ ونبيِّكَ وحبيبِكَ مُحَمَّدِ نبيِّ الرحمةِ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلّم تسليمًا كثيرًا.



(١) وقد أحصيت المشكل الذي ورد في التصريح من خلال تلك الألفاظ.

التمهيد:

حقيقة المشكل، وأفاضه، وأسبابه، من خلال التصريح

أولاً: حقيقة المشكل لغةً واصطلاحاً:

أ- المشكل لغةً: اسم فاعل، مِنْ أَشْكَلَ يُشْكَلُ إِشْكَالًا؛ فهو مُشْكَلٌ.

والمعنى اللغوي للمُشْكَلِ يدور حول: المماثلة، والاختلاط، والالتباس،

والاشتباه^(١).

تقول: أَشْكَلَ عَلَيَّ الْأَمْرُ؛ أَي: اخْتَلَطَ بغيره^(٢)، وَهُوَ يَفُكُّ الْمَشَاكِلَ: الْأُمُورَ

الْمُتَلَبِّسَةَ^(٣).

ويقال: حَرَفَ مُشْكَلٌ؛ أَي: مُشْتَبِهٌ مُلْتَبَسٌ، وَأُمُورٌ أَشْكَالٌ؛ أَي: مُتَلَبِّسَةٌ، وبينهم

أَشْكَالَةٌ، أَي: لَبَسٌ^(٤).

وفي كتاب التعريفات للجرجاني: "المُشْكَلُ: هو ما لا يُنَالُ الْمُرَادُ مِنْهُ إِلَّا بِتَأَمُّلٍ

بعد الطَّلَبِ"^(٥).

وفي الكليات للكفوي: "والمُشْكَلُ ... هُوَ ... الَّذِي اشْتَبَهَ الْمُرَادُ مِنْهُ بِحَيْثُ لَا

يُوقَفُ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهُ بِمَجْرَدِ التَّأَمُّلِ"^(٦).

(١) ينظر في: مشكل القرآن الكريم، لعبد الله المنصور، دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى عام

١٤٢٦هـ، ص (٤٦).

(٢) ينظر في: جمهرة اللغة، مادة (ش ك ل)، والزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري،

المحقق: د. حاتم صالح الضامن الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

(٢ / ١٥١).

(٣) ينظر في: تاج العروس، مادة (ش ك ل).

(٤) ينظر في: تهذيب اللغة، للأزهري، ولسان العرب، لابن منظور، كلاهما مادة (ش ك ل).

(٥) ص ٢١٥. الكتاب ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٦) ص ٨٤٦. والكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي، المحقق: عدنان

درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.



ب- المَشْكَلُ اصْطِلَاحًا:

لم أَقْفِ عَلَى تعريفٍ مَحْدَدٍ مَتَّفِقٍ عَلَيْهِ للمشكل النحوي اصطلاحًا، والذي يظهر لي أنه لن يَبْعُدَ كثيرًا عن المعنى اللغوي من أنه الحُكْمُ المُتَسِسُّ، أو المُخْتَلِطُ، أو المُشْتَبِهُ غير الواضح، أو الذي لم يظهر وجهه للمتأمل أول الأمر.

وقد عرف السيوطي المشكل بأنه ما استشكله قومٌ، ولم يتضح لهم وجهه^(١).

وتعريفه في معجم المصطلحات النحوية والصرفية: "الإشكال، والمُشْكَلُ:

يعبر بهما النحاة عما لا يظهر وجهه من الأساليب والأقوال"^(٢)

وأرى أن التعريفات -التي وقفت عليها- كلها تدور في فلك واحد من أن

المُشْكَلَ النحوي: ما خفي وجهه النحوي، مع وروده عن فصيح، ولم يتضح إلا بإعمال الفكر والتدبر.

وأن التعريف الجامع المانع هو ما ذكره أحد المعاصرين من أنه: "كل ما لا

يتبادر إلى الذهن توجيهاً نحوياً مع فصاحة قائله، أو إمامة مؤيدِه"^(٣).



(١) ينظر في: نواهد الأبحار وشوارد الأفكار، للسيوطي، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول

الدين، المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراة)، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥ م، (٢/ ١٠٣).

(٢) للدكتور محمد سمير نجيب، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط ١، ١٩٨٥ م، ص (١٢١).

(٣) الأستاذ الدكتور/ خالد عمر الدسوقي، المشكلات النحوية في حاشية الصبان ص ١١.

ثانياً: ألفاظ المشكل في التصريح:

عبر الأزهرى عن المشكل في التصريح بعدة ألفاظ، أَحْصَيْتُ منها:
أولاً: لفظ (وهو مُشْكَل) أو (مُشْكَل) ورد في التصريح ثلاث عشرة مرّة، فتسَعُ مسائل أدخلتها في نطاق البحث؛ لأن الأزهرى لم يورد لها إجابةً، وهي في التصريح الجزء الأول ص ١٠٢، ١١٩، ١٣٧، ١٨١، ٣٥٠، ٣٦٤، وفي الجزء الثاني ص (١١) مسألتان)، ٢٧٥.



وقد أجاب الأزهرى عن الإشكال في نصّ التصريح، أو كان الخلاف خلافًا لا طائل منه في أربع مسائل؛ لذا لم أدخلها في نطاق البحث، وذلك في الجزء الأول من التصريح ص ٩٥، ٢٢٩، ٣٢١، ٣٣٠.

ثانياً: لفظ (وَيُشْكَل) أو (فَيُشْكَل) أو (يُشْكَل) ورد تسع مرّات، فأدخلت أربعاً منها في نطاق البحث؛ لأن الأزهرى لم يورد لها إجابةً، وهي في التصريح الجزء الأول ص ٢٠٦، و ٢٤٠، والجزء الثاني ص ٩٥، ٣٥٥.

ولم أدخل خمساً منها في نطاق البحث؛ لأن الأزهرى أجاب عن بعضها، كما في التصريح ١/ ٧٣، ٣١٣، أو لكون الخلاف -في بعضها- خلافًا لفظيًا لا طائل من ورائه كما في التصريح ١/ ٢٢٠، ٢٦٣، ١٠٨/٢.

ثالثاً: لفظ (وَأُسْتُشْكَل) ورد أربع مرّات، فأدخلت مسألة واحدة منها في نطاق البحث، ولم أدخل ثلاثاً؛ لأن الأزهرى أجاب عنها، كما في التصريح ١/ ١٠٣، ٢٠٦، ٣٣٥.

رابعاً: لفظ (إِشْكَال) أو (لا يخلو من إشْكَال) ورد ثلاث مرّات، فأدخلت مسألتين منها في نطاق البحث، ولم أدخل مسألة واحدة؛ لأن الأزهرى أجاب عنها، كما في التصريح ٢/ ١٦٣.

خامساً: لفظ (وَيُسْتَشْكَل) وقد ورد مرة واحدة مجاباً عنه؛ فلم أدخله في نطاق البحث.

ثالثاً: أسباب المشكلة عند الأزهري في التصريح:

ظهر من البحث أن من دوافع المشكلات وأسبابها عدّة أمور، منها:

١- ما يظهر للأزهري من تناقض بين قولَي أحد النحاة، ويكون أحد القولين خطأً، أو بعيداً عن التحقيق النحوي؛ وذلك مثل:

- ما يظهُر له من عدم دِقّة صاحب الرأي الذي أورد عليه الإشكال، ومجانِبته

للتحقيق النحوي؛ كما في رأي ابن هشام الذي أوجب فيه إعراب (شديد) من قولهم:

"صُرِّي زَيْداً شديداً" بالرفع خبراً عن (صُرِب)، ولم يجوز فيه النصب على الحالية

السادة مسدّ الخبر، والتحقيق النحوي أن الحال متى صحَّ جعلها خبراً للمبتدأ، لم يجر

أن تُسدّ الحال مسدّ خبره، بل تكون هي الخبر، وإن حُذِف معها فيكون على وجه

الجواز لا الوجوب^(١).

٢- ما يظهر للأزهري من امتناع المسألة؛ ثلثاً يجمع بين متنافيين؛ وذلك

مثل:

الإشكال الوارد على أن اللام الزائدة المقوية في منزلة بين الزيادة المحضة

والتقوية المحضة؛ حيث أورد الأزهري إشكالا على رأي ابن هشام القائل بأنها حيثئذ

لها منزلة بين منزلتين، فقال: "وهو مشكل"، فإن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء، وغير

الزائدة تتعلّق بالعامل الذي قوّته عند الموضح؛ فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد،

(١) ينظر في: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. (١٢٣ - ١٢٤)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية

ابن مالك، لابن قيم الجوزية - تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف

- الرياض، ط ١، ١٣٧٣ هـ، ١٩٥٤م. (١/١٨٦)، المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق عدد

من الباحثين، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م. (٢/١١٣-١١٤)، وشرح الأشموني على

ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني، دار الكتب

العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م. (١/٢٠٩)، شرح الإمام الفارضي على

ألفية ابن مالك، للفارضي الحنبلي، المحقق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار

الكتب العلمية، لبنان - بيروت، ط ١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م (١/٣٧٠ - ٣٧١).

وهو ممتنع؛ لأدائه إلى الجمع بين متنافيين^(١).

٣ - نَظَرُ الْأَزْهَرِيِّ إِلَى مَا عَلَيْهِ التَّرْكِيبُ الْحَالِيٌّ لِلْأَسْلُوبِ النُّحَوِيِّ، دُونَ النَّظَرِ إِلَى أَسْلِ التَّرْكِيبِ؛ وَذَلِكَ كَمَا فِي:

أ- الإشكال الوارد على دخول (لا) على (حبذا)؛ حيث قرر أنه: "لا يخلو من إشكال؛ لأن (لا) لا تدخل على فعل ماض جامد، ولا تعمل في اسم إذا لم يكن جنسًا، ولا تكون غير مكررة إذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه، إلا على قول أبي الحسن، وأبي العباس، وهو ضعيف"^(٢). وكان الإشكال غير وَّارِدٍ -أصلاً- لو أنه نَظَرَ إلى أصل التركيب، وأنه متصرف لا جامد، فهو -هنا- لم يستصحب الأصل.

ب- ومثله الإشكال الوارد على دخول (ما) المصدرية على (خلا، وعدا)؛ حيث قرر أنه مشكل؛ لأن (خلا، وعدا) جامدتان، ولو نظر إلى الأصل من أنهما متصرفان، واستصحبه لم يرد إشكاله أصلاً.

ج- ومثله الإشكال الوارد على جعل (آخر) من باب التفضيل، حيث لم يستصحب أصل كلمة (آخر)، فلم يجعلها دالة على التفضيل، ولو استصحب الأصل، وأنه: (الْأَخْرُ مِنْ كَذَا)؛ أَي: أَشَدُّ تَأَخُّرًا مِنْهُ، لم يرد إشكاله أصلاً.

٤ - قد يورد الأزهرى إشكاله على النحويين؛ معتمداً على ما قرره عالم آخر، وذلك مثل:

أ- ما أورده من إشكال على ابن مالك ومن تبعه من النحويين: (أبي حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين)، الذين أجازوا إبدال اسم الجلالة - من كلمة التوحيد - بالرفع من موضع اسم (لا)؛ وكان معتمده في هذا الإشكال أن هذا الموضع قد زال بدخول (لا)، فمحرز المَحَلِّ وطالبه - وهو الابتداء - لم يعد موجوداً حتى يُبدل منه اسم الجلالة بالرفع، وقد دَعَمَ إشكاله بما قاله ابن هشام في باب (إن): من أن الابتداء

(١) التصريح، للشيخ خالد الأزهرى، وبهامشه حاشية يس العليمي، ط دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي. ١١/٢.

(٢) التصريح ٩٩/٢.

قد زال بدخول الناسخ^(١)، فَجَعَلَ اسْمَ (لا) نَظِيرَ اسْمِ (إِنْ) فِي زَوَالِ الْإِبْتِدَاءِ عَنْهُمَا بِدُخُولِ النَّاسِخِ.

ب- الإشكال الوارد على إعراب العلم المختوم بـ (وَيْهِ) إعراب ما لا ينصرف؛ الوارد على الجرمي الذي رأى أنه يعرب إعراب ما لا ينصرف، فلا يدخله خفض ولا تنوين^(٢). ثم تعقب رأي الجرمي بإشكال لأبي حيان، فقال: "وهو مشكل، إلا أن يستند إلى سماع، وإلا لم يُقبل؛ لأن القياس البناء؛ لاختلاط الاسم بالصوت، وصورتهما اسماً واحداً"^(٣).

ج- الإشكال الوارد على دخول (ما) المصدرية على (خلا، وعدا) استشكل الأزهرى ذلك؛ لكونهما جامدين، و(ما) المصدرية لا توصل بفعل جامد؛ ومعمّده ما نصّ عليه ابن مالك في التسهيل^(٤).

هـ - اعتماده رأياً نحوياً واحداً، دون النظر إلى الآراء النحوية الأخرى، واطراحها، ومن ذلك:

الإشكال الوارد في عامل الجر في الاسم الواقع بعد اللام المقحمة من نحو: (يا

(١) ينظر في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (١/٣٤٥)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن الأشموني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ١/٣١٣.

(٢) ينظر في: التصريح ١/١١٩.

(٣) المرجع السابق.

(٤) التصريح ١/٣٦٤. وصرح في موضع آخر بأن: (ما) المصدرية: توصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف. قاله الموضح في الحواشي". التصريح ١/١٣٠. وينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م، ص ١٥٩، وشرح التسهيل، لابن مالك المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ١/٢٢٥، ٢٢٦.

بُؤَسَ لِلْحَرْبِ) والسؤال المطروح من ابن هشام: هل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ ثم أجاب بأنهما قولان. قال في المغني: أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب؛ ولأن الجار لا يعلق^(١)، قال الأزهرى: "وهو مشكل؛ لأن من شأن المضاف أن يعجر المضاف إليه، وإلا فلا إضافة"^(٢). فقد اعتمد في إشكاله أن عامل الجر في المضاف إليه هو (المضاف) وحده، ولم ينظر إلى الآراء الأخرى، وطرحها.



٦- قد يكون الإشكال مسبباً عن استصحاب الحال والتمسك بالأصل، فيورد الإشكال على ابن جني؛ إذ ذهب إلى إعراب (ذي)؛ وحنة الأزهرى أن سبب البناء ما زال قائماً ولم يعارضه معارض.

٧- الدفع بـ (عدم الاستناد إلى السماع) -أيضاً- كان من أحد أسباب الإشكال عند الأزهرى، وظهر ذلك في الإشكال الوارد على إعراب العلم المختوم بـ (وَيْهِ) إعراب ما لا ينصرف؛ حيث تعقّب صاحب هذا الرأي، وهو (الجرمي) بإشكال لأبي حيان، فقال: "وهو مشكل، إلا أن يستند إلى سماع، وإلا لم يقبل؛ لأن القياس البناء؛ لاختلاط الاسم بالصوت، وصيرورتها اسمًا واحدًا"^(٣).



(١) ينظر في: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦، ص٢٨٦.

(٢) التصريح ١١/٢.

(٣) ينظر في: التصريح ١١٩/١، والتذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، وكنوز إشبيلية بالرياض ٢/٣١٤، ٣١٥.

المشكلات النحوية مرتبة حسب ورودها في التصريح (١) استتار ضمير الغائب (جوازاً)

ذهب الزمخشري، وابن الأثير، وابن يعيش، وابن مالك^(١)، إلى أن استتار ضمير الغائب يكون جائزاً.



قال ابن مالك: "الجائز الخفاء هو الذي يخلفه ظاهرٌ أو مضمراً بارزاً، كقولك: (زيدٌ حسنٌ)، ففي (حسن) ضميرٌ منويٌّ مرفوعٌ به، وليس خفاؤه واجباً، بل جائزاً؛ لأنه قد يخلفه ظاهرٌ، نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهه)، ومضمراً بارزاً، نحو: (زيد ما حسنٌ إلا هو). وهكذا حكمه مع فعل الغائبة، نحو: (هندٌ حسنتُ، وحسنتُ صورتها، وما حسنٌ إلا هي)"^(٢).

وقد أورد الأزهرى إشكالا نقلا عن المرادي^(٣)؛ حيث ذهب إلى أن رأي الزمخشري، وابن الأثير، وابن يعيش، وابن مالك، وغيرهم، يعني من جواز استتار الضمير في (زيدٌ قام) أو (زيدٌ حسنٌ) مُشكِلٌ؛ لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلاً أو منفصلاً، والأول متعذر، والثاني مخالف لما أصْلُوهُ من القواعد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يُعدّل عنه إلى الانفصال، إلا فيما يُستثنى، وليس هذا منه^(٤).

(١) تنظر آراؤهم في: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣. ص ١٤٦، البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ. (٢/٦-٧)، وشرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م. (٢/٣٢٧)، شرح التسهيل لابن مالك (١/١٢١).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٢١).

(٣) ينظر في: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م. (١/١٦٣)، التصريح (١٠٢/١).

(٤) التصريح (١٠٢/١).

الدراسة:

اختلاف النحويون في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب الزمخشري وابن الأثير وابن يعيش وابن مالك، ووافقهم

ابن هشام في شرح القطر^(١)، أن المرفوع بفعل الغائب جائز الخفاء؛ إذ إنه يخلفه ظاهر أو ضمير منفصل، وذلك نحو: (زيدٌ قام، ويقومُ، وليقيمُ)؛ إذ يجوز أن يخلفه الظاهر، فتقول: (زيدٌ قام أبوه، ويقومُ أبوه، وليقيمُ أبوه)، وكذا المرفوع بفعل الغائبة، نحو: (هندٌ قامتُ، وتقومُ، ولتقمُ)، أو معنى فعل الغائب والغائبة، من اسم فعلٍ، نحو: (زيدٌ هيهات، وهندٌ هيهات). وصفةً، نحو: (زيدٌ ضاربٌ، ومضروبٌ، وهندٌ ضاربةٌ، ومضروبةٌ). فالضمير مستكن في هذه الأمثلة كلّها، وهو جائز الخفاء؛ لأن الظاهر قد يخلفه^(٢).

فقد قسم الزمخشريّ الضمير المستتر^(٣) إلى لازم؛ أي: مستتر لزوماً ووجوباً، وذلك في أربعة أفعال: أفعلٌ، وتَفَعَّلَ للمخاطب، وأفَعَّلَ، ونَفَعَلَ، وغير لازم، وهو المستتر جوازاً، وذلك في فعل الواحد الغائب وفي الصفات. ومعنى اللزوم فيه أن إسناد هذه الأفعال إليه خاصة، لا تسند البتة إلى مُظْهِرٍ، ولا إلى مضمّر بارز، ونحو: فَعَلَّ، وَيَفْعَلُ يسند إليه، وإليهما في قولك: (عمرٌ قام، وقام غلامه، وما قام إلا هو)^(٤).

المذهب الثاني: مذهب العكبري، وأبي حيان، وابن هشام في أحد قوليه،

(١) (ص: ٩٤) حيث قال: "ونعني بالمستتر جوازاً ما يُمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير

المرفوع بفعل الغائب نحو زيد يقوم. ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: زيد يقوم غلامه".

(٢) ينظر في: تعليق الفرائد ١٩/٢.

(٣) والفرق بين الضمير المستتر، والضمير المحذوف: أن الضمير المحذوف ما له وجودٌ في اللفظ

بالقوة لإمكان النطق به، والمستتر لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة؛ لعدم إمكان النطق

به بل هو أمر عقلي. ينظر في: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب

العلمية بيروت-لبنان، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م. (١/١٦٧)

(٤) ينظر في: المفصل، ص ١٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٣٢٧).

والدماميني، والأشموني، والفارضي^(١) أن استتار الضمير في كل ما ذكر واجب؛ إذ لا يصح أن يقال: (زيدٌ قامَ هو) مثلاً، على أن يكون (هو) فاعلاً بـ (قام)، وكون الظاهر قد يقع في موقع هذا الضمير المستكن، كما في قولك: (زيدٌ قامَ أبوه) وكذا الضمير المنفصل، كما في قولك: (زيدٌ ما قامَ إلا هو) لا يوجب إثبات جواز الخفاء لهذا الضمير؛ وذلك لأن هذا تركيبٌ آخرٌ غير تركيب (زيدٌ قامَ)، وليس الكلام فيه، أما (زيدٌ قامَ) فضميره واجب الاستكناح دائماً ولا يظهر في حين من الأحيان، ولو قلت: زيدٌ قامَ هو، ف (هو) توكيدٌ للضمير المستكن، لا فاعلٌ^(٢).



والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كـ (أقوم)، وإلى ما يرفعه وغيره كـ (قام)^(٣) فقام ترفع الضمير المستتر، مثل (زيدٌ قامَ)، ففي (قامَ) ضمير (زيد)، وهو مرفوعٌ بفعليه، وترفعه وغيره، مثل (زيدٌ قامَ أبوه).

رد على هذا المذهب:

يقال في الرد على هذا المذهب: إن ابن مالك ومن تبعه قد فسروا المستتر جوازاً بـ: ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامليه، فعلى ذلك لا يرد هذا الذي أورده ابن هشام والدماميني على ابن مالك ومتابعيه، وإنما يرد لو فسّر بما يجوز إبرازه

(١) ينظر في: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، المحقق: علي محمد الجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه ٢٢٨/١، البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ، (٧٢٦/٢)، أوضح المسالك (١/١٠٤)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٣٩٦ هـ، ١٩/٢، ٢٠، وشرح الأشموني (١/٩٠)، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (١/١٦٧).

(٢) ينظر في: المراجع السابقة، وإعراب القرآن للشيخ زكريا الأنصاري، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ما جستير) الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، ص ٢٠٠.

(٣) ينظر في: أوضح المسالك ١/١٠٤، وشرح الأشموني ١/٩٠.

على الفاعلية، ولا مُشاحّة في الاصطلاح.

فمعنى وجوب الاستتار وجوازه - عند ابن مالك وغيره - وجوب كون المرفوع بالفاعل ضميراً مستتراً وعدم وجوب ذلك، لا وجوب استتار الضمير المستتر بأن لا يجوز بروزه، وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه؛ إذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه، فقول ابن هشام: (إذ الاستتار - في نحو: زيدٌ قامَ - واجبٌ... إلخ)، إن أرادَ وجوبَ الاستتارِ بمعناه عندَهُم مُنْع، وإن أرادَ بمعناه عندَهُ كان مُشاحّةً في الاصطلاح؛ على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بيّناه هو عينُ التقسيم الذي جعله التحقيق^(١) لا فرقَ بينهما إلا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل، وفي تقسيمه عكسه^(٢).

وقد زاد الخضري الأمر وضوحاً في دفع هذا المذهب، فذكر أن قوله - أي في تعريف المستتر جوازا -: "(ما يحلُّ محلُّه الظاهرُ)؛ أي: بأن يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر، أو الضمير المنفصل، ك: (زيدٌ قامَ) يصح فيه: (قام أبوه) أو (ما قام إلا هو) بخلاف الواجب، وليس المراد بالجواز صحة بروزه؛ إذ لا يقال: (قام هو) على الفاعلية؛ لأن المستتر مطلقاً لا ينطق به أصلاً؛ لأنه أمر عقلي، وحينئذ فتسمية هذا جائزاً، ومقابلته واجباً مجرد اصطلاح لا مشاحّة فيه؛ فاندفع ما للموضح هنا^(٣). وقد أجب عن هذا الإشكال:

فقل في الإجابة عن إشكال: (أنهم إن أرادوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلًا فمتعذر): إن اتصال الضمير هنا ليس متعذراً، بل هو ممكن^(٤)؛ فيكون

(١) حيث قال: "والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم، وإلى ما وغيره كقام".

(٢) ينظر في: حاشية يس على التصريح - طبعة فيصل عيسى البابي الحلبي بهامش التصريح (١٠٢/١)، حاشية الصبان (١٦٨/١).

(٣) ينظر في: حاشية الخضري على ابن عقيل - طبع عيسى الحلبي (١٣٥/١).

(٤) ينظر في: التصريح، وحاشية يس عليه (١٠٢/١)، حاشية الصبان (١١٣/١).

استتاره جائزاً؛ لذا كان ما قرره ابن هشام- من أنه لا يقال: (زَيْدٌ قَامَ هُوَ) على الفاعلية- موضع بحث؛ فإن سيوبه أجاز في قوله -تعالى-: ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾^(١)، وقولك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُكْرِمِكَ هُوَ)، كون الضمير فاعلاً، وكونه تأكيداً^(٢)، وفي حاشية الطيبي^(٣) على الكشف ما يدعم كونه تأكيداً، وعلل لذلك، فقال: أَدْمَجَ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ مَعْنَى التَّأْكِيدِ؛ بِأَنَّ أَكْثَرَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلَ الْمُسْتَكْنَ بِالْمَرْفُوعِ؛ لِرَفْعِ التَّجَوُّزِ^(٤).

وقال أبو حيان في إعرابه: "وَ(هُوَ) تَوْكِيدُ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي: ﴿أَنْ يُمِلَّ﴾، وَفِيهِ مِنَ الْفَصَاحَةِ مَا لَا يَخْفَى؛ لِأَنَّ فِي التَّأْكِيدِ بِهِ رَفْعَ الْمَجَازِ الَّذِي كَانَ يَحْتَمِلُهُ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الضَّمِيرِ، وَالتَّنْصِصُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ بِنَفْسِهِ"^(٥).

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٨٢).

(٢) لم أقف عليه في الكتاب، ونسب ذلك إليه في: التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم بدمشق، وكنوز إشبيلية بالرياض. ١٦/٤، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. ١١١١/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د: محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. (١/٢٢٨)، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق عدد من الباحثين، دار السلام القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م. (٢/٩٦٤)، تعليق الفوائد ٢/٢٠، ٣/٨٦، حاشية الصبان ١/١٦٨.

وذهب إلى كونه توكيداً وأن الفاعل مضمّر: الزمخشري في الكشف ١/٣٢٦، والنيسابوري في غرائب القرآن (٢/٧٥)، فقال النيسابوري: "وفائدة توكيد المتصل بالمنفصل في قوله: (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) أنه غير مستطيع بنفسه، ولكن بغيره وهو الذي يترجم عنه".

(٣) هو: حسن بن مُحَمَّد بن عبد الله شرف الدين الطَّبَّيِّ الْأَصْلُ إِمَامٌ مَشْهُورٌ فَهَامٌ عَلَامَةٌ فِي الْمَعْقُولَاتِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ، وَقَدْ تَوَفِّي فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ. ينظر في: طبقات المفسرين، للأذنه وي، المحقق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، (ص ٢٧٧).

(٤) ٥٥٧/٣.

(٥) البحر المحيط ٢/٧٢٦، وينظر في: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق ٢/٦٥٤.



وقيل في الإجابة عن إشكال "أنهم إن أرادوا جواز استتاره منفصلاً فهو مخالف لما أصلوه من القواعد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال، إلا فيما يستثنى، وليس هذا منه": إنه على قياس ما ذكره سيويه يجوز أن يقال: (قام هو) على الفاعلية^(١).



والراجع عندي جواز استتار ضمير الغائب، في تلك المسألة، وأن الإشكال الوارد عليه لا يلزم؛ فقد أمكن دفعه بهذا التوجيه المذكور نقلاً عن سيويه، وقياساً على ما ذكره. والله أعلم.



(١) حاشية الصبان ١/ ١٦٨.

(٢) إعراب العلم المختوم بـ (ويه) إعراباً ما لا ينصرف

عرض الأزهرى لإعراب العلم المركب تركيباً مزجياً، فذكر أنه إن كان الجزء الثاني كلمة (ويه) فيبنى على الكسر في الأشهر عند سيويه، أما البناء؛ فلأنه اسم صوت، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين، وذلك كـ (سيويه، وعمرويه)، ثم ذكر اختيار الجرمي^(١) أنه يُعرب إعراباً ما لا ينصرف، فلا يدخله خفض ولا تنوين^(٢). ثم تعقب اختياره بإشكال لأبي حيان فقال: "وهو مشكل، إلا أن يستند إلى سماع، وإلا لم يقبل؛ لأن القياس البناء؛ لاختلاط الاسم بالصوت، وصيرورتهما اسماً واحداً"^(٣).



الدراسة:

في إعراب العلم المختوم بـ (ويه) مذهباً:

المذهب الأول: ما عليه سيويه وجمهور النحويين أنه مبني على الكسر، وذلك على اللغة المشهورة الفصحى^(٤)؛ لأنه اسم بُني مع صوتٍ فجُعِلَ اسماً واحداً، وكسروا آخره كما كسروا (غاق)؛ لأنه ضارع الأصوات، وفارق خمسة عشر؛ لأن آخره لم يُضارع الأصوات فيتنون في التنكير، وعللوا بناءه على الكسر؛ لالتقاء الساكنين. فنقول فيه: (جاء سيويه، ورأيت سيويه، ومررت بسيويه).

(١) هو: صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي، مولى بـجيلة بن أنمار بن أراش بن العوث بن خثعم، قال المبرد: كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيويه. توفي ببغداد سنة ٢٢٥هـ، ينظر في: الأنساب للسمعاني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، ط ١، ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٢ م) ٣/٢٥٤.

(٢) ينظر في: التصريح ١/١١٩.

(٣) ينظر في: التذييل والتكميل ٢/٣١٤، ٣١٥.

(٤) ينظر في: الكتاب لسيويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ٣/٣٠١، والمقتضب للمبرد، تحقيق: أ.د. محمد عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م. (٤/٣١)، توضيح المقاصد ١/٣٩٩، المساعد ١/١٢٧.

قال سيبويه: "أما عمرويه، فإنه زعم أنه أعجمي، وأنه ضربٌ من الأسماء الأعجمية، وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصَّوْتِ؛ لأنهم رأوه قد جمع أمرين، فحطوه درجةً عن (إسماعيل) وأشباهه، وجعلوه في النكرة بمنزلة (غاق)، منونةً مكسورةً في كلِّ موضعٍ"^(١).



المذهب الثاني: ما حُكِيَ عن الجَرَمِيِّ أنه أجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف^(٢)، وذلك للعلمية والتركيب المزجي، فيقال: هَذَا سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه^(٣).

وكان استشكال أبي حيان على هذا المحكي عن أبي عمرو الجرمي بأنه إن كان ما أجازته مستنداً إلى السماع قُبِلَ، وإن كان ما أجازته بالقياس لم يُقْبَلْ؛ لأن سيبويه لم يذكر فيه إلا البناء، والقياس يقتضي أن لا يجوز غيرُهُ؛ لاختلاط الاسم بالصوت، وصيرورتها شيئاً واحداً، فعومل معاملة الصوت كـ "غاقٍ" فَبُنِيَ، ونون إذا نُكِّرَ^(٤).

وأجيب عن هذا الإشكال —:

■ ما حَكَى الجوهرِيُّ في فصل (وَيْه) أنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، فأشار إلى أن من قال: (هذا سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه)، فأعربه بإعراب ما لا ينصرف، ثنَّاه وجمعه، فقال: السَّيْبَوِيَّهَانِ، والسَّيْبَوِيَّهَوْنَ^(٥).

■ وما ذهب إليه ابن عصفور من أن المركَّبَ المزجِيَّ إن كان مركَّباً من اسمٍ

(١) الكتاب ٣/ ٣٠١.

(٢) ينظر في: التذييل والتكميل ٢/ ٣١٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٦٤، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا ص١١٧، ١١٦، المساعد ١/ ١٢٨، تمهيد القواعد ٢/ ٥٩٩، تعليق الفرائد ٢/ ١٤٦.

(٣) ينظر في: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. (١/ ١٢٥).

(٤) ينظر في: التذييل والتكميل ٢/ ٣١٥.

(٥) ينظر في: الصحاح، ولسان العرب، وتاج العروس، كلهم مادة (وي هـ).

وصوت، مثل: سيبويته، وعمرويه، فإنك تحكي فيه ما كان يجوز فيه قبل أن تحكيه، فيجوز البناء، وأن تعربه إعراب ما لا ينصرف، فتقول: (جاءني سيبويته، وسيبويته، ورأيت سيبويته، وسيبويته، ومررت بسيبويته، وسيبويته)^(١).

■ وما ظهر من قول ابن مالك: "وبعض العرب يُعربُهُ وَيَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ" ^(٢) أن ذلك مسموعٌ عن العرب ^(٣).

■ وما ذكره الشاطبي من أن سيبويه لم يحك في هذا الضرب غير البناء، وهي اللغة الشهرى، وفيه لغة أخرى قليلة، وهي إعرابُهُ إعراب ما لا ينصرف... فتقول: (هذا سيبويته، ورأيت سيبويته، ومررت بسيبويته)^(٤).

■ وما ذكره السيوطي من أن المختوم بـ (ويه)، كسيبويه، ونفطويه، فيه لغات: الفصحى بناؤه على الكسر؛ تغليباً لجانب الصوت، ويليها الإعراب ممنوع الصرف^(٥).
والذي يترجح عندي أنه لا إشكال في إعراب العلم المختوم بـ (ويه) إعراب ما لا ينصرف، كما حكي عن الجرمي؛ إذ هو صاحب سماع عن العرب، وعن كبار اللغويين الذين سمعوا عن العرب، وأنها لغة أخرى عن العرب، وإن كانت قليلة غير مشهورة، إلا أنها واردة مسموعة مقبولة غير ممنوعة. فظهر أنه لا وجه لهذا الإشكال المحتمل، الذي أورده أبو حيان، وتابعه عليه الأزهرى. والله أعلم.



(١) ينظر في: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق، ١٩٨٢ م. (٤٧٣/٢).

(٢) ينظر في: شرح التسهيل ١/ ١٧٣.

(٣) ينظر في: تمهيد القواعد ٢/ ٥٩٩.

(٤) ينظر في: المقاصد الشافية ١/ ٣٧٥.

(٥) ينظر في: همع الهوامع، للسيوطي، عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر. (٢٨٢/١).

(٣) إعراب (ذو) الطائية

أورد الأزهرى إشكالا على ابن جني؛ لأنه ذهب إلى إعراب (ذو) الطائية، فقال: "وأما (ذو) فخاصة بطيء، وذلك مستفاد من قول الناظم^(١):

وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيْئٍ شُهُرٌ

والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو، وقد تعرب بالحروف الثلاثة إعراب (ذو) بمعنى (صاحب)، وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر؛ لأنه المسموع، كقوله (وهو منظور بن سحيم الفقعسي)^(٢):

فِيَّ مَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
فِي مَنْ رَوَاهُ بِالْيَاءِ، وَهُوَ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ جَنِي^(٣)، وَهُوَ مُشْكَلٌ؛ فَإِنْ سَبَبَ الْبِنَاءَ قَائِمٌ،

(١) ألفية ابن مالك، دار التعاون ص ١٥.

(٢) هو له في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨١٣، والبيت من بحر الطويل، ينظر في: المقاصد الشافية ١/٤٥٦، المقاصد النحوية ١/١٨٦. الشاهد (من ذي) بإعراب (ذي) مجرورة بمن، والأصل فيها البناء (ذو)، وهي بمعنى (الذي).

(٣) نسب كثير من النحويين رواية هذا البيت في المحتسب بإعراب (ذي) ولم أقف عليها له، تنظر النسبة في: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ١/٩٥، ٢٧٤، الملحة في شرح الملح، لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م (١/١٧٠)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي، كلية التربية، بغداد، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م (٥٤)، تعليق الفرائد ٢/٢٠٦، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ١/٢٤٢، شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، المحقق: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، بيروت، (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ) ٦/٢٥٠.

وكذا نسبها الأزهرى، بل إنه تحدث عن تلك المسألة في المحتسب، وذكر بيتا آخر غير ما نسبه إليه النحويون والأزهرى، حيث قال: "فأما (ذو) الطائية التي بمعنى (الذي)، نحو قوله:

ولم يعارضه معارضٌ^(١).

الدراسة:

إِنْ جَاءَتْ (ذُو) بِمَعْنَى (الَّذِي) فَالْأَعْرَفُ فِيهَا الْبِنَاءُ^(٢)، وَهُوَ عَلَى الْقِيَاسِ^(٣) وَقَدْ ذَكَرَ الصِّمْرِيُّ عِلَّةَ الْبِنَاءِ؛ فَقَالَ: "وَإِنَّمَا لَمْ يُشَنَّ، وَلَمْ يُجْمَع، وَلَمْ يُغَيَّرْ لَفْظُهُ عَنِ الْوَاوِ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ (ذُو) بِمَعْنَى (صَاحِبٍ) فِي قَوْلِكَ: (ذُو مَالٍ) فَضَعْفٌ عَنِ التَّصَرُّفِ، وَالزَّمُّ وَجْهًا وَاحِدًا"^(٤).

وقد روي قول منظور السابق: "مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ" وَتَكُونُ جَارِيَةً بِلَفْظِ الْمَفْرَدِ مَعَ الْمَذْكَرِ، وَالْمَوْثُتِ، وَالْمَثْنِيِّ، وَالْمَجْمُوعِ، وَلَمْ تَتَّعَبَّرْ وَآوَاهَا عَلَى اخْتِلَافِ اسْتِعْمَالِهَا؛ فَتَقُولُ: أَنَا ذُو عَرَفْتُ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ ذُو عَرَفْتُهُمَا، وَمَرَرْتُ بِالرَّجَالِ ذُو عَرَفْتُهُمْ. ومنه قول سنان الطائي^(٥):

لَأَنْتَجِينَ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهُ

فشاذ، وعلى أن منهم من يغير هذه (الواو) إذا فارق الرفع. فيقول: رأيت ذا قام أخوه، ومررت بذي قام أخوه". المحتسب لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، (١/١٤٢).

(١) ينظر في: التصريح ١/١٣٧.

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام ٥١، التذييل والتكميل ٣/٥٠.

(٣) المقاصد الشافية ١/٤٥٦.

(٤) التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ. (١/٥٢٠).

(٥) من الوافر ينظر في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٤٢١)، اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري، المحقق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م. (٢١١) اللغة: ذو حفرت: أي التي حفرتها. ذو طويت: أي التي طويتها، أي بنيتها بالحجارة. والمعنى: إن هذا الماء كان يرده أبي وجدّي، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وبنيتها بالحجارة، فلا يحقّ لكم ورودها. ينظر في: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/٢٣١.

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ
فقال: ذُو حَفْرَتٍ، والبئرُ مُؤَنَّثَةٌ.

- وَسَمِعَ بَعْضُهُمْ يَقْسِمُ قَائِلًا: "لَا وَذُو فِي السَّمَاءِ عَرْشُهُ"^(١)؛ أَي: وَالَّذِي فِي السَّمَاءِ عَرْشُهُ. ف (ذُو) مَوْصُولَةٌ، وَمَا بَعْدَهَا صَلَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ مَعْرَبَةً، لَجَرَّتْ بِوَاوِ الْقِسْمِ.

ويقولون: "أَرَى ذُو تَرَوْنَ"^(٢)؛ أَي: الَّذِي تَرُونَ.

- وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: "بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ اللَّهُ بِهِ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُمْ اللَّهُ بِهَا"^(٣).

وقد نسب لابن جنِّي أنه رواه: "مِن ذِي عِنْدَهُمْ"، يُشِيرُ إِلَى إِعْرَابِهِ.

وإنما أعربت؛ تشبيهاً لها بـ "ذِي" بمعنى: "صاحب"؛ لمشابتها لها في اللفظ، حتى إن بعضهم حكى أن: "ذُو" هذه منقولةٌ من "ذِي" بمعنى "صاحب"؛ لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف.

قال ابن جنِّي: "فأما (ذُو) الطائفة التي بمعنى (الذي)، نحو قوله^(٤):

والشاهد قوله: "ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ" حيث استعمل "ذُو" اسماً موصولاً بمعنى "الذي"، وأجراه على غير العاقل؛ إذ المقصودُ بها "البئرُ" وهي مؤنثة.

(١) ينظر هذا القول في: التذييل والتكميل ٣/ ٥١، واللفظ فيه: "فلا وذو في السماء بيته".

(٢) ينظر هذا القول في: التذييل والتكميل ٣/ ٥١.

(٣) ينظر هذا القول في: كتاب فيه لغات القرآن، للفراء، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع،

١٤٣٥هـ، (٩٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥، التذييل والتكميل ٢/ ١٢٤، ٣/ ٤٠.

(٤) البيت لقيس بن جروة الطائي، وهو من الطويل، وهو بتمامه:

لَيْنٌ لَمْ تُغَيَّرْ بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ... لِأَنَّ حِينَ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهُ

ينظر في: النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور: محمد عبد القادر

أحمد، دار الشروق، ط ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. (٢٦٦)، شرح ديوان الحماسة، للتبريزي،

دار القلم - بيروت. ١٨٥/٢. اللغة: أنتحين: أقصد، وذو: الذي. العرق: أخذ اللحم عن

العظم بالسكين.



لَا تَنْتَجِنُ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِفُهُ

فشاذ، وعلى أن منهم من يغير هذه (الواو) إذا فارق الرفع. فيقول: رأيتُ ذا قام أخوه، ومررت بِذِي قام أخوه.

وسألت أبا علي عن حكاية أبي زيد: "فعلته من ذي إلينا"، فقال: أراد: من اللّذي إلينا. فقلت: فهذا يوجب عليه أن يقول: من ذو إلينا.

فقال - وهو كما قال - : قد تغير هذه (الواو) في النصب والجر، وعلى أن (ذو) هذه لما كانت موصولة وقعت واوها حشواً؛ فأشبهت واو طومار^(١).

وقد ذهب المرزوقي إلى زيادة (ذي)^(٢) في هذه الرواية من البيت الذي ذكرته، أو أنها بمعنى صاحب^(٣)، حيث قال: "وقوله (مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ)، أراد: مِنْ عِنْدِهِمْ. والعرب تقول: هذا ذو زيد، يريدون: هذا زيد^(٤).

وهذا من إضافة المسمى إلى الاسم. قال الكمي^(٥):

المعنى: إن لم تغير بعض صنعك، لأقصدن كسر العظم الذي صرت أعرقه، وهذا تهديد. والشاهد: مجيء "ذو" بمعنى "الذي" في لغة طيء.

(١) المحتسب لابن جني ١/١٤٢.

(٢) ينظر في: شرح شواهد المغني، للسيوطي، علق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م. (٢/٨٣٢).

(٣) كون (ذو) في البيت بمعنى (صاحب) عند المرزوقي هو ما فهمه ابن هشام؛ لذا اعترض عليه، وسأنتقل اعتراضه بعد إيراد نص المرزوقي.

(٤) قَالَ ابْنُ جَنِّي: وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَسْتَاذُ تَعَلَّبَ عَنِ الْعَرَبِ: (هَذَا ذُو زَيْدٍ، وَمَعْنَاهُ: هَذَا زَيْدٌ). الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ٢٧/٣، وينظر في:

شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، (٨١٤).

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: (نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُ).

وهو للكمي في: البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ. ١/٢٩٢، والآل:

الأهل، تَطَلَّعتْ: تَشَوَّفَتْ، نَوَازِعُ: جمع نازعة من نزعَتِ النفسُ إلى شيء، أي: اشتاقت إليه.



إليكم ذوي آل النبي تطلعت

يريد: أصحاب ذا الاسم. وقال الأعشى^(١):

فكذبوها بما قالت فصبّحهم
ذو آل حسان يُزجي الموت والشّرعا

يريد: فصبّحهم الجيش الذي يُقال له: آل حسان^(٢).

- ويروى: (من ذو عندهم) ويكون (ذو) بمعنى (الذي)، و(عندهم) في صلته،

و(ذو) هذه طائفة^(٣)

وقد تعقبه ابن هشام فيما ذهب إليه من إعراب (ذو) في هذا البيت، وأنها

عنده بمعنى (صاحب)، فقال: "ولم يطلع المرزوقي على هذه اللغة البتة، فرغم أن

(ذي) في البيت بمعنى (صاحب)، كقوله: هذا ذو زيد؛ أي: صاحب هذا الاسم، وليس

بشيء؛ لأن المشهور في البيت (ذو) بالواو، وذلك لا يجوز في التي بمعنى (صاحب)؛

لاستلزامه أن يخفض (عند) بالإضافة؛ إذ لا تدخل التي بمعنى (صاحب) إلا على اسم

مخفوض، أو (تسلم) في قولهم: اذهب بذى تسلم، ولم يسمع خفض (عند) بغير

(من)^(٤).

دليل جواز حذف (ذي) في رواية: (من ذي عندهم) وأنه كثير في كلام

العرب، شعراً ونثراً، وأنه ليس محل ضرورة:

والظّماء: العطاش، وألّبّب: جمع لُبّب، وهو العقل، والمعنى: لقد تشوفت إلى لقائكم يا أهل

بيت النبي مدفوعاً إلى ذلك برغبة جامحة، والشاهد: أن إضافة "ذوي آل النبي" من إضافة

المُسَمَّى إلى الاسم؛ أي: يا أصحاب هذا الاسم. ينظر في: خزنة الأدب ٤/ ٢٨٥.

(١) هو في ديوانه ص ١٥٣، والبيت من بحر البسيط، ينظر في: شرح ديوان الحماسة

للمرزوقي (٨١٤)، ويزجي: يسوق. والشّرعة: جمع شُرعة، وهي الحبال التي يصيد بها

الصائد. والمعنى: صبّحهم حسان بجيشه يسوق الهلاك وحبال الموت.

والشاهد: "فصبّحهم ذو آل حسان" يريد: صبّحهم الجيش الذي يقال له: آل حسان.

(٢) ينظر في: المحتسب لابن جني ١/ ٣٤٧.

(٣) ينظر في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨١٤)، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٤.

(٤) ينظر في: تخليص الشواهد ٥٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٢٥١.



في قوله -تعالى-: ﴿إِذَا لَآبَتَّعَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾^(١)، قال بعضهم: يريد: العرش؛ والمعنى: طلبوا إلى الاستيلاء على العرش، والاستواء عليه طريقاً^(٢). وجاءت على ذلك قراءة ابن مسعود: (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالَمٍ عَلِيمٌ)^(٣). قال أبو الفتح: "تحتمل هذه القراءة ثلاثة أوجه، قال في الوجه الثالث منها: أن يكون على مذهب من يعتقد زيادة (ذي)؛ فكأنه قال: (وَفَوْقَ كُلِّ عَالَمٍ عَلِيمٌ). وقراءة الجماعة: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ قراءة حسنة محتاط فيها. وذلك أنه إذا قال القائل: (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالَمٍ عَلِيمٌ)، كان لفظه لفظ العموم ومعناه الخصوص؛ وذلك لأن الله ﷻ عالم، ولا عالم فوقه، وإذا قال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾، فذلك مستقيم وسليم؛ لأن القديم -تعالى- خارج منه، ألا تراه -عز وعلا- عالماً لنفسه بلا علم، والكلام ملاق ظاهره لباطنه، وليس لفظه على شيء، ومعناه على غيره"^(٤). ونسب له -رضي الله تعالى عنه- أنه قرأ: "وَفَوْقَ كُلِّ عَالَمٍ عَلِيمٌ"؛ بدون (ذي)^(٥).

قال الآلوسي: "ولعله الأثبت، والله -تعالى- العليم"^(٦).

(١) سورة الإسراء من الآية (٤٢).

(٢) ينظر في: الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١. (٤٣)، لباب التفاسير، للكرماني، التحقيق: أربع رسائل دكتوراة بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. (١١٢٧).

(٣) قراءة في قوله -تعالى- (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) سورة يوسف من الآية ٧٦، والقراءة لابن مسعود في: المحتسب ١/٣٤٦، إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة-طنطا، ط ١، ٢٠٠٩م. (١٨٥).

(٤) المحتسب لابن جني ١/٣٤٧.

(٥) ينظر في: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة - الطبعة: بدون تاريخ نشر، ١٦/١٩٣.

(٦) روح المعاني ٧/٣٠.

وَهَذَا - أَيْضًا - كَقَوْلِكَ: (هَذَا ذُو زَيْدٍ، وَأَنَا ذُو تَمْرٍ)؛ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَالْمَعْنَى: (هَذَا زَيْدٌ، وَأَنَا تَمْرٌ). قَالَ: وَسَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: (مَرَّ بِنَا ذُو عَوْنِ بْنِ عَدِيٍّ)، يُرِيدُ: (مَرَّ بِنَا عَوْنُ بْنُ عَدِيٍّ)، قَالَ: وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ^(١).

وجاء على ذلك قوله^(٢) :

فَهَيَّ تَفَادَى مِنْ حَزَازِ ذِي حَزِقٍ

أَي: مِنْ حَزَازِ حَزِقٍ، وَهُوَ: الشَّدِيدُ جَذْبِ الرِّبَاطِ.

وقول الكمي^(٣)

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ نَفْسِي ظِمَاءً وَأَلْبَبُ

وقال الشماخ^(٤):

(١) ينظر في: تهذيب اللغة، ولسان العرب، كلاهما مادة (ح ز ز).

(٢) من الرجز بلا نسبة في العين، وتهذيب اللغة، والمحكم باب (الحاء والزاي)، ولسان العرب مادة (ح ز ز) وفيه: حَزَقَهُ حَزَقًا: عَصَبَهُ وَضَغَطَهُ. وَالْحَزَقُ: شِدَّةُ جَذْبِ الرِّبَاطِ وَالْوَتْرِ. حَزَقَهُ يَحْزِقُهُ حَزَقًا وَحَزَقَهُ بِالْحَبْلِ يَحْزِقُهُ حَزَقًا: شَدَّهُ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ: زِيَادَةُ (ذِي) أَي (مِنْ حَزَازِ حَزِقِ).

(٣) من الطويل، في المحتسب لابن جني ٣٤٧/١، الخصائص ٢٩/٣، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨١٤، وَتَطَلَّعَتْ تَسَوَّفَتْ. وَنَوَازِعُ: جَمْعُ نَازِعَةٍ مِنْ نَزَعَتِ النَّفْسُ إِلَى الشَّيْءِ، أَي: اشْتَاقَتْ إِلَيْهِ. وَالظَّمَاءُ: الْعَطَاشُ. وَالْأَلْبَبُ: جَمْعُ لُبٍّ، وَهُوَ الْعَقْلُ، وَالْمَعْنَى: لَقَدْ تَشَوَّفْتُ إِلَى لِقَائِكُمْ يَا أَهْلَ بَيْتِ النَّبِيِّ مَدْفُوعًا إِلَى ذَلِكَ بِرَغْبَةٍ جَامِحَةٍ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ زِيَادَةُ (ذِي): أَيْ: (إِلَيْكُمْ يَا آلَ النَّبِيِّ).

(٤) من الوافر، في: الحجة للقراء السبعة، للفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجايي، راجعه ودققه: عبد العزيز رياح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م. (٣/٢٠٤)، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكولة الإعراب، للفارسي، تحقيق: د: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. (٣٢)، والنسال: اسم ما سقط من الشعر والصوف والريش، الواحدة: نسالة ونسيلة، يريد: أنه أنسل الشعر العقيق المولود به، وأدمج: أحكمت أعضاؤه. الشطن: الحبل الشديد الفتل، والبديع من الحبال: الذي ابتدئ فتله. أَرَادَ شَعْرَهُ الَّذِي وَلَدَ وَهُوَ عَلَيْهِ، أَنَّهُ أَنْسَلَهُ عَنْهُ، أَي أَسْقَطَهُ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ يُرِيدُ: (دَمَجَ شَطْنِ)، فزاد: (ذِي).



أَطَارَ عَقِيْقَهُ عَنْهُ نَسَالًا
وَأَدْمَجَ دَمَجَ ذِي شَطْنٍ بَدِيْعٍ
وقول الهذلي^(١):

فَكَأَنَّهَا بِالْحِرْزِ جِرْعَ نُبَايِعٍ وَأُولَاتِ ذِي الْعِرْجَاءِ نَهَبٌ مُجْمَعٌ

وقد أجب عما استشكل به الأزهرى على إعرابها بأن سبب البناء ما زال قائماً وهو الافتقار إلى الصلة؛ بأن سبب البناء عارضه معارض وهو شبهها بـ (ذو) التي بمعنى صاحب^(٢)، فيمكن توجيه ما ذهب إليه ابن جنى من كون (ذو) الطائية معربة؛ لزوال سبب البناء، بشبهها بـ: (ذو) التي بمعنى (صاحب)، وإن كان غير شائع ولا مشهور.

وخلاصة الرأي في هذا الإشكال أنه لا يحسن جعل (ذو) معربةً بمعنى (صاحب) كما ذهب إليه ابن جنى؛ لأسباب، منها:

■ أنه شاذ غير مشهور في كلامهم، والمشهور في البيت (ذو) بالواو موصولة طائية بمعنى (الذي)، وسمع من كلامهم: (لَا وَذُو فِي السَّمَاءِ عَرَشُهُ)، فـ (ذو) مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى (الَّذِي) وَمَا بَعْدَهَا صِلَةٌ؛ فَلَوْ كَانَتْ مَعْرَبَةً لَجَرَّتْ بِوَاوِ الْقَسَمِ^(٣).

■ امتناع كونها معربةً بمعنى صاحب -أيضاً-؛ لأنه يلزم عليه خفض كلمة (عند) بعدها بالإضافة، ولم يسمع خفض (عند) بغير (من)^(٤). وقد جعله الحريري

(١) البيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ٦/١، من بحر الكامل، وفي المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط٦، ص٤٢٣، قاله أبو ذؤيب يصف حُمراً، والجزع، ونبايع، وأولات ذي العرجاء: أسماء مواضع، والنهب المجمع: إبل القوم التي أغار عليها للصوص وكانت متفرقة في مراعيها، فجمعوها من كل ناحية حتى اجتمعت لهم ثم طردوها وساقوها. ينظر في: لسان العرب (ج م ع) و (ن ب ع)، والشاهد فيه أنه أَرَادَ: (بأولات أَمَاكِنَ)؛ أي: نواحي هَذِهِ الْأَكْمَةِ، وَ(ذِي): زَائِدَةٌ.

(٢) ينظر في: حاشية أبي العباس سيد أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج، على شرح أبي زيد سيدي عبد الرحمن المكودي، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، (١/١٠٢).

(٣) شرح شذور الذهب ٥٢.

(٤) ينظر في: العُدَّة في إعراب العُمدة، لابن فرحون، تح: مكتب الهدى، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط ١ (بدون تاريخ) ١/١٧٠، شرح أبيات مغني اللبيب ٦/٢٥١.



خطأً ولحنًا؛ فقال: "وَيَقُولُونَ: ذهبتِ إِلَى عِنْدِهِ، فيخطئون فِيهِ؛ لأن (عِنْد) لا يدخل عَلَيْهِ من أدوات الجَرِّ إِلَّا (مِنْ) وَحَدَهَا، وَلَا يَقَعُ فِي تَصَاريفِ الكَلَامِ مجروراً إِلَّا بِهَا"^(١).

والذي يترجح عندي من خلال هذه الدراسة أن تكون (ذي) في البيت زائدة، والمعنى عليه مستقيم؛ ولزيادتها شواهد كثيرةً نظماً ونثراً، قد سيقت فيما سبق؛ وبهذا التخريج يزول الإشكال الذي أورده الأزهرى. والله أعلم.



(٤) وجوب رفع (شديد) من قولهم: "ضربى زيدا شديداً"

أوجب ابن هشام إعراب (شديد) من قولهم: "ضربى زيدا شديداً" بالرفع خبراً عن (ضرب)، ولم يجوز فيه النصب على الحالية السادة مسد الخبر، حيث قال: "ولا يجوز: ضربى زيدا شديداً؛ لصلاحية الحال للخبرية؛ فالرفع واجب"^(٢).

فأورد الأزهرى إشكالا عليه؛ قائلاً: "واحترز بقوله: لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ، عما إذا صحت، فإنه "لا يجوز: (ضربى زيدا شديداً)، بالنصب" لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع لـ "شديداً" واجب؛ لأنه وصف لـ "الضرب"، لا لـ "زيد"، وقيل: "إنما وجب الرفع؛ لعدم احتياجه إلى إضمار"، وهو مشكل؛ غايته أن يكون راجحاً، كما في: (زيدٌ ضربتُهُ)"^(٣).

الدراسة:

يحذف الخبر وجوباً في مواضع^(٤)، منها: خبر المبتدأ إذا كان مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حال، واقع بعده، نحو: "ضربى العبد مسيئاً"، أو أفعل تفضيل مضافاً

(١) درة الغواص في أوهم الخواص (ص: ٣١)

(٢) أوضح المسالك / ١ / ٢٢٢.

(٣) التصريح / ١ / ١٨١.

(٤) تنظر هذه المواضع في: شرح ابن الناظم ١٢١-١٢٤، أوضح المسالك / ١ / ٢١٧-٢٢٢.

إلى المصدر المذكور، نحو: "أَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنْوُطًا بِالْحِكْمِ" (فمسيئًا) حال من الضمير في (كان) المغير بمفعول المصدر، المقدر مع الفعل المضاف إلى الخبر، وكذلك منوطًا، والتقدير: ضَرَبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مَسِيئًا، وَأَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنْوُطًا بِالْحِكْمِ. وقد التزم في هذا النحو حذف الخبر للعلم به، وسد الحال مسده.

وقد أشار ابن مالك إلى هذه المسألة بقوله^(١):

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا
عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ
أي: ويجب حذف الخبر مقدرًا قبل حال، لا يصح جعلها خبرًا للمبتدأ، كما في المثالين المذكورين^(٢).

ويستثنى من هذا الموضع ما أشار إليه ابن مالك من أن الحال متى صح جعلها خبرًا للمبتدأ لم يجز أن تسد الحال مسد خبره، بل تكون هي الخبر، وإن حذف معها فيكون على وجه الجواز لا الوجوب^(٣).

بهذا يتوجه الإشكال الذي أورده الأزهرِيُّ على ابن هشام هنا. والذي يظهر لي أن في رأي ابن هشام -هنا- تطورًا فكريًا؛ إذ هو مُقَرَّبٌ - في غير هذا الموضع - بجواز إعرابه خبرًا عن المبتدأ، مع جواز كونه حالًا؛ فقد جاء في حاشيته على ألفية ابن مالك حين قوله:

..... وَأَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنْوُطًا بِالْحِكْمِ^(٤)

: "في هذا المثال نظرٌ؛ لأنه لو رُفِعَ فيه "مَنْوُطٌ" على الخبرية لصحَّ"^(٥).

(١) ألفية ابن مالك ص ١٨، طبعة دار التعاون للطبع والنشر.

(٢) ينظر في: شرح ابن الناظم ١٢٤، المقاصد الشافية ١١٤/٢.

(٣) ينظر في: شرح ابن الناظم ١٢٣-١٢٤، إرشاد السالك ١/١٨٦، شرح الأشموني ١/٢٠٩.

(٤) ألفية ابن مالك ص ١٨، طبعة دار التعاون.

(٥) حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري، على ألفية ابن مالك، دراسة وتحقيقًا، رسالة علمية

مقدمة للحصول على درجة (الدكتوراه)، د. جابر بن عبدالله بن سريج السريج، الجامعة

الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية، ١٤٣٩ - ١٤٤٠ هـ. ١/٣٥٤.

وفي مسألتنا - هنا - يقول بوجوب الرفع، لا غير.

فحذف الخبر هنا، وسد الحال (شديدًا) مسده جائز مرجوح، والأرجح رفع (شديد) على الخبرية؛ لصلاحيتها لها، لأنه واجب.

فالأمر راجع إلى قصد المتكلم، فيجب الرفع عند قصد الخبرية، ويجب النصب، وذكر الخبر عند قصد الحالية^(١).

وهذا ما رجحه كثير من شراح الألفية^(٢) فجاء عندهم من أمثلة الحال التي يجوز أن تكون خبرًا عن المبتدأ، ما حكاه الأخفش عن العرب من نحو: (زيدٌ قائمًا)^(٣)، ف (قائمًا): حال من الضمير الذي في الخبر المحذوف جوازًا، أي: (زيدٌ ثبت قائمًا)، فلا يجب حذف هذا الخبر؛ لأن هذه الحال صالحة لأن تكون خبرًا هنا؛ كما تقول: (زيدٌ قائم)^(٤).

وقولهم: (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا)؛ أي: حُكْمُكَ لَكَ مُسَمَّطًا، فحذف الخبر جوازًا؛ إذ يصح أن يقول: (حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ)؛ أي: ثابتٌ مُرْسَلٌ جائزٌ، لا يُعَقَّبُ^(٥).
■ ومنه قراءة عليّ عليه السلام: (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)^(٦)؛ أي: وَنَحْنُ مَعَهُ عُصْبَةٌ، أَوْ نَحْفَظُهُ

(١) ينظر في: حاشية الصبان ١/ ٢٢٠، وحاشية يس ١/ ١٨١، حاشية الخصري ١/ ١٠٨.

(٢) ينظر في: شرح ابن الناظم ١٢٣ - ١٢٤ - المقاصد الشافية ٢/ ١١٣ - ١١٤، شرح الأشموني ٢٠٩/ ١، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٠ - ٣٧١.

(٣) حكاه الأخفش من قول بعض العرب ينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٥، ارتشاف الضرب ٣/ ١١٣٦، التذييل والتكميل ٤/ ٨٧، تمهيد القواعد ٢/ ١٠٣٠.

(٤) من أمثال العرب السائرة قولهم للرجل يُحِيزُونَ حُكْمَهُ: (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا)؛ أي: ثابتًا مجازًا لا يُعَقَّبُ. ينظر في: تهذيب اللغة: (س م ط) ومجمع الأمثال ١/ ٢١٢.

(٥) ينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٥، ارتشاف الضرب ٣/ ١١٣٦، التذييل والتكميل ٤/ ٨٧، تعليق الفرائد ٣/ ١٢٨، همع الهوامع ١/ ٣٨٠.

(٦) ينظر في: مجمع الأمثال ١/ ٢١٢، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ١/ ٣٧١.

(٦) رواها النزال بن سبرة عن عليّ عليه السلام، تنظر في: القراءة في: شواذ ابن خالويه ٦٢، وشواذ القراءات للكرمانى ٢٤١، والكشاف ٢/ ٤٤٦.

عُصْبَةً، فَحُذِفَ الْخَبْرُ، وَسَدَّتْ الْحَالُ مَسَدَّهُ^(١).

■ وقول بعض الصحابة: " كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُمْ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ"^(٢)؛ أي: وهم مُتَزِرُونَ، عَاقِدِي أَرْزِهِمْ (عَاقِدِي) بِالنَّصْبِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا لـ (كَانَ) الْمَحْذُوفَةِ؛ أَي: كَانُوا عَاقِدِي، أَوْ: حَالًا سَدَّ مَسَدَّ الْخَبْرِ؛ أَي: هُم مُؤْتَزِرُونَ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ^(٣).

والحديث له رواية أخرى: (وَهُمْ عَاقِدُوا أَرْزِهِمْ)^(٤) (فَعَاقِدُوا) خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ، وَحُذِفَتْ نُونُهُ لِلإِضَافَةِ^(٥).

■ وقول صاحبة المزداتين: (عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسِ هَذِهِ السَّاعَةَ، وَنَفَرْنَا خُلُوفًا)^(٦)، فـ "خُلُوفًا" مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، سَدَّ مَسَدَّ الْخَبْرِ الْمَسْنَدِ إِلَى: "نَفَرْنَا". وتقدير

(١) ينظر في: شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط ١، ١٤٠٥ هـ. ١٧٠، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ١/ ٣٧١.

(٢) الحديث بتلك الرواية في صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، (دار ابن كثير، دار اليمامة) - دمشق، ط ٥، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، باب: إِذَا كَانَ الثَّوْبُ صَيِّغًا ١/ ١٤٢.

(٣) ينظر في: شواهد التوضيح ١٧٠، شرح المشكاة للطبيي تحقيق د عبد الحميد هندواي، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - الرياض - الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م. ٣/ ١٠٢٦، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، للكوراني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م. ٢/ ٤٤٠، عقود الزبرجد ١/ ٣٨٩، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ١/ ٣٧١.

(٤) وهو بتلك الرواية في صحيح البخاري، باب: عَقْدُ الثِّيَابِ وَشَدُّهَا، وَمَنْ صَمَّ إِلَيْهِ تَوْبَهُ، إِذَا خَافَ أَنْ تَنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ ١/ ٢٨١.

(٥) ينظر في: شواهد التوضيح ١٧٠، ومصابيح الجامع، للدماميني، ضبط وتحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، (٢/ ٣٨٧).

(٦) صحيح البخاري، باب: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضَوْءُ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ ١/ ١٣٠.

وهناك رواية أخرى للحديث برفع (خلف) في مسند أحمد، حديث عمران ابن حصين برقم (١٩٨٩٨)، ٣٣/ ١٣٠.

الحديث: وَنَفَرْنَا مَتْرُوكُونَ خُلُوفًا^(١).

■ ومنه قول الزَّبَاءِ - أَيْضًا -^(٢):

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيئَهَا وَوَيْدًا
أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيدًا
فِيَمَنْ رَفَعَ (مَشِيئَهَا)؛ وَذَلِكَ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ مُبْتَدَأٌ حَذَفَ خَبْرَهُ، وَبَقِيَ مَعْمُولُ
الْخَبَرِ؛ أَي: مَشِيئَهَا يَكُونُ وَوَيْدًا، أَوْ: يُوجَدُ وَوَيْدًا^(٣).

قال السيوطي معلقًا على الأمثلة التي تقدمت، وما يشبهها: "جَعَلُ مَا نُصِبَ فِيهَا
عَلَى الْحَالِ خَبْرًا صَحِيحٌ، لَا رَيْبَ فِي صِحَّتِهِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ النِّصْبُ ضَعِيفًا"^(٤).
والرأي الراجح أن نَصَبَ: (شَدِيدٌ) - هُنَا - جَائِزٌ عَلَى ضَعْفِ فَالنَّصْبِ عَلَى
تَقْدِيرِ حَذْفِ الْخَبَرِ؛ فَلَا يَجِبُ الرَّفْعُ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ؛ لِذَا كَانَ مَا
أُورِدَ عَلَيْهِ الْأَزْهَرِيُّ مِنْ إِشْكَالٍ مَتَجِّهًا حِينَمَا حَكَمَ بِوَجُوبِ رَفْعِ (شَدِيدٌ)، وَلَمْ يَجُوزِ
النَّصْبَ.

وبهذا يتضح لنا أن ابن هشام له رأيان في هذه المسألة، ولا يمكننا الجزم بالرأي
الذي عدل عنه؛ حيث لا نستطيع الوقوف على أيِّ المؤلِّفين له أسبق تأليفًا، ومن ثمَّ فلا
يمكننا الجزمُ بالرأي الذي عدلَّ عنه، وإحسانًا للظن به فإني أرى أنه عدل عن القول
الممنوع إلى رأي الجمهور. والله أعلم.

(١) ينظر في: شرح المشكاة للطبيي ٣/ ١٠٢٦، عقود الزبرجد ١/ ٣٩٠، مجمع بحار الأنوار ٢/ ٩٢.
(٢) من الرجز، في: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب أبو
جناح، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ. ١/ ١٥٩، وشرح التسهيل
لابن مالك ٢/ ١٠٨. والمشي الوئيد: السير على تُوْدَة وَمَهَل. والجدل: الحجارة والصخر.
ينظر في: اللسان (و أ د) و (ج ن دل).

(٣) ينظر في: التذييل والتكميل ٦/ ١٧٨، مغني اللبيب ٧٥٨.

(٤) عقود الزبرجد ١/ ٣٩٠.

(٥) (أوشك) من أفعال المقاربة

ذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّ الْغَالِبَ فِي خَيْرِ (عَسَى)، و(أوشك) الاقتران بـ (أَنْ)؛ لِأَنَّ (عَسَى) مِنْ أَعْمَالِ التَّرْجِي، وَكَانَ الْقِيَاسُ وَجُوبَ اقْتِرَانِ خَيْرِهَا بِـ (أَنْ)، حَتَّى ذَهَبَ جَمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّ التَّجْرِيدَ مِنْ (أَنْ) خَاصٌ بِالشَّعْرِ. وَأَمَّا (أوشك) فإِنَّمَا يَغْلِبُ مَعَهَا الْاِقْتِرَانُ بِـ (أَنْ) حَيْثُ جُعِلَتْ لِلتَّرْجِي أَخْتًا لـ (عَسَى).

وَأَمَّا إِذَا جُعِلَتْ لِلْمُقَارَبَةِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَوْضِعُ هُنَا تَبَعًا لِلنَّازِمِ^(١) وَابْنِهِ^(٢)، فَيَشْكَلُ كَوْنُ الْغَالِبِ مَعَهَا الْاِقْتِرَانُ بِـ (أَنْ) كَالاِقْتِرَانِ الْغَالِبِ فِي (عَسَى)، نَحْوُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدْتُمْ عِدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [سورة الإسراء: ٨].^(٣)، وَنَحْوُ قَوْلِهِ^(٤):

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لِأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

فإن: (يملوا) خير: (أوشك)، وهو مقرون بـ (أَنْ)^(٥).

ويظهر من بعض المتأخرين أن (أوشك) من قسم الشروع كـ (أخذ). وليس

بصحيح؛ لما ذُكِرَ.

الدراسة:

وجه الإشكال الذي أورده الأزهرِيُّ -هنا- على ابن هشام وابن مالك وابنه بدر الدين وغيرهم ممن جعل (أوشك) للمقاربة مخالفًا بذلك جمهور النحويين الذي جعلها للرجاء كـ (عسى).

(١) ينظر في: تسهيل الفوائد ٥٩، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٩.

(٢) شرح ابن الناظم ١٥٣ حيث قال: "ومنها ما يدل على مقاربتة في الإمكان، وهو (كاد وكر) وأوشك".

(٣) سورة الإسراء، من الآية (٨).

(٤) البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، وهو في شرح ابن الناظم ١١٣، المساعد ١/ ٢٨٦. والشاهد: (لأوشكوا أن يملوا ويمنعوا) حيث جاء خير (أوشك) مضارعاً مقترناً بـ (أَنْ) وهو الكثير.

(٥) التصريح ١/ ٢٠٦، بتصرف.



فيشكل على من جعلها للمقاربة كون الغالب معها الاقتران ب (أن)، كالاقتران الغالب في عسى.

وقد أخذ الشاطبي هذا المأخذ على ابن مالك؛ حيث ذهب مرة إلى أن (أوشك) للرجاء ك (عسى)^(١) ومرة للمقاربة ك (كاد)^(٢)، فقال: "وبعد فقد خالف رأيه في التسهيل في (أوشك)، فجعلها هنا في قسم (عسى)، فهي إذاً عنده من أفعال مقاربة الفعل في المنخلة والرجاء. وجعلها في التسهيل في قسم (كاد)، فهي عنده هنالك من أفعال مقاربة الفعل في الوجود. والمعنيان متباينان، والاتفاق على أنها لم يثبت لها الاستعمالان معاً، فلا بد إذاً من صدق أحد الرأيين، فإما أن يكون رأيه هنا صحيحاً، فرأيه في التسهيل غير صحيح. وإما أن يكون بالعكس، فالاعتراض عليه وراذلاً لا محالة"^(٣).

ثم رجح أحد رأيه بدليل فقال: "والجواب أن ما قاله هنا هو الصحيح الموافق لما ذكره الناس؛ فقد ذكر الشلويين وتلامذته ابن الضائع والأبدي وابن أبي الربيع أن (أوشك) من قسم (عسى) الذي هو للمقاربة في الرجاء، قال ابن الضائع: والدليل على ذلك: أنك تقول: (عسى زيد أن يحج، ويوشك زيد أن يحج) - ولم يبرح من بلده - ولا تقول: (كاد زيد يحج)، إلا وقد أشرف عليه، فلا يقال ذلك وهو ببلده"^(٤).

وذهب إلى أن الأظهر كونه للرجاء؛ فقال: "وما فسرت به من أن (أوشك) من قسم (عسى) هو الأظهر منه؛ وبيان ذلك أنه ذكر أولاً فعلين من قسمين، ثم ألحق بعد ذلك بكل فعل ما أشبهه؛ فقال: وك (عسى) كذا، وأردفه ب (حري)، واخلولق،

(١) ينظر في: المقاصد الشافية ٢/ ٢٧٧.

(٢) ينظر في: السابق ٢/ ٢٧٧، وشرح المكودي على الألفية، تحقيق د: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م. (٦٤)، وشرح الأشموني ١/ ٢٧٥.

(٣) ينظر في: المقاصد الشافية ٢/ ٢٧٧.

(٤) المقاصد الشافية ٢/ ٢٧٧.

وأوشك). ثم رجع إلى (كاد) فقال: «وَمِثْلُ كَادٍ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا»^(١). فهذا المساق ظاهرٌ جدًّا في (أوشك) من قسم (عسى) دون قسم (كاد)، مع أن هذا التفسير موافقٌ لكلام الناس "فإن قيل: إنَّ تفسير الجوهري لـ(أوشك) يؤذن بمعنى (كاد)؛ إذ قال: إن معناه معنى أسرع.



قيل: ذلك ليس على حقيقته، وإلا لزم أن يكون من أفعال الشروع، إذا أخذنا بظاهر هذا التفسير، وإنما معناه المقاربة في الرجاء، وفي التوقع لا في الوقوع. فالصواب إذا ما أعطاه ظاهر النظم من موافقة الناس"^(٢). وعدم موافقته يشكل عليها ما أورده الأزهرى. وأجيب عن هذا الإشكال وعن اعتراض الشاطبي على ابن مالك بأمور، منها:

(١) ما نقله الشيخ يس عن اللقاني من أنه يشكل كون (أوشك) مشاركة لـ(كاد) و(كرب) في الدلالة على القرب، والتقدير في الأصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بـ(أن)، ويدفعه أن القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما؛ إذ هي موضوعة للإسراع المفضي للقرب"^(٣).

(٢) أن (عسى) التي للرجاء، و(كاد) التي للمقاربة قد تتقارضان ثبوت (أن)، ولا ثبوتها، و(أوشك) تجري مجرى (عسى) في استعمالها تارة، ومجرى (كاد) أخرى، والباقية تجري مجرى (كاد)، ولما كان (عسى) لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء، و(كاد) لمقاربه على سبيل الحصول لا جرم جعلنا ثبوت (أن) أصلا مع (عسى) ولا ثبوتها مع (كاد)^(٤).

(١) ألفية ابن مالك ص ٢٠.

(٢) ينظر في: المقاصد الشافية ٢/٢٧٧.

(٣) حاشية يس ١/٢٠٦-٢٠٧.

(٤) ينظر في: إرشاد السالك ١/٢٢١.

(٣) أن خلوّ خبر (أوشك) من (أن) قليل، فهي في ذلك كـ (عسى) في الاستعمال، لا في المعنى؛ فإن (عسى) للرجاء و(أوشك) للمقاربة^(١).

(٤) أن أوشك إنما خالفت (كاد، وكرب) مع أن الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح للتجرد؛ لأن أصل وضعها للسرعة كـ: أوشك فلان يوشك إيشاگًا، أي: أسرع السير، ووشك البين سرعة الفراق، ثم عرض استعمالها في القرب؛ لترتبه على الإسراع؛ فلذلك خالفتها، أما على ما ذكره الشاطبي عن الشلوبين وغيره من أنها للرجاء كـ (عسى) فالأمر ظاهر لكن كان حقها لزوم (أن) كحريّ واخلولق؛ إذ لم تشتهر في الرجاء اشتهاً (عسى)^(٢).

(٥) أن (كرب، وأوشك) يستعملان تارة استعمال (كاد)، وتارة استعمال (عسى)، كقولهم: "كربت تغيب" يعنون الشمس، فهذا بغير "أن" كما تقول: "كادت تغيب" وإن افرقتا في المعنى، وتقول: يوشك أن يكون كذا، أي يسرع ويبعد في الاستعمال، يوشك يكون كذا، وأوشك زيد أن يخرج، وأوشك يخرج. إلا أن حملها على (عسى) في الاستعمال أكثر^(٣).

والذي يترجح عندي أن الإشكال مدفوع بما سبق، وأن في أفعال الرجاء وأفعال الشروع -أيضًا- مقارنة؛ إذ المقاربة تختلف، فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كـ(عسى)؛ لأن رجاء الفعل دُنُوُّ لتقدير نيّله، وتارة تكون للأخذ فيه؛ لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه، وعلى هذا لا تغليب -أيضًا-؛ لأن الكل عليه أفعال مقارنة، ولو بطريق الاستلزام^(٤).



(١) شرح المكودي ص: ٦٦.

(٢) حاشية الخضري ١/ ٢٨٦.

(٣) المرتجل (في شرح الجمل)، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢

هـ، ١٩٧٢م. ص ١٣٥.

(٤) ينظر في: حاشية الصبان ١/ ٣٨٠.

(٦) قول العرب (لا أبا لي) بإثبات الألف وقصد الإضافة

أورد الأزهرى إشكالا على مذهب جمهور النحويين عند حديثه عن إعراب اسم (لا) النافية للجنس فقال: "وأما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقاً، نحو: (لا غلام سفرٍ حاضرٍ)، و(لا طالباً علماً ممقوت)، وأما: (لا أبا لك)، فاللام زائدة؛ لتأكيد معنى الإضافة، وهي معتد بها من وجهٍ دون وجهٍ، وأما وجه الاعتداد؛ فلأن اسم (لا) لا يضاف لمعرفة، فاللام مزيلةٌ لصورة الإضافة، وأما وجه عدم الاعتداد، فهو أن ما قبلها معرب بالألف، وإنما يعرب إذا كان مضافاً أو شبهه، هذا مذهب سيويه والجمهور، ويشكل عليه: (لا أبا لي)، بالألف مع الإضافة إلى ياء المتكلم"^(١).

الدراسة:

قُولُهُمْ: (لَا أَبَا لَكَ، وَلَا أَخَا لَكَ، وَلَا يَدِي لَكَ، وَلَا غَلَامِي لَكَ)، فِيهِ أَقْوَالٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهَا أَسْمَاءٌ مُضَافَةٌ إِلَى الْمَجْرُورِ بِاللَّامِ، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ لَا اعْتِدَادَ بِهَا وَلَا تَعْلُقَ، وَالْخَبَرُ مَحْدُوفٌ وَالْإِضَافَةُ غَيْرُ مَحْضَةٍ، كَهِي فِي: (مَثَلُكَ وَغَيْرِكَ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ فِي (أَبٍ أَوْ أَخٍ) مَعِينٌ فَلَمْ تَعْمَلْ (لَا) فِي مَعْرِفَةٍ، وَزِيدَتْ (اللَّامُ)؛ تَحْسِينًا لِلْفِظِ؛ لِئَلَّا تَدْخُلَ (لَا) عَلَى مَا ظَاهَرَهُ التَّعْرِيفُ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَوِيهِ وَالْجُمْهُورِ^(٢).

قال سيويه في باب المنفي المضاف بلام الإضافة: "اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك، كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك

(١) التصريح ١/ ٢٤٠.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٢٧٦-٢٧٧، ٢٨٢، ٢٩٠، الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. ١/ ٢٨٨، ٢٨٩، اللامات للزجاجي، تحقيق د: مازن المبارك، دار الفكر دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. (١٠٠)، شرح كتاب سيويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. (٣/ ٢٣، ٢٤)، شرح كتاب سيويه. للرماني. رسالة دكتوراه. تحقيق سيف العريفي. كلية اللغة العربية. الرياض. ١/ ٣٦٤، شرح أبيات سيويه، لابن السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد هاشم، دار الفكر، مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م. (١/ ١٤٠).

إذا قلت: لا مثل زيد. والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك، ولا غلامي لك، ولا مُسلمي لك.

وزعم الخليل - رحمه الله - أن النون إنما ذهبت؛ للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة.



وإنما كان ذلك من قبيل أن العرب قد تقول: لا أباك، في معنى لا أباك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام، لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في: لا مثل زيد، فلما جاءوا باللام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام؛ إذ كان المعنى واحداً^(١).

ف (أبا) على ذلك اسم "لا" منصوب بالألف، ومضاف إلى الضمير الذي بعدها، واللام التي بينهما زائدة عملت الجراً في الضمير، وليس العامل المضاف. وإنما حُصِّتْ هذه اللام بالإقحام دون غيرها من حروف الإضافة؛ لما فيها من تأكيد الإضافة؛ إذ الإضافة هنا بمعنى اللام، وإن لم تكن موجودة^(٢).

القول الثاني: أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت مُعاملة المضاف في الإعراب، والمَجْرُورِ بِاللَّامِ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لَهَا، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ وَالْخَبَرُ - أَيضاً - مَحذُوفٌ، وَعَلَيْهِ هِشَامُ وَابْنُ كَيْسَانَ وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ، قَالَ: لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُضَافَةً لَكَانَتْ الإِضَافَةُ مَحْضَةً؛ إِذْ لَيْسَ صِفَةً عَامِلَةً فَيَلْزِمُ التَّعْرِيفُ. وَرُدَّ بِعَدَمِ انْحِصَارِ غَيْرِ المَحْضَةِ فِي الصِّفَةِ^(٣).

القول الثالث: أنها مفردة جاءت على لغة القصر، والمَجْرُورِ بِاللَّامِ هُوَ الْخَبَرُ^(٤).

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) ينظر في: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠٣.

(٣) ينظر في: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٧٦.

(٤) ينظر في: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٢، التذييل والتكميل ٥/ ٢٥٥، همع الهوامع ١/ ٥٢٤.

وَعَلَيْهِ الْفَارِسِيُّ، وَابْنُ يَسْعُونَ^(١) وَابْنُ الطَّرَاوَةِ^(٢).

واختاره السيوطي معللاً بسلامته من التَّأْوِيلِ وَالرِّيَازَةِ وَالْحَذْفِ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا خِلَافُ الْأَصْلِ^(٣).

وَأَجِيبُ عَنِ الْإِشْكَالِ:



بأن استدلال المستشكل - على ضعف القول بكون التركيب من قولهم: (لا أبالي، ولا أخالي) مضافاً؛ إذ لو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: لا أب لي، ولا أخ لي، فيكسرون (الباء والخاء)؛ إشعاراً بأنها متصلة بالياء تقديراً، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير؛ وإذ لم يفعلوا ذلك، فلا ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة^(٤). - يجب عنه بأنه لا يلزم ما ذكره المستشكل من أنهم كانوا يقولون: لا أب لي، ولا أخ لي، بكسر الباء والخاء؛ لأن عامل الجر في الضمير من نحو "لا أب لك" هو اللام، لا الإضافة. وإنما كان عامل الجر هو اللام لا الإضافة؛ لأمرين: أحدهما: أنها مجاورة له، فهي أحق بالعمل فيه.

والآخر: أنك إذا فعلت ذلك كان حرفُ الجر عاملاً في الضمير، والمضافُ عاملاً في موضع المجرور، كما عمل في موضع المجرور في قراءة الأعمش^(٥): (وَمَا هُمْ

(١) يُوسُفُ بْنُ يَيْقَى النَّحْوِيُّ الشَّهِيرُ بِابْنِ يَسْعَانَ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةَ، صَنَفَ الْمُصْبَاحَ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ فِي النَّحْوِ. يَنْظُرُ فِي: هَدِيَةِ الْعَارِفِينَ (٢/ ٥٥٢).

(٢) ابْنُ الطَّرَاوَةِ الْمَالِقِيُّ، سَلِيمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو الْحَسَنِ بْنِ الطَّرَاوَةِ الْمَالِقِيُّ النَّحْوِيُّ؛ تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانَ وَعَشْرِينَ وَخَمْسِمِائَةَ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. يَنْظُرُ فِي: «فَوَاتِ الْوَفِيَّاتِ» (٢/ ٧٩).

(٣) يَنْظُرُ فِي: هَمْعُ الْهُوَامِعِ ١/ ٥٢٥.

(٤) يَنْظُرُ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/ ٦١، التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ٥/ ٢٥٧، تَمْهِيدِ الْقَوَاعِدِ ٣/ ١٤١٤، حَاشِيَةِ يَسَ ١/ ٢٣٦.

(٥) قَالَ ابْنُ جَنِيِّ: "وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ: "وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ" قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: هَذَا مِنْ أَعْيُنِ الشَّاذِ؛ أَعْنِي: حَذْفَ النُّونِ هَاهُنَا، وَأَمِثْلُ مَا يُقَالُ فِيهِ: أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: وَمَا هُمْ بِضَارِّي أَحَدٍ، ثُمَّ فَصَّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ. وَفِيهِ شَيْءٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ هُنَاكَ -أَيْضًا-

بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ؛ أَي: وما هم بضاري أحدٍ به، وإذا جعلته مجرورًا بالمضاف بقي حرف الجر لا معمول له، وحرف الجر لا يُقطع عن المجرور إلا في الضرورة، نحو قوله^(١):

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ: يَا لَا



أَي: يا لفلان، فحذف المجرور، وأبقى حرف الجر، وسهّل ذلك كونُ ألف الإطلاق قد صارت عوضًا منه. فإذا تقرر أن عامل الجر في الضمير إنما هو اللام لم يلزم كسر ما قبل اللام؛ لأجل الياء؛ لأن العمل إنما هو للام، فلم تُباشِر آخر (الأب والأخ) بالإضافة حتى يلزم كسره^(٢).

—ومما يزيد الصورة وضوحًا في دفع هذا الإشكال الذي أورده الأزهرى على جمهور النحويين ما تساءل عنه أبو حيان من أنك إذا قلت: إذا كان (الأب) من قولهم: (لا أبا لك) مضافًا إلى ما بعده، فكيف ساغ للعرب أن تقول: (لا أبا لي) بإثبات الألف، و: (لا أخا لي)... و(الأب والأخ) إذا أضيفا إلى ياء المتكلم لم تُردّ فيه اللام المحذوفة؟!^(٣).

وأجاب بـ: أن الذي منع من رد اللام المحذوفة إذا قلت: (أبي) إنما هو ما يلزم في ذلك من ثقل التضعيف؛ لأجل الإدغام في ياء المتكلم، إلا أنك لو رددتها —وهي الواو— لكسرتها؛ لأجل ياء المتكلم، وللزم أن تتبع حركة العين حركة اللام، فتقول: (أبوي)، ثم تسكن الواو، وتقلبها ياء؛ لانكسار ما قبلها، وتدغم الياء في الياء، فتقول:

"من" في (من أحد)، غير أنه أجرى الجار مجرى جزء من المجرور؛ فكأنه قال: وما هم بضاري به أحد". المحتسب ١/١٠٣، وينظر في: الكشاف ١/١٧٣.

(١) البيت لزهير بن مسعود الضبي، أو سويد، من بحر الوافر، أنشده أبو زيد في النوادر (١٨٥) وينظر في: كتاب الشعر ٢٧١، شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٣، ٣/٤١٢، والمثوب: الذي يدعو الناس للحرب يستنصرهم، وقوله "يالا" يريد يا لبني فلان. خزنة الأدب ٢/٦.

(٢) التذييل والتكميل ٥/٢٦١، ٢٦٢.

(٣) التذييل والتكميل ٥/٢٦٥، وينظر في المساعد ١/٣٤٣، وتمهيد القواعد ٣/١٤٢٣.

(أبيّ)، فلو فصلت بين الألف وياء المتكلم أمن التضعيف المستثقل، فأعادوا اللام المحذوفة، كما يُعيدونها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم. انتهى ما نُقل من كلام من ذهب إلى أن (لا أباك) وشبهه من الأسماء المضافة. و"لم يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجر"^(١).



والذي أرجحه أن (أبا) على ذلك تكون مضافة للكاف منصوبةً بالألف بلا تنوين، والخبرُ محذوفٌ؛ أي: لا أباك موجودٌ، وليس معرفة؛ لأن الإضافة غير محضة، كالإضافة في (مثلك)؛ لأنه لم يقصد نفي أبٍ مُعَيَّنٍ، بل هو ومن يشبهه؛ إذ هو دعاء بعدم النَّاصر، وإنما زِيدت اللام بينهما؛ كراهة لإدخال (لا) على صورة المعرفة. فيظهر أن إشكال الأزهرِيِّ ليس متجهًا، وأمكنت الإجابة عنه، وظهر سلامة رأي الجمهور، وحسنُ تقديرهم. والله أعلم.

(٧) فتحة (بين، ودون) بين الإعراب والبناء

حكى الأزهرِيُّ أنه يجوز إنابة ضمير المصدر عن الفاعل، ثم قال: "وبذلك التوجيه يوجه: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾^(٢)، بالنصب، فيكون المعنى: وحيل هو، أي: الحَوْلُ المعهودُ، أو حَوْلَ بينهم...، وليس النَّائبُ الظرفَ فيهما؛ لأنه غير متصرف عند جمهور البصريين، وعن الأخفش أنه أجاز في: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٣)، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٤) أن يكون الظرفُ في موضع رفع مع فتحه، ثم قال أبو علي وتلميذه ابن جني: فتحة إعراب، واستشكل، وقال غيرهما: فتحة بناء، وهو المشهور"^(٥).

(١) ينظر في: التذييل والتكميل ٥/ ٢٦٥-٢٦٦، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٢٣-١٤٢٤، وحاشية يس

٢٣٦/١.

(٢) سورة سبأ، من الآية (٥٤).

(٣) سورة الأنعام من الآية (٩٤).

(٤) سورة الجن، من الآية (١١).

(٥) التصريح ١/ ٢٨٩-٢٩٠.

الدراسة:

اختلف النحويون في هذه المسألة على مذهبين: المذهب الأول: ذهب البصريون، والفراء فيما نسب إليه إلى أن (بين، ودون) ظرفا مكان ملازمان للظرفية الحقيقية أو المجازية، ولا يتصرف فيهما بغير (من).

قال سيبويه: وأما دونك، فلا يُرْفَعُ أبداً^(١).

وعلى ذلك فلا يجوز: (زيدٌ دونك) بالرفع عند سيبويه، وأنت تريد المكان.

وقال الفراء: "سواك، ومكانك، وبدلك، ونحوك، ودونك لا تجعل أسماء

مرفوعة، فإذا قالوا: قام سواك وبدلك ومكانك ونحوك ودونك، نصبوا، ولم يرفعوا على اختيار، وربّما رفعوا، قال أبو ثروان^(٢): أتاني سواؤك، فرفع سواك.

وقال الفراء -أيضاً-: "الرفع في (سوى وبدل) وغيرهما أقوى منه في (دون)؛

لأن انفرد هذه الحروف أكثر من انفرد (دون)، فقد قالوا: هما سواء، وقد يفردون (دون)، فيقولون: (هذا رجلٌ دونٌ)، يريدون: خسيساً، وإذا قصدوا هذا أعربوا (دوناً) بوجوه الإعراب^(٣). يعني لأنها خرجت عن الظرفية.

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون فيما نسب إليهم والأخفش، وأبو علي

الفارسي، وابن جني، وابن مالك، وابن عقيل، وناظر الجيش، والسيوطي، والبغدادي، والصبان^(٤) إلى أن فتحة هذين الظرفين (بين، ودون) فتحة إعراب؛ لأنهما جريا في كلام

(١) ينظر في: الكتاب ١ / ٤٠٩.

(٢) علي بن إبراهيم العكلي، أبو ثروان العكلي أحد بني عكل، وعكل اسم امرأة حضنت ولد عوف بن وائل بن قيس بن عوف بن عبد مناة، وهي أمة لهم وأمهم بنت ذبي اللحية من حمير، كان أبو ثروان ثطا فسمي بضد صفة. تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات، للصفدي المحقق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م (٧/١١).

(٣) ينظر في: معاني القرآن للفراء ١ / ١١٩، والتذليل والتكميل ٤ / ٨٠، ٥٨ / ٥٩، ٣٥٨.

(٤) ينظر في: الحجة للقراء السبعة ٣ / ٣٦٠، و ٢٥١ / ٦، ٣٨٣ / ٢، والخصائص ٢ / ٣٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٣، والمساعد ٢ / ٣٦٢، وتمهيد القواعد ٧ / ٣٢٣٩، مع الهوامع

٢ / ٢٣٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٣٩٩، وحاشية الصبان ٢ / ٣٨٦.

العرب منصوبين على الظرفية؛ فتركوهما على ما كانا عليه في أكثر كلامهم، وإن كانا في موضع رفع.

وعلى ابن مالك لوجوب الإعراب بأن الإضافة القياسية لا ينبغي أن تكون سبب بناء؛ لأنها من خصائص الأسماء، فحقها أن تكف سبب البناء وتغلب؛ لأنها تقتضي الرجوع إلى الأصل، والسبب الكائن معها يقتضي الخروج عن الأصل، وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجح على ما يدعو إلى مفارقتها^(١). وإذا ثبت هذا، وجب توجيه ما أوهم البناء بسبب الإضافة إلى مبنى، بما لا يخالف الأصول^(٢).

قال أبو علي: "انتصاب (البين) في قوله: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على شيء يقوله أبو الحسن، وهو أنه يذهب إلى أن قوله: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ ، إذا نصب يكون معناه معنى المرفوع، فلما جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً، تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام... وكذلك يقول في قوله: ﴿وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٣) ف (دون) في موضع رفع عنده، وإن كان منصوباً اللفظ، ألا ترى أنك تقول: منا الصالح، ومنا الطالح، فترفع"^(٤).

وقال ابن جني في قوله -سبحانه-: ﴿وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾: "أي: قوم دون ذلك، وأما قوله -تعالى-: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، فيمن قرأه بالنصب، فيحتمل أمرين: أحدهما أن يكون الفاعل مضمراً؛ أي: لَقَدْ تَقَطَّعَ الأمر، أو العَقْدُ، أو الودُّ بينكم، والآخِرُ: مَا كَانَ يَرَاهُ الأَخْفَشُ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيْنَكُمْ، وَإِنْ كَانَ منصوباً اللفظ مرفوعاً موضعِ بفعله، غير أنه أُقِرَّتْ عَلَيْهِ نَصْبُهُ الظرف، وَإِنْ كَانَ

(١) ينظر في: شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٣٩٩.

(٢) ينظر في: شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٣٩٩.

(٣) سورة الجن من الآية (١١).

(٤) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٦٠، وينظر في: ٢٥١، ٦/ ٣٨٣.

مر فوع الموضع لا طراد استعمالهم إياه ظرفاً^(١).

ونسب للأخفش والكوفيين أنهم يجيزون نيابة الظرف الذي لا يتصرف في مثل: **جَلَسَ عِنْدَكَ** - بإضافة الظرف إلى الضمير - أن يكون الظرف منصوباً على الظرفية، مع كونه كذلك في محل رفع بالنيابة عن الفاعل^(٢).



كما يجيزون في قوله - تعالى -: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ أن يكون الظرف منصوباً على الظرفية في محل رفع فاعلاً^(٣). ويجيزون في قوله: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ كون الظرف منصوباً على الظرفية في محل رفع مبتدأ^(٤).

وما ذهب إليه أبو علي الفارسي وابن جني من إعراب الظروف غير المتصرفة أو غير كاملة التصرف مثل (بين، ودون) إذا أضيفت إلى مضمراً، استشكله الأزهري؛ لأن الأرجح المشهور فيها البناء؛ إذ لم يُقرأ: (وحيل بينهم)، ولا (حيل دونها) بالرفع.

بل المشهور كما وضحه الأزهري في الآيتين ونظائرها مما يضاف فيه الظرف إلى المبنى أن يبنى على الفتح جوازاً؛ فيكتسب البناء من المضاف إليه، وفي هذه الحالة

(١) الخصائص (٢/ ٣٧٢)، وينظر في: تاج العروس مادة (ب ي ن).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٨، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٤، التذليل والتكميل ٦/ ٢٤٠، المساعد ١/ ٣٩٨، تمهيد القواعد ٤/ ١٦١٨، تعليق الفرائد ٤/ ٢٥٦، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٤.

(٣) ينظر في: اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري ٢٦٧، الكشاف للزمخشري ٣/ ٤٥٠، تفسير القرآن العظيم، لعلم الدين السخاوي، تحقيق وتعليق: د موسى علي موسى مسعود، د أشرف محمد بن عبد الله القصاص، دار النشر للجامعات، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م (٢/ ٥٣).

(٤) مشكل إعراب القرآن. مكي بن أبي طالب: ت: د. حاتم الضامن، ط (٢)، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ١٤٠٥ هـ، ٢/ ٥٢٥، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٤، ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٥٠.

التي يبنى فيها على الفتح جوازاً تكون فتحته فتحة بناء، لا فتحة إعراب؛ فيكون مبنياً على الفتح في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حاجة الجملة.

وقد رجح الشيخ يس البناء في هذا الظرف؛ لإضافته لمضمر -أيضاً- حيث علل لما ذهب إليه من كونها مبنية بإضافتها إلى مبني؛ كما في: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على قراءة الفتح^(١).



وقد تعقب أبو حيان هذا الرأي بالرفض وعدم القبول -أيضاً- لأمرين؛ أحدهما: أنه كان يلزم رفعه كقراءة من قرأ ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾.

والآخر: أن علة البناء التي ادّعاها بعضهم، وهي إضافته إلى مضمر، وموضعه رُفْعٌ، مردودة؛ لأن الإضافة إلى المضمر لا تُسَوِّغُ البناء مطلقاً، وإلا لجاز (مَرَزْتُ بَغْلًا مَكًّا)، ولا قائل به، بل له مواضع مخصوصة أحكمت في النحو.^(٢)

نعم لا يقال: البناء لأجل الإضافة إلى المبني صالح مطلقاً، بل له مواضع مخصوصة يجوز فيها بناء المضاف إلى مبني، أشار السيوطي إليها بقوله: "نصوا على أنه ليس كل ما يضاف إلى مبني يجوز بناؤه، وإنما ذلك مخصوص بما كان مبهماً، نحو: (غير، ومثل، وبين، ودون، وحين)، ونحوها"^(٣) أو يقال في سبب البناء: إنه مبني على الفتح؛ حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف^(٤).

والذي يترجح عندي ويظهر لي من تلك الدراسة أن الأشهر بناء الظرف، وكونه في المحل الإعرابي الذي يطلبه، لا أن فتحة فتحته إعراب، وهذه المسألة من المواضع المخصوصة التي يجوز فيها بناء الظرف، فقد قام فيها مقام الفاعل في قوله - تعالى -: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ ف (بين) هنا مبني على الفتح في موضع رفع فاعل،

(١) قراءة نافع والكسائي وحفص، ينظر في: العنوان في القراءات السبع ص ٩٢.

(٢) ينظر في: البحر المحيط ٨/ ٥٦٧، وحاشية يس ١/ ٢٩٠، وحاشية الخضري ١/ ٣٧٩.

(٣) ينظر في: الأشباه والنظائر، للسيوطي ٣/ ٣١٠، والكليات للكفوي ص ١٠٣٠.

(٤) ينظر في: الأصول في النحو ٢/ ١٤٢، البحر المحيط ٤/ ١٤٦.

وكذا (دونَ) في قوله -تعالى-: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ مبنية على الفتح في محل رفع مبتدأ؛ لذا كان الأزهرى مُحِقًّا في استشكله هذا. والله أعلم.

(٨) الإبدال من موضع اسم (لا) النافية للجنس

قال الأزهرى: "وإذا تعذر الإبدال على اللفظ؛ لمانع أبدل على الموضع، نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١)، ونحو: "ما فيها من أحد إلا زيد" برفعهما، و"ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعاب به" بالنصب". قال ابن مالك في شرح التسهيل: رفعت على البدل، يعني الجلالة من اسم "لا"؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم تحمله على اللفظ فتنصبه؛ لأن "لا"، الجنسية لا تعمل في معرفة، ولا في موجب، وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين، وهو مشكل، فإن اعتبار محل اسم "لا" على أنه مبتدأ قبل دخول "لا" قد زال بدخول الناسخ، كما قال الموضح في باب "إن"^(٢).

الدراسة:

إذا وقعت كلمة (إلا) بعد (لا) النافية للجنس واسمها، جاز في الاسم المذكور بعدها الرفع والنصب. نحو: (لا إله إلا الله، وإلا الله) - بالرفع أو النصب. ومثله: (لا سيف إلا ذو الفقار، أو ذا الفقار).

فالنصب على وجهين:

الأول: على تمام الكلام؛ لأنه أضم الخبر (لنا)، و(للناس)، فنصبه على الاستثناء^(٣).

والوجه الآخر: أن تجعل (إلا) وصفاً، كأنه قال: لا إله غير الله. وأضم الخبر،

(١) سورة الصافات، من الآية (٣٥).

(٢) التصريح ١/ ٣٥٠-٣٥١.

(٣) ينظر في: شرح كتاب سيويه للسيرافي ٣/ ٨٢، والنكت في تفسير كتاب سيويه: للأعلم، تحقيق

زهير سلطان، الكويت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. (٦٢٥، ٥٢٦)، وشرح المفصل لابن

يعيش ١/ ٢٦٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٥، التذييل والتكميل ٥/ ٢٤٣.

وجعل (إلا) وما بعدها في موضع غير^(١).

والرفع على أوجه أشهرها^(٢)؛

الأول: أنه بدل من محل (لا) مع اسمها؛ والخبر محذوف قبل "إلا"^(٣).

الثاني: أنه بدل من محل اسم (لا) بحسب أصله الأول؛ فقد كان مبتدأ في

الأصل قبل دخول (لا) النافية للجنس عليه^(٤). واستحسنه السيرافي والأعلم؛ فقال:

"ورفعه على البدل من موضع (إله) أحسن؛ لأنه إيجاب بعد نفي"^(٥).

وإنما تعين البدل من المحلّ دون اللفظ؛ لأنّ العامل لفظاً لما كان (لا)، وهي

إنّما تعمل للنفي، وما بعد (إلا) إذا وقع في سياق النفي كان مثبتاً، والبدل في حكم

تكرير العامل، فلو قدرت بعد إلا، لزم الجمع بين المتناقضين؛ لأنّ (لا) تقتضي نفي ما

بعدها، و(إلا) تقتضي إثباته.

الثالث: أنه بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف^(٦).

وقد اختار ناظر الجيش والدماميني هذا الوجه، وجعله أولى من الوجه الثاني؛

لأن الإبدال من الأقرب أولى من الإبدال من الأبعد، ولأنه لا داعية إلى إتباع باعتبار

(١) ينظر في: النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم ٥٢٦.

(٢) بلغت ستة أوجه ذكرها ابن الصائغ وابن هشام، ينظر في: المرقاة في إعراب لا إله إلا الله لابن

الصائغ حيث عالج هذه الأوجه من ص ٢٩ - ٥٩، وينظر في: إعراب (لا إله إلا الله) لابن هشام

من ص ٤٨ - ٦٢.

(٣) ينظر في: النكت للأعلم ٥٢٦، المفصل ٥٢، إعراب لامية الشَّنْفَرِي ١٤٠-١٤١، العدة في

إعراب العمدة، ١٢/٢، ٣٨٤، والمرقاة في إعراب لا إله إلا الله ص ٣٠.

(٤) ينظر في: النكت للأعلم ٥٢٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٨٥، التذليل والتكميل ٥/٣٠٢،

١/٢٢١، والمساعد ١/٥٦٢، والمنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٢/٢٢٩.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٨٢، والنكت للأعلم ٥٢٦، وينظر في: مشكل إعراب القرآن

١/٢٩٦، العدة في إعراب العمدة ١/٢٦٦.

(٦) ينظر في: تمهيد القواعد ٣/١٤٢٨، وتعليق الفرائد ٤/١٢٤.

المحل مع إمكان الإتياع باعتبار اللفظ^(١).

قال أبو حيان: "تقرير البدل فيه -أيضاً- مشكل على قولهم: إنه بدل من (إله)؛ لأنه لا يمكن أن يكون على تقدير تكرر العامل، لا تقول: لا رجل إلا زيد. والذي يظهر لي فيه أنه ليس بدلاً من (إله) ولا (من رجل) في قولك: لا رجل إلا زيد، إنما هو بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف، فإذا قلنا: لا رجل إلا زيد، فالتقدير: لا رجل كائنٌ أو موجودٌ إلا زيد. كما تقول: ما أحدٌ يقوم إلا زيد، ف (زيد) بدل من الضمير في (يقوم)، لا من (أحد)، وعلى هذا يتمشى ما ورد من هذا الباب، فليس بدلاً على موضع اسم (لا)، وإنما هو بدل مرفوع من ضمير مرفوع، ذلك الضمير هو عائد على اسم (لا). ولولا تصريح النحويين أنه بدل على الموضع من اسم (لا)، لتأولنا كلامهم على أنهم يريدون بقولهم بدل من اسم (لا)، أي من الضمير العائد على اسم (لا)"^(٢).

وما أورده الأزهرى - من إشكال على ابن مالك ومن تبعه من النحويين (أبي حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين) الذين أجازوا إبدال اسم الجلالة - من كلمة التوحيد - بالرفع من موضع اسم (لا)؛ وكان مُعْتَمَدُهُ في هذا الإشكال أن هذا الموضع قد زال بدخول (لا)، فمحرز المحل وطالبته - وهو الابتداء - لم يعد موجوداً حتى يُبدل منه اسم الجلالة بالرفع، وقد دعم إشكاله بما قاله ابن هشام في باب (إن): من أن الابتداء قد زال بدخول الناسخ^(٣)، فجعل اسم (لا) نظير اسم (إن) في زوال الابتداء عنهما بدخول الناسخ - أجيب عنه ودفع بأمور، منها:

١ - أن هناك فرقاً بين اسم (لا) واسم (إن)؛ فاسم (إن) صالح للابتداء به مجرداً عن (إن)، وليس كذلك مصحوب (لا) المركب، فإن تجرده من (لا) يبطل الابتداء به؛

(١) تمهيد القواعد ٣/ ١٤٢٨، وتعليق الفرائد ٤/ ١٢٤.

(٢) البحر المحيط ١/ ٦٣٧.

(٣) ينظر في: أوضح المسالك ١/ ٣٤٥، وشرح الأشموني ١/ ٣١٣.

لأنه نكرة لا مسوغ لها، فإذا اقترنت ب (لا) كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها؛ لاعتمادها على نفي^(١).

٢- أن هذا الإبدال يكون جائزاً؛ نظراً لكون المعنى: (ما في الوجود إله إلا الله)، وهذا يصح فيه الإبدال، بأن يقال: (ما فيها إلا الله)، كما يقال في معنى: (لا أحد فيها إلا زيد): (ما فيها أحد إلا زيد)، وهذا يمكن فيه الإحلال؛ بأن يقال: (ما فيها إلا زيد). وهذا القول إنما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل^(٢).

٣- ما حققه بعضهم من أن (لا) لا تعمل في الاسم كالخبر، فالذي في محل رفع بالابتداء لفظ (إله) لا المجموع^(٣).

٤- أن (لا) حين تركبت وصارت كجزء كلمة، وجزء كلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر، لكن عملها أبقى في أقرب المعمولين، وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه من التجرد^(٤).

٥- قول ابن هشام: والذي عندي أن سيبويه يرى أن (لا) المركبة لا تعمل في الاسم^(٥)؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه^(٦).

والذي أراه راجحاً بعد عرض هذه الدفوع لما استدل به الأزهرى^(٧) أنه لم يكن محققاً في استشكله، من أن الابتداء قد زال بدخول الناسخ، فجعَل اسم (لا) نظير اسم (إن) في زوال الابتداء عنهما بدخول الناسخ، وهذا التنظير لا يُسَلِّم له؛ لأن (لا) عامل

(١) ينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٢، التذييل والتكميل ٥/٢٣٧.

(٢) ينظر في: حاشية الصبان ١٤٦/٢، حاشية الخضري ١/٢٠٤.

(٣) ينظر في: العدة في إعراب العمدة ١/٢٦٥، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٢/٢٢٩، التصريح وحاشية يس ١/٣٥١.

(٤) ينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ٥٥-٥٦.

(٥) قال في الكتاب (٢/٢٧٥): "واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ!"

(٦) ينظر في: مغني اللبيب ص ٧٤٥.



ضعيف؛ إذ عملها عمل (إِنَّ) فرع فرع فرع؛ لأنها حُمِلت على (إِنَّ)، فهي فرعٌ، و(إِنَّ) حُمِلت على: (ضَرَبَ زَيْدًا عمروً)، ف (إِنَّ) فرعٌ، و(ضَرَبَ زَيْدًا عمروً) فرعٌ على: (ضَرَبَ عمروً زَيْدًا)؛ لذا كان عملها ليس بلازم، وليس أصلاً بنفسه، فعند ذلك لا يقوى على العمل.



فلضعفها لم تنسخ عمل الابتداء لفظاً ومحلاً، بل هو باقٍ تقديراً بعد دخولها؛ ولهذا يُنعت اسمها باعتبار المحلِّ رفعاً، ولم يُفعل ذلك باسم (إِنَّ)؛ فهي تنسخه لفظاً ومحلاً؛ لقوتها. والله أعلم.



(٩) دخول (ما) المصدرية على (خلا، وعدا)

استشكل الأزهرى دخول (ما) المصدرية على (خلا، وعدا) فقال: "وتدخل عليهما"؛ أي: على (خلا، وعدا) (ما) المصدرية، وهو مشكل على ما تقدم من أن (خلا، وعدا) جامدان، و(ما) المصدرية لا توصل بفعل جامد، كما نص عليه في التسهيل^(١).

الدراسة:

فيما تدخل عليه (خلا، وعدا) وجهان: النصب، والجر، فإن اعتقدت فعليتهما نصبت، وقلت: (قَامَ الْقَوْمُ خَلَا أَخَاكَ، وَعَدَا أَبَاكَ)، وإن اعتقدت حرفيتهما جررت، وقلت: (خَلَا أَخِيكَ، وَعَدَا أَبِيكَ)، وَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِمَا (مَا) نَصَبْتَ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لَأَنَّهُمَا مَعَ (مَا) فَعَلٌ لَا غَيْرُ، فَتَقُولُ: (قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا)^(٢).

وقد ذهب كثير من اللغويين والنحويين أن (خلا وعدا) متصرفان أصالة؛ والدليل على تصرفهما: أن (خلا) في الأصل فعل لازم، ومن تصرفه أنك تقول: خلا المكان، والشيء يخلو خلواً، وخلاءً، وأخلى: إذا لم يكن فيه أحدٌ، ولا شيء فيه، وهو خالٍ. والخلاء من الأرض: قرارٌ خالٍ. ومكانٌ خلاء: لا أحد به، ولا شيء فيه. وأخلى المَكانَ: جعله خالياً. وأخلاه: وجدّه كذلك. وأخليت؛ أي: خلوت، وأخليتُ غيري، يتعدى ولا يتعدى^(٣).

ومن استعماله معدى قولهم: (افعل كذا، وخلاك ذم)؛ أي: سقط عندك الذم^(٤).

(١) التصريح ١/ ٣٦٤. وصرح في موضع آخر بأن: (ما) المصدرية: توصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف. قاله الموضح في الحواشي "التصريح ١/ ١٣٠. وينظر في: تسهيل الفوائد ١٥٩، وشرحه لابن مالك ١/ ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٩.

(٣) ينظر في: تهذيب اللغة مادة (خ ل ا)، ولسان العرب مادة (خ ل و).

(٤) في تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتَوَيْه (ص: ٤٤١) و"أما قوله: "افعل ذاك وخلاك ذم" فمعناه: خلا منك ذم؛ أي: ولا تكون مذموماً، ولكن حذف الجار، وعدى الفعل بنفسه إلى الكاف، كما قال الله -تعالى-: (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) يعني: كالوا لهم ووزنوا لهم. والعامّة تقول: وخلاك ذنب، ومعناه صحيح غير فاسد؛ لأنه في معنى: خلا منك ذم.

فهو إذن فعل متصرف من الحُلُوِّ^(١)، لكنها لما تَضَمَّنَتْ معنى (إلا) أشبهتها في الجمودِ وَعَدَمَ التَّصَرُّفِ، والاستثناءِ بها^(٢).

قال الرماني: "والاشتراك في (خلا) بين الفعل والحرف كالاشتراك في (على) بينهما، فإذا تصرف، ففعل: خلا، يخلو؛ فهو بمنزلة: علا، في أنه فعل، وإذا جر الاسم، ولم يتصرف، ففعل: خلا زيد؛ فهو: كعلی زيد، في أنه حرف إضافة يجر، ومعناه فيما دخل عليه"^(٣).

وقال الرضي: "وأما (خلا)، فهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بـ (من)، نحو: خلت الدار من الأئیس، وقد يضمن معنى (جاوز) فيتعدى بنفسه كقولهم: (افعل هذا وخلاك ذم)، وألزموها هذا التضمين في باب الاستثناء؛ ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا"^(٤).

وهي في التصرف نظيرة الفعل (علا) يعلو من العلو، فقد تحدث المبرد عن استعمالها حرف جرٍّ وفعلاً من (العُلُوِّ)، فكذلك (خلا)، فقال: "وقد تكون (خلا) حرف خفض، فتقول: جاءني القوم خلا زيد. فإن قلت: فكيف يكون حرف خفض، وفعلاً على لفظ واحد.

فإن ذلك كثير منه حاشا.. ومثل ذلك (على) تكون حرف خفض على حد قولك: (على زيدٍ ذرهم) وتكون فعلاً، نحو قولك: عَلَا زَيْدٌ الدَّابَّةَ"^(٥).
وأجيب عن الإشكال الذي أورده الأزهريُّ بما يأتي:

ولكن العرب إنما تضر به مثلاً بالذم لا بالذنب.

(١) ينظر في: المقتضب ٤/ ٤٢٦، الأصول في النحو ١/ ٢٨٩، إسفار الفصح ٢/ ٨٢٨.

(٢) ينظر في: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٦٣)، المقاصد الشافية (٣/ ٤٠٦).

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني ٤٣٩.

(٤) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٨٩).

(٥) المقتضب ٤/ ٤٢٦.



■ أولًا: ما ذكره الشيخ يس، وغيره من أصحاب الحواشي من أن: (خلا وعدا) وإن بقيتا على جمودهما إلا أنهما مستثيان من هذا، وأنه يجوز دخول (ما) المصدرية عليهما^(١).

■ ثانيًا: ما تقرر من أنهما متصرفان أصالة، والجمود عارض عليهما، فلم يكن مانعا من الوصل بـ(ما) المصدرية؛ فلا يرد هذا الإشكال.^(٢) فـ(خلا، وعدا) فعلان يطلبان الاسم الذي بعدهما بالمفعولية، فتقول: (قام القوم خلا زيِّداً، وقام القوم عدا زيِّداً)، فـ(زيِّداً) مفعولٌ؛ لأن معنى (خلا وعدا) عند سيبويه: جاوز، كأنه قال: جاوز بعضهم زيِّداً^(٣) فإذا دخلت "ما" عليهما؛ كانا فعلين لا محالة، وكانت مع ما بعدها مصدرًا في موضع الحال، كأنك قلت: "مُجَاوَزْتَهُمْ زَيْدًا"؛ أي: مُجَاوِزِينَ زَيْدًا، وخالين من زيد^(٤).

والذي أراه راجحاً جواز دخول (ما) المصدرية على (خلا وعدا)؛ لأنهما متصرفان أصالة، وأنهما أوَّلاً بفعل: (جاوز) عند سيبويه وغيره، أو بمصدر (مُجَاوِزْتَهُمْ)، أو باسم فاعل (مُجَاوِزِينَ)، وأنه لا وجه للإشكال الذي أورده الأزهرِيُّ؛ إذ محل منع اتصالهما بـ(ما) المصدرية في الجامد أصالةً، وهذان متصرفان أصالةً. وأنهما وإن بقيتا على جمودهما إلا أنهما مستثيان من منع دخول (ما) عليهما كما ذكر أصحاب الحواشي. والله أعلم.

(١) ينظر في: حاشية يس ١/٣٦٤، حاشية الصبان ٢/١٦٤، حاشية الخضري ١/٢١١.

(٢) المراجع السابقة نفسها.

(٣) ينظر في: الكتاب ٢/٣٤٨، ٣/٣٤٩، المقتضب ٤/٤٢٦، التذليل والتكميل ٨/٣١١، ٣١٨.

(٤) ينظر في: شرح كتاب سيبويه ٣/٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥١٣.

(١٠) اللام الزائدة المقوية في منزلة بين الزيادة المحضة والتقوية المحضة

جعل ابن هشام من معاني اللام: "تقوية العامل الذي ضَعَف؛ إما بكونه فرعاً في العمل؛ نحو: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾^(١)، قوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٢)، وإما بتأخره عن المعمول؛ نحو: قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّعَايَا تَعْبُرُونَ﴾^(٣)، وليست المقوية زائدة محضة، ولا مُعَدِّية محضة، بل هي بينهما"^(٤).

وقد أورد الأزهرى إشكالا على رأي ابن هشام القائل بأن لها منزلة بين منزلتين، فقال: "وهو مشكل، فإن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح؛ فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد، وهو ممتنع؛ لأدائه إلى الجمع بين متنافيين"^(٥).



الدراسة:

ذكر النحويون أنه لا يتعلّق من حُرُوفِ الْجَرِّ التي تكون صلة إلا اللام المقوية، فلا تتعلق (الباء) و(من) في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٦)، ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٧)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى التَّعَلُّقِ الْإِرْتِبَاطَ الْمَعْنَوِيَّ، وَالْأَصْلُ أَنَّ أَفْعَالَ قَصْرَتْ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى الْأَسْمَاءِ، فَأُعِينَتْ عَلَى ذَلِكَ بِحُرُوفِ الْجَرِّ، وَالْحَرْفُ الَّذِي يَكُونُ صِلَةً إِنَّمَا دَخَلَ فِي الْكَلَامِ تَقْوِيَةً، وَتوكِيدًا، وَلَمْ يَدْخُلْ لِلرِّبْطِ إِلَّا اللَّامُ الْمَقْوِيَةُ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَمَلِ

(١) سورة البقرة، من الآية (٩١).

(٢) سورة هود من الآية (١٠٧)، وسورة البروج، الآية (١٦).

(٣) سورة يوسف من الآية (٤٣).

(٤) أوضح المسالك ٣/ ٢٨.

(٥) التصريح ١١/ ٢.

(٦) سورة الفتح، من الآية (٢٨).

(٧) سورة فاطر، من الآية (٣).

المقوي، نحو: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾، ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾، ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ وفي قوله -تعالى-: ﴿لِلرُّؤْيَا﴾: أوجه:

■ الوجه الأول: أن اللام فيه صلة، فلا تعلق لها بشيء، وأقحمت؛ لتقدم المعمول؛ مقوية للعامل، كما أقحمت فيه إذا كان العامل فرعا، كقوله: ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ وجعلوا هذه الزيادة قياسية^(١).

وقد جعل المبرد إقحامها في المفعول حسنا؛ فقال: "وَهَذِهِ اللَّامُ تَدْخُلُ عَلَى الْمَفْعُولِ فَلَا تَغْيِرُ مَعْنَاهُ لِأَنَّهَا لَامٌ إِضَافَةٌ وَالْفِعْلُ مَعَهَا يَجْرِي مَجْرَى مَصْدَرِهِ كَمَا يَجْرِي الْمَصْدَرُ مَجْرَاهُ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ لَمَّا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ اسْمُ الْفِعْلِ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾، وَقَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ﴾^(٢) مَعْنَاهُ: رَدْفُكُمْ، وَتَقُولُ: لَزَيْدٌ ضَرَبْتُ، وَلَعَمْرُو أكرمْتُ، إِذَا قَدِمْتَ الْمَفْعُولُ؛ لِتَشْغَلِ اللَّامُ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَخَّرْتَهُ فَالْأَحْسَنُ أَلَّا تَدْخُلَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مَا قَالَ الْمُفَسِّرُونَ، فَيَكُونُ حَسَنًا، وَحَذَفَهُ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ"^(٣).

ويرى القرافي في مثله من حروف الجر أنه صلة غير متعد، وحيثه: "أنه لا يجتمع على الفعل معديان"^(٤).

■ الوجه الثاني: أن يُضْمَنَ (تَعْبُرُونَ) معنى ما يتعدى باللام، تقديره: إن كنتم تتدببون لعبارة الرؤيا^(٥).

(١) ينظر في: معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٩-٣٠٠، فقه اللغة وسر العربية للشعالبي ٢٤٠، مشكل

إعراب القرآن لمكي ٢/٥٣٩، المقاصد الشافية. ٣/١٤٨، الدر المصون ٦/٥٠٤.

(٢) سورة النمل من الآية (٧٢).

(٣) ينظر في: الكامل ١/٢٤٧، ٣/٧٣، المقتضب ٢/٣٧.

(٤) الذخيرة للقرافي: (١/٢٦٠).

(٥) ينظر في: تأويل مختلف الحديث لابن قتبية ٤٨٤، الدر المصون ٦/٥٠٤-٥٠٥، حاشية

الشهاب على البيضاوي ٥/١٨٠.

■ **الوجه الثالث:** أن يكونَ (للرؤيا) هو خبر (كنتم) كما تقول: (كَانَ فُلَانٌ لِهَذَا الأَمْرِ) إذا كان مستقلاً به متمكناً منه، وعلى هذا فيكون في (تعبرون) وجهان: أحدهما: أنه خبر ثانٍ لـ (كنتم) والآخر: أنه حالٌ من الضمير المرتفع بالجار؛ لوقوعه خبراً^(١).



■ **الوجه الرابع:** أن تتعلّق اللامُ بمحذوفٍ على أنها للبيانِ كقوله -تعالى-: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(٢)؛ تقديره: أعني فيه، وكذلك هذا؛ تقديره: أعني للرؤيا، كأنه لما قيل: تعبرون، قيل: لأيّ شيء؟ قال: للرؤيا، كما في (سُقياً لك)؛ وعلى هذا فيكون مفعول (تعبرون) محذوفاً تقديره: تعبرونها^(٣).

■ **الوجه الخامس:** أن تكون اللام متعلقة بـ (تعبرون) وجاز دخول اللام مع تعدي الفعل؛ لتقدمها^(٤) أو متعلقة بمحذوف يدل عليه (تعبرون)^(٥).

■ **الوجه السادس:** أنها وسط بين المعدية والمقحمة^(٦). وقد ذهب الشاطبي إلى أن اللام لا تكون معدية إلا تجوزاً في العبارة؛ لأن ذلك لم يثبت في اللام، كما ثبت عند الجمهور في الباء؛ إذ لا يقال: دخلت لزيد، بمعنى أَدْخَلْتُهُ، كما يقال: دخلت به، فالتعدية على هذا المعنى غير ثابتة للام مطلقاً، بل ولا لحرفٍ من حروف الجر عند المبرد.

وأقرب ما يعتذر به عنه أن يريد بلام التعدية اللام التي تلحق المفعول به للمتعدى في الأصل بنفسه؛ لضعفٍ لحقه أن يبقى على أصله، فكأنه لما ضعف عن

(١) ينظر في: الدر المصون ٦/ ٥٠٤-٥٠٥، حاشية الشهاب على البيضاوي ٥/ ١٨٠.

(٢) سورة يوسف، من الآية (٢٠).

(٣) ينظر في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١١٢، الدر المصون ٦/ ٥٠٥.

(٤) ينظر في: البرهان في علوم القرآن للحوفي ٢١٩.

(٥) ينظر في: مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٣٣٩.

(٦) ينظر في: إرشاد السالك ١/ ٤٤٨.

تعديه بنفسه بإطلاقٍ قوي باللام، فصارت اللام لاختصاصها بتقوية ما صار ضعيفاً تسمى لام التعديّة.^(١)

ودلل على كونها غير زائدة بأن القائل بالزيادة إن أراد أنها لم تأت لقصد آخر أصلاً، فقولُه غير صحيح؛ إذ لو كانت اللام في نحو: ﴿لِرَعْيَا تَعْبُرُونَ﴾، كما قال، وقد كثر ذلك فيها مع التقدم لكانوا خُلِقَاءً أن يزيدوها مع التأخير كثيراً حتى يصير قياساً، لكن ذلك باطل، فما أدعى إليه كذلك، فلما اختصت بالتقديم، أو بكون العامل فرعاً، دل على أن الزيادة لقصد، وهو معنى كونها غير زائدة^(٢).

ثم دلنا الدليل أن التقديم يضعف به العامل عن طلب المعمول بدليل أنك تقول: زيد ضربت، فلا يتسلط (ضربت) على (زيد)، ولا تقول: ضربت زيد البتة، وما ذاك إلا أن التقديم يضعف العامل عن العمل في ذلك المقدم، فذلك بعينه هو السبب في دخول اللام كثيراً، وأن اللام لتقوية الفعل على الوصول إلى ذلك المتقدم، وهو معنى التعديّة^(٣).

والذي أراه راجحاً أنه لا يُسَلَّم بهذا الإشكال الذي أورده الأزهرى من أن اللام المقوية متعلقة وغير متعلقة من جهة واحدة، بل يجوز أن تتعلق؛ نظراً إلى كونها مقوية، ويجوز ألا تتعلق؛ نظراً إلى كونها زائدة، فلم يجتمع الأمران من جهة واحدة، وبهذا يجاب عن قولهم: مُعَدِّيَةٌ وغير مُعَدِّيَةٌ؛ أي يجوز أن تكون مُعَدِّيَةٌ؛ نظراً إلى كونها مقوية، ويجوز أن تكون غير مُعَدِّيَةٌ؛ نظراً لكونها زائدة^(٤)، وبذلك يزول الإشكال الذي أورده الأزهرى على ابن هشام. والله أعلم.

(١) ينظر في: المقاصد الشافية ٣/ ٦١٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر في: حاشية الدنوشري على التصريح ٤١٩، حاشية يس ١١/ ٢.

(١١) عامل الجر في الاسم الواقع بعد (اللام) المقحمة

ذكر الأزهرى من أنواع اللام اللام: (المقحمة) بين المضاف والمضاف إليه،

فقال: "ومنها المعترضة بين المتضايقين كقولهم^(١):

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ.....

والأصل: يا بؤس الحرب، فأقحمت (اللام)؛ تقوية للاختصاص، ثم افترض

سؤالاً: هل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ ثم أجاب بأنهما قولان. قال في المعنى:

أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب؛ ولأن الجار لا يعلق^(٢)، وهو مشكل؛ لأن من شأن

المضاف أن يجر المضاف إليه، وإلا فلا إضافة^(٣).



الدراسة:

في عامل الجر في الاسم الواقع بعد (اللام) المقحمة، من نحو: (يا بؤس

للحرب) خلاف بين النحويين على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الاسم المضاف هو الجار للثاني، ويكون هذا بمنزلة المبتدأ

والخبر؛ إذ المبتدأ هو الذي رفع الخبر، وهما اسمان، وقد عمل المبتدأ في الخبر؛

لطلبه إياه، فكذا المضاف جر المضاف إليه؛ لأنه يطلبه، وأصل العمل راجع إلى

(١) جزء بيت لسعد بن مالك بن ضبيعة، من مجزوء الكامل، وهو بتمامه:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي ... وَصَعَتْ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَأُحُوا

في حماسة الخالدين ٤٩، ومعجم الشعراء ٢٠٧، الأمالي الشجرية ٤٢١/١، ووضعتهم:

صغرت مكاتنهم، وذلتهم. والأراهط: جمع أَرَاهُطٍ، وأرهط: جمع رَهْطٍ، ورهط الرجل: هم

قومه (الرجال دون النساء). والمعنى: بس القوم الذين أدلتهم الحرب، فاستكانوا إلى

الخمول والراحة، ولم ينهضوا لاستعادة عزهم وكرامتهم. والشاهد فيه: (للحرب) حيث

أقحم (اللام) بين المضاف والمضاف إليه.

(٢) ينظر في: مغني اللبيب ٢٨٦.

(٣) ينظر في: التصريح ١١/٢.

الطلب^(١)؛ وهو مذهب سيبويه حيث قال: "ولا يجوز: يا سارق الليلة أهل الدار إلا في شعر؛ كراهية أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور"^(٢)؛ يعني: أن كلمة: (سارق) وهو المضاف جرّت كلمة (أهل) وهو المضاف إليه.

وإنما كرهوا الفصل؛ لأن المجرور من تمام الجار؛ لأنه يقوم مقام التنوين، ويعاقبه، ولا يفصل بين الاسم وتنوينه؛ فكرهوا الفصل بين الجار والمجرور لذلك^(٣).

المذهب الثاني؛ أن الجر يكون باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه، ذهب إليه ابن جني، ومن تابعه^(٤)، وجعل منه قول النابغة^(٥):

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُو بَنِي أَسَدٍ يَأْبُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ

أي: يا بؤس الجهل، فأقحم (لام) الإضافة؛ تمكينًا، واحتياطًا لمعنى الإضافة، وكذلك قول الآخر^(٦):

يَأْبُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِّي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَأُحُوا

أي: يا بؤس الحرب، إلا أن الجر في هذا ونحوه إنما هو (للام) الداخلة عليه، وإن كانت زائدة؛ وذلك أن الحرف العامل وإن كان زائدًا، فإنه لا بد عامل^(٧).

(١) ينظر في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١١، شرح الرضي على الكافية ١/ ٦٦، ٦٧،

البيسط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٨٦.

(٢) الكتاب ١/ ١٧٦-١٧٧.

(٣) ينظر في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٢، ٣٣.

(٤) ابن هشام في مغني اللبيب ٢٨٦، والمرادي في الجنى الداني ١٠٧، والسيوطي في همع الهوامع

٢/ ٤٥٥، وعقود الزبرجد ١/ ٣٩٩.

(٥) هو النابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٢، ط: دار المعارف، وهو من بحر البسيط، ينظر في: الكتاب

٢/ ٢٧٨، والشعر والشعراء ١/ ٩٦، والشاهد فيه: إقحام (اللام) بين المضاف والمضاف إليه،

في قوله: يا بؤس للجهل؛ توكيدًا للإضافة.

(٦) سبق تخريجه في صدر المسألة.

(٧) ينظر في: الخصائص ٣/ ١٠٦، والدر المصون ١/ ٢٣.

ثم نظَّر لعمل المقحم (الزائد) بقول الشاعر^(١):

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضَرٌّ

إذ (الباء) زائدة؛ وهي -مع ذا- عاملة، وكذلك قولهم: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ)^(٢)، و(قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ، فَحَلَّ عَنِّي)^(٣)؛ ف"من" زائدة وهي جارة، ولا يجوز أن تكون (الحرب) من قوله: (يا بؤس) مجرورة بإضافة (بؤس) إليها، واللام معلقة من قبل أن تعليق الاسم المضاف والتأول له أسهل من تعليق حرف الجر والتأول له، لقوة الاسم وضعف الحرف^(٤).

ثم بين ابن جني أنهم قد زادوها عاملةً في أشد من هذا، قال:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً^(٥)

أي: لما بهم؛ فزاد لآما أخرى مؤكِّداً للإضافة بها. فهذه أحوال اللام العاملة في الأسماء^(٦).

(١) للأشعر الرِّقْبَانِ الْأَسَدِيِّ جَاهِلِيٍّ، مِنْ بَحْرِ الْمُتَقَارِبِ، يَنْظُرُ فِي: النُّوَادِرِ فِي اللُّغَةِ لِأَبِي زَيْدٍ ص ٢٨٩، الْمَعَانِي الْكَبِيرِ فِي أَيْبَاتِ الْمَعَانِي لِابْنِ قَتَيْبَةَ ٢/ ٤٩٦. الْمَعْنَى: كِفَاكَ عِلْمُهُمْ أَنَّكَ غَنِيٌّ قَادِرٌ عَلَيَّ الْخَيْرِ، وَلَكِنَّكَ لَا تَفْعَلُهُ، فَهَذِهِ الْأَمْوَالُ الَّتِي تَعْتَمِدُ عَلَيْهَا لَيْسَتْ لَكَ بَلْ لِأَقْرَابِكَ. وَمَعْنَى: (رَجُلٌ مُضَرٌّ): لَهُ ضَرَّةٌ مِنْ مَالٍ، وَهِيَ الْكَثِيرُ مِنَ الْمَاشِيَةِ يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا الرَّجُلُ، وَهِيَ لِغَيْرِهِ مِنْ أَقْرَابِهِ. وَالشَّاهِدُ: زِيَادَةُ (الْبَاءِ) فِي الْمَبْتَدَأِ (حَسَبَ) مَعَ عَمَلِهَا الْجَرِّ.

(٢) يَنْظُرُ الْقَوْلَ فِي: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ١/ ٢٧٦، التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ١١/ ١٤٦.

(٣) يَنْظُرُ الْقَوْلَ فِي: الْمَصْدَرِ السَّابِقِ ١/ ١٠٥، التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ١١/ ١٤٦.

(٤) يَنْظُرُ فِي: الْخِصَائِصِ ٣/ ١٠٥-١٠٦.

(٥) لِمَسْلَمِ بْنِ مَعْبُدِ الْوَالِبِيِّ، مِنْ بَحْرِ الْوَافِرِ، فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ ٢/ ٣٠٨، وَلِرَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ فِي التَّصْرِيحِ ٢/ ١٤٥، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١/ ٦٨. وَالْمَعْنَى: لَا يَوْجَدُ شِفَاءٌ لِمَا بِي مِنَ الْكَدْرِ، وَلَا لِمَا بِهِمْ مِنَ الْحَسَدِ. وَالشَّاهِدُ أَنَّ (الْلامَ) الثَّانِيَةَ فِي قَوْلِهِ: (لِلْمَا) مُؤَكَّدَةٌ لِلأُولَى، وَقَدْ دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَيَّ مِثْلَهُ.

(٦) يَنْظُرُ فِي: سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٢/ ١٤.



وفي ترجيح هذا المذهب يقول المرادي: "فإن قلت: بأي شيء انجر ما بعد هذه اللام، أباها أم بالإضافة؟ قلت: فيه قولان، والمختار أنه باللام؛ لمباشرتها؛ ولأن حرف الجر لا يعلق عن العمل. وهو اختيار ابن جني"^(١).

المذهب الثالث: أن العامل في المضاف إليه هو بالإضافة، وهو مذهب الأخفش^(٢) والسهيلى^(٣)، وأبي حيان^(٤)، واحتجوا لهذا الرأي بأن النسبة الموجودة بين المضاف والمضاف إليه هي المعرفة للمضاف، فهو لا يقوم بعمل التعريف كما أن الحرف المقدّر لا يقوم بذلك.

وأجيب عن إشكال الأزهرى على ابن هشام بأوجه، منها:

١- أن هذا الإشكال ممنوع؛ لأنه لا يلزم من الإضافة كون العامل المضاف"^(٥).

٢- أن هذا الموضع مستثنى من عمل المضاف في المضاف إليه؛ فقد تقرر أن: "انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف، كما قاله في المغني، وعلله بأن اللام أقرب، وبأن الجار لا يعلق، فيكون مستثنى من عمل المضاف في المضاف إليه"^(٦).

٣- أن الاختيار أن تكون (اللام) هي الجارة، دون الإضافة، وإن كانت زائدة؛ لأننا لم نجد حرفاً يعلّق عن العمل، وإن كان زائداً إلا نادراً (كالباء) في قولنا: (ليس زيدٌ بقائم)، فهي زائدة، وقد عملت، كما عملت غير الزائدة في: مررتُ بزيدٍ، وكذلك قلنا: ما جاءني من أحدٍ، (من) قد عملت في (أحدٍ)، وهي زائدة، كما عملت غير الزائدة في

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ص ١٠٧.

(٢) ينظر رأيه في: همع الهوامع ٤/ ٢٦٥.

(٣) ينظر رأيه في: شرح التصريح ٢/ ٢٥.

(٤) ينظر في: النكت الحسان ١١٧.

(٥) ينظر في: حاشية يس ٢/ ١١.

(٦) حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك، ١/ ٦١٧، حاشية الصبان ١/ ١٠٨.

قولنا: خرجت من الدار^(١).

٤- أنه لا يعمل عاملان في معمول واحد، في حالة واحدة، من جهة واحدة، فلم يكن بُدُّ من تعليق أحدهما عن العمل وإعمال الآخر. فكان تعليق الاسم أولى لوجهين:

■ أحدهما: أنا قد وجدنا الأسماء تعلق عن العمل، في نحو قولهم: مررت بخير وأفضل من ثم^(٢)، وقطع الله يدَ رجلٍ من قاله^(٣).

■ والوجه الآخر: أن الاسم أقوى من الحرف، والأقوى يحتمل من التعليق والحذف، ما لا يحتمله الأضعف؛ فعلى ذلك لا يجوز أن تكون "الحرب" من قوله: (يا بؤس) مجرورة بإضافة (بؤس) إليها، واللام معلقة، من قبل أن تعليق الاسم المضاف والتأول له أسهل من تعليق حرف الجر والتأول له؛ لقوة الاسم وضعف الحرف^(٤).

٥- أنه لا يجوز أن يقحم حرف من حروف الجر سوى (اللام، والكاف)، أما (اللام)؛ فلأنها تعطي بنفسها معنى الإضافة، فلم تغير معناها^(٥).

والذي أراه راجحاً أن هذا الإشكال الذي أورده الأزهرى لا يتوجه؛ لأنه لا يلزم من الإضافة كون العامل في المضاف إليه هو المضاف؛ إذ يجوز كونه مجروراً بـ(اللام) المقحمة؛ لأنها الأقرب، ولأن الجار لا يُعلَّق، فيكون مستثنى من عمل المضاف في المضاف إليه، فلما كان إشكال الأزهرى متنازِعاً فيه؛ وإن نفس الشيء المتنازع فيه لا يكون حجة على الخصم، إنما يكون حجة ما قد ثبت بلا خلاف، فأما ما الخلاف واقع

(١) ينظر في: الخصائص ٣/١٠٦، والدر المصون ١/٢٣، واللباب في علوم الكتاب ١/١٣٦.

(٢) القول في: الكتاب ١/١٨٠، المقتضب ٤/٢٢٨، الخصائص ٢/٤٠٩.

(٣) القول في: معاني القرآن للفرّاء ٢/٣٢٢، الخصائص ٢/٤٠٩.

(٤) ينظر في: الخصائص ٣/١٠٥-١٠٦.

(٥) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، للسهيلى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط١، ١٤١٢

فيه فلا يكون حجة؛ إذ كيف يستشكل على ابن هشام بما ليس محظوراً عنده، وقد استقر لدى النحاة أنه لا يحتج على المخالف إلا بما يقر به، ومن ثم لا يجوز الرد على الخصم بما لا يوافق مذهبه. والله أعلم.

(١٢) خفض (مطر) بإضافة المصدر (نكاحها) إليه؛



ذهب الأزهرى إلى احتمال كون (الهاء) من كلمة (نكاحها) من قول الأحوص^(١):

لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطْرٌ حَرَامٌ

من الفصل بالفاعل، أو من الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه؛ وذلك في رواية الخفض لـ "مطر" بإضافة النكاح إليه، والفصل بالهاء، واستدل على كونها محتملة للفاعلية والمفعولية بأنه يروى بنصب "مطر"، ورفعه، فإن كان بالرفع، فالتقدير: (فإن نكاح مطر إياها)، فهو من الفصل بالمفعول، وإن كان بالنصب فالتقدير: (فإن نكاح مطر هي)، فهو من الفصل بالفاعل، والحاصل أن الهاء المتصلة بالنكاح إما أن تكون (مفعولة) فتكون في تقدير: (إياها)، أو (فاعلة) فتكون في تقدير (هي)، فعلى الأول فاعل النكاح (مطر)، وعلى الثاني (المرأة)، فإنه يقال: نكحته (هي) ونكحها، قال الله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٢) وعلى التقديرين ف (الهاء) مجرورة بإضافة المصدر إليها، وعلى هذا فيشكل خفض (مطر) بإضافة المصدر إليه؛ لأن المضاف لا يضاف لشيئين^(٣).

(١) في ديوانه ١٧٣، من بحر الوافر، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٩٣، مغني اللبيب ٨٨١، تمهيد القواعد ٧/٣٢٦٤. و"مطر": اسم رجل هنا، وكان أقيح الناس، وكانت له امرأة من أجمل النساء، وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك، وأنشد الأحوص هذه القصيدة يصف بها أحوالهما. ينظر في: المقاصد النحوية ٣/١٣٧١.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٢٣٠).

(٣) ينظر في: التصريح ٢/٥٩.

الدراسة:

الأصل عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما بمنزلة كلمة واحدة.

وذهب ابن مالك إلى أنه يجوز - في السّعة - الفصل بينهما في ثلاث صور:

■ الأولى: أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا

مفعوله، كقراءة ابن عامرٍ: (قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شَرَّ كَاتِبِهِمْ)^(١)، وإمّا ظرفه كقول بعضهم: (تَرَكَ

- يَوْمًا - نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعِيٌّ لَهَا فِي رَدَاهَا)^(٢).

■ الثانية: أن يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل إمّا

مفعوله الثاني^(٣) كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ خُلِيفَ وَعَدَهُ رَسُولِهِ﴾^(٤)، أو

ظرف: كقوله ﷺ: "هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي"^(٥).

■ الثالثة: أن يكون الفاصل القسم، نحو قولهم: (هذا غلامٌ - والله - زيد)^(٦).

وجوّز الأزهرِيُّ أن يكون قول الأحوص - السابق - من الفصل بين المصدر وما

أضيف إليه بالفاعل، أو من الفصل بالمفعول، ثم أورد إشكالا على رواية جر (مطر)

بإضافة المصدر إليه (نكاح)؛ لأن المصدر (نكاح) قد أضيف إلى الضمير (الهاء)

قبلا؛ والمضاف لا يضاف لشيئين: يقصد (الهاء) في (نكاحها)، و(مطر) التي بعده.

وبالنظر في حقيقة تلك الهاء يلحظ أنها ليست في موضع جر حتى نحكم عليها

أنها منعت الإضافة إلى مطر، بل هي إما أن تكون في محل رفع، أو نصب، كما قرره

الأزهرِيُّ نفسه، وكما قال ابن السيرافي - قبلا - في إعراب تلك (الهاء): "والضمير

المؤنث المضاف إليه المصدر في معنى (فاعل) وإن كان مجرورا بالإضافة. ويجوز أن

تقول: فإن نكاحها مطرٌ حرام، ويكون (مطرٌ) فاعلا للمصدر، والضمير المؤنث في

(١) سورة الأنعام، من الآية (١٣٧)، والقراءة في: السبعة ٢٧٠، التيسير، للداني ١٠٧، الإنحاف ٢٧٤.

(٢) ينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧٦، ٢٧٧، وشرح ابن الناظم ٢٨٩.

(٣) ينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧٨، المساعد ٢/٣٧٣، تمهيد القواعد ٧/٣٢٦٤.

(٤) سورة إبراهيم، من الآية (٤٧) والقراءة في: إتحاف فضلاء البشر ٢٧٤، غيث النفع ٢٢٥.

(٥) أخرجه البخاري حديث رقم (٣٦٦١) في كتاب (فضائل أصحاب النبي ﷺ) ٢/٢٨٩ - ٢٩٠.

(٦) ينظر في: الإنصاف ٢/٣٥٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٩٤، ارتشاف الضرب ٤/١٨٤٥.

معنى مفعول^(١) وعلى ذلك تكون الهاء فاصلة بين المضاف (نكاح)، والمضاف إليه (مطر)؛ إذ محلها هنا رفع، أو نصب، وليست في محل جر بالإضافة أصلاً، فعلى ذلك لا يتجه ما استشكل به الأزهرِيُّ على ابن هشام؛ فلا يكون المصدر مضافاً لشيئين في آن واحد.



وقد رد الدَّنَوَشَرِيُّ ما استشكله الأزهرِيُّ فقال: "ما قاله مردود بمنع أن الهاء مجرورة محلاً، بل محلها نصب، أو رفع، و(نكاح) مضاف إلى (مطر)، فليتأمل، لكن على تقدير كون (الهاء) فاعلاً يلزم عليه الاستعارة وفي كونه مقيساً نظر"^(٢).
وقد شرح الشيخ يس عبارة الدَّنَوَشَرِيِّ، وعضده في رد إشكال الأزهرِيِّ؛ فقال: "وقوله- يعني الدَّنَوَشَرِيُّ - يلزم عليه الاستعارة أي: استعارة غير ضمير الرفع له؛ لأن (الهاء) ليست من ضمائر الرفع، والاستعارة إنما وقعت في الضمير المنفصل بشروط، نحو (ما أنت كأنت) لا في المتصل كما هنا، وعلى ما قاله من أن (الهاء) ليست مجرورة لا إشكال في خفض (مطر)؛ لأن الذي أضيف إليه نكاح، ولم يضاف إلى (الهاء)، فتدبر"^(٣).

وعلى هذا النهج -من رد استشكل الأزهرِيِّ وكونه غير متجه- قد سار الصبان^(٤).

والذي أرجحه أن تلك (الهاء) ليست في موضع جر -أصلاً- حتى نحكم عليها أنها منعت بالإضافة إلى مطر؛ بل هي إما أن تكون في محل رفع، أو نصب، وعلى ذلك تُعدُّ فاصلاً بين المضاف (نكاح)، والمضاف إليه (مطر) وتسلم بذلك رواية جر (مطر) مما استشكله الأزهرِيُّ من أن (نكاح) قد أضيفت إلى شيئين. والله أعلم.



(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢٠-٢١، وينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٣.

(٢) حاشية الدَّنَوَشَرِيِّ على التصريح ٤٣٤-٤٣٥، وينظر في: حاشية يس ٢/ ٥٩.

(٣) حاشية يس ٢/ ٥٩.

(٤) ينظر في: حاشية الصبان ٢/ ٢٤١.

(١٣) دخول (لا) على (حبذا)

يقال في المدح: حبذا زيدٌ، كما يقال: نعم الرجلُ زيدٌ، فإذا أريد الذمُّ قيل: (لا حَبْدًا)، ف (حبذا) مثل (نعم) في المدح، و(لا حبذا) مثل (بئس) في الذم^(١).
وقد أورد الأزهرِيُّ إشكالاً على دخول (لا) على (حبذا) فقال: "ودخول (لا) في الذم على (حبذا) لا يخلو من إشكال؛ لأن (لا) لا تدخل على فعل ماض جامد، ولا تعمل في اسم إذا لم يكن جنسًا، ولا تكون غير مكررة إذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه إلا على قول أبي الحسن، وأبي العباس، وهو ضعيف"^(٢).

الدراسة:

سبق الأزهرِيُّ إلى هذا الإشكالِ أبو حيان^(٣) وابنُ عقيل^(٤)، قال أبو حيان: "ودخول (لا) على (حَبْدًا) لا يخلو من إشكال؛ لأنك إما أن تُفَرِّعَ على أن (حَبْدًا) كَلَّةٌ فعل، أو (حَبَّ) فعل، و (ذا) اسم، وكلاهما لا ينبغي أن تدخل عليه (لا)؛ لأنَّ (لا) لا تدخل على الماضي غير المتصرف، وتدخل على المتصرف قليلاً. أو تُفَرِّعَ على أنه بمجموعه اسم، ولا ينبغي أن تدخل عليه؛ لأنه إما أن تقدِّره منصوبًا بها، وليس بجيد؛ لأنَّ النصب على العموم، نحو: لا رجل، ولا يصح هنا؛ لأنه خصوص. وإمَّا أن تقدِّره مرفوعًا، وليس بجيد؛ لأنَّ الأصح تكرار (لا)، فلا بُدَّ منه، ولا يجوز أن تكون غير مكررة إذا ارتفعت الأسماء بعدها بالابتداء إلا على مذهب الأخفش والمبرد"^(٥).
وعلى هذا فالإشكال متفرع إلى جزأين:

(١) ينظر في: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٧٤.

(٢) التصريح ٩٩/٢.

(٣) التذييل والتكميل ١٠/١٦٣، ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٠، ونقله عنه السيوطي في همع الهوامع ٤٣/٣.

(٤) المساعد ١٤٢/٢.

(٥) التذييل والتكميل ١٠/١٦٣، وينظر في: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٠.

الأول: أَنَّ (حَبَّدًا) كَلَّمَهُ فَعَلَ، أَوْ (حَبَّبَ) فَعَلَ، وَ (ذَا) اسْمٌ، وَكِلَاهِمَا لَا يَنْبَغِي أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (لَا)؛ لِأَنَّ (لَا) لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي غَيْرَ الْمُتَصَرِّفِ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ قَلِيلًا.

وَأَجِيبْ عَنْهُ بِأَنَّ:

(١) المشهور الإقرار بفعليَّة (حَبَّبَ) وفاعلية (ذَا) قبل التركيب، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنًى ولا لفظًا، فوجب بقاءهما على ما كانا عليه، كما وجب بقاء حرفية (لَا)، واسمية ما رُكِّبَ معها في نحو: لا غلام لك، مع أَنَّ التركيب قد أحدث في اسم (لَا) لفظًا ومعنًى ما لم يكن، فبقاء جزأي (حَبَّدًا) على ما كانا عليه أولى؛ لِأَنَّ التركيب لم يغيرهما لا لفظًا، ولا معنًى^(١).

وفي ذلك يقول ناظر الجيش: "ونحن إذا مشينا على المذهب الذي رجّحه المصنّف^(٢)، واختاره وهو أَنَّ (حَبَّدًا) فعل وفاعل سهل الأمر؛ وذلك أن يقال للشّيخ^(٣): (حَبَّدًا) وإن كان لا يتصرف الآن؛ فهو قبل إسناده إلى (ذَا) متصرف، وإتّما عدم التصرّف له عارض، فلا يعتبر، وأنت قد اعترفت بأنّ (لَا) تدخل على الفعل المتصرف قليلا، فهذا من القليل الذي أشرت إليه"^(٤).

(٢) وأنه لو كان تركيبهما مُزِيلًا لهما عن حكمهما الأصلي، لكان ذلك لازمًا كلزوم (ما) لـ (إِذْ) في (إِذْمًا)، ومعلوم أن (ذَا) مع (حَبَّبَ) ليس كذلك؛ إذ يجوز أن تُفصل (ذَا) من (حَبَّبَ) كقول عبدالله بن رواحة^(٥):

(١) التذييل والتكميل ١٠/١٥٧، وينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣، المقاصد الشافية ٥٥٠-٥٥١/٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣.

(٣) يقصد أبا حيان ردًا على الإشكال الذي أورده.

(٤) تمهيد القواعد ٥/٢٦٠٠.

(٥) الرجز في ديوانه ص ١٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤، وشرح ألفية ابن مالك لابن

الناظم ٤٧٧.



فَحَبَّدَا رَبًّا وَحَبَّ دِينًا

أراد: وَحَبَّدَا دِينًا، فَحَذَفَ (ذَا)، ولم يتغير المعنى، ولا يُفعل ذلك بـ (إِذْمًا) وغيرها من المركبات تركيباً مُخْرَجًا من نوع إلى نوع، فعُلم بذلك أَنَّ تركيب (حَبَّدَا) ليس مُخْرَجًا من نوع إلى نوع^(١) وأنها باقية على تصرفها، كما كانت قبل التركيب، وعلى ذلك فلا إشكال في دخول (لا) النافية عليها؛ لأن الجمود نشأ بعد دخول (لا)، فهي لم تدخل إلا على فعل متصرف، وبأن النفي صار غير مقصود بل المقصود بـ (لا حَبَّدَا) إثبات الذم^(٢)



والجزء الثاني من الإشكال: أَنَّ (حَبَّدَا) بمجموعه اسم، ولا ينبغي أن تدخل عليه؛ لأنه إمَّا أن تقدِّره منصوبًا بها، وليس بجيد؛ لأنَّ النصب على العموم، نحو: لا رجل، ولا يصح هنا؛ لأنه خصوص. وإمَّا أن تقدِّره مرفوعًا، وليس بجيد؛ لأنَّ الأصح تكرار (لا)، فلا بُدَّ منه، ولا يجوز أن تكون غير مكررة إذا ارتفعت الأسماء بعدها بالابتداء إلا على مذهب الأخفش والمبرد.

وأجيب عنه:

(١) بامتناع كون (حَبَّدَا) اسمًا مبتدأ؛ إذ لو كانت مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء، كما تدخل على غيره من المبتدآت؛ فكان يقال: إِنَّ حَبَّدَا زَيْدٌ، وكان حَبَّدَا زَيْدًا، وفي مَنع ذلك دلالة على أَنَّ (حَبَّدَا) ليس مبتدأ^(٣).

(٢) وأنه لو كان (حَبَّدَا) مبتدأً لِلزَّمِ إذا دخلت عليه (لا) أن يُعطف عليه منفي بـ (لا) أخرى، فكان يمتنع أن يقال: لا حَبَّدَا زَيْدٌ، حتى يقال: ولا المرضيُّ فعُله، ونحو ذلك، كما يُفعل مع المبتدأ الذي (حَبَّدَا) مُؤَدِّ معناه^(٤).

(١) التذييل والتكميل ١٠/١٥٧، وينظر في: المقاصد الشافية ٤/٥٥١.

(٢) ينظر في: حاشية الصبان ٣/٥٧.

(٣) التذييل والتكميل ١٠/١٥٨، وينظر في: المقاصد الشافية ٤/٥٥١.

(٤) المرجع السابق.

وإن كان ابن عصفور قد اختار اسمية حبذا مُستَدَلًّا بَأَنَّ العرب قد أكثرت من دخول (يا) عليها دون استيحاش؛ وزعم أَنَّ فِعْلَ ذلك مع غيرها مما فِعْلِيَّتُهُ مُحَقَّقَةٌ مُسْتَوْحَشٌ منه^(١)، كقول الشماخ^(٢):

أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالٍ

ولم يرتض أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور فقال: "وعكس ما ادَّعاه أَوْلَى بالصحة؛ لأنَّ دخول (يا) على فعل الأمر أكثر من دخولها على (حَبَّذَا)، فمن ذلك قراءة الكسائي: (أَلَا يَا اسْجُدُوا)^(٣)، قال العلماء تقديره: أَلَا يَا قَوْمِ اسْجُدُوا^(٤)، فكذلك يكون التقدير في يا حَبَّذَا: يا قوم حَبَّذَا، أو نحو ذلك، فَإِنَّ حذف المنادى، وإبقاء حرف النداء مُجَوِّزٌ بِإِجْمَاعٍ"^(٥).

(١) ينظر في: شرح المقرب ١/ ٧٠.

(٢) للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٥٦، صدر بيت من الطويل، وعجزه:

(وَقَبْلَ مَنَائِمَا عَادِيَاتٍ وَأَجَالٍ). ينظر في: الكتاب ٤/ ٢٢٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٨، وسنجال: قرية من قرى أرمينية، ومنايا: جمع مَيْيَّة، وهي: الموت. آجال: جمع أجل، وهو: انقضاء مدة العمر. والمعنى: أن الشاعر يخاطب صديقيه، ويقول: اسقياني قبل هذه الوقعة وقبل هذه المنايا المقدرة، فرضاً منه أنه ربما قتل فيها هو أو أحد أقربائه. والشاهد: استدلال ابن عصفور على أن دخول النداء على الفعل مستوحش. ونازعه أبو حيان بأن دخول النداء على فعل الأمر أكثر من دخوله على (حبذا).

(٣) سورة النمل، من الآية: (٢٥)، والقراءة في: السبعة لابن مجاهد ص ٤٨٠، والحجة لابن خالويه ص ٢٧١، وحجة القراءات ص ٢٥٦.

(٤) قال أبو شامة في إبراز المعاني (٦٢٦) في توجيه هذه القراءة: "قراءة الكسائي بتخفيف (ألا)، جعله حرف تنبيه، نحو: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ} (يونس ٦٢)، {أَلَا إِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ صُدُورَهُمْ} (هود ٥٤)، وتقدير الآيتين: (أَلَا يَسْجُدُوا) قراءة راوٍ، فيكون (يسجدوا) بعده كلمتين تقريرهما: (يا اسجدوا) بحرف النداء وفعل الأمر، والمنادى محذوف؛ أي: يا قوم اسجدوا، وهذه لغة فصيحة مشهورة كثيرة، ومنها قول الشماخ: (أَلَا يَا أَصْبِحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالٍ).

(٥) التذييل والتكميل ١٠/ ١٥٧-١٥٨.



والذي أراه راجحا جواز دخول (لا) على (حبذا) ؛ لأنهما لما رُكبا معاً لم يتغيرا معنئ ولا لفظاً، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه، كما وجب بقاء حرفية (لا)، واسمية ما رُكِبَ معها في نحو: (لا غلام لك)، مع أن التركيب قد أحدث في اسم (لا) لفظاً ومعنئ ما لم يكن، فبقاء جزأي (حبذا) على ما كانا عليه أولى؛ لأن التركيب لم يغيرهما لا لفظاً، ولا معنئ.



وأن (حبذا) متصرفه أصالة قبل إسنادها إلى (ذا) وأن عدم التصرف عارض لها، فلا يُعتبر، وإن كانت (لا) تدخل على الفعل المتصرف قليلا ؛ فهذا يُعدُّ من القليل الوارد.

وعلى ذلك فلا إشكال في دخول (لا) النافية عليها؛ لأن الجمود نشأ بعد دخول (لا)، فهي لم تدخل إلا على فعل متصرف، وبأن النفي صار غير مقصود بل المقصود به (لا حبذا) إثبات الذم

والإشكال الوارد على منع دخول (لا) عليها إذا كانت اسماً مدفوع بعدم اسمية (حبذا)؛ لأنها لو كانت اسماً، لصح دخول النواسخ عليها، ودخول النواسخ عليها لم يرد أصلاً، فدل على أنها ليست باسم، فلا يمنع دخول (لا) عليها. والله أعلم.



(١٤) جعل (آخَرَ) من باب التفضيل

قال الأزهرى عند تعرضه للمسألة: "... في جعل (آخَرَ) من باب التفضيل إشكال؛ لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة؛ ومن ثم قال الموضح في الحواشي: "الصواب أن (آخَرَ) مشابه لـ (أَفْضَل) من جهات ثلاث: إحداها: الوصف، والثانية: الزيادة، والثالثة: أنه لا يتقوم معناه إلا باثنين، مغاير ومغاير، كما أن (أَفْضَل) إنما يتقوم معناه باثنين: مفضَّل ومفضَّل عليه"^(١).

الدراسة:

قيل في الإشكال: إنه لا يجوز جعل (آخَرَ) من باب التفضيل؛ لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة.

وللنحويين في حقيقة لفظ (آخَرَ) مذهبان:

■ المذهب الأول: مذهب الفارسي، وابن جني، والثمانيني، والواحدي، والرضي^(٢) أن (آخَرَ) بفتح الخاء، الذي مؤنثه (أخْرَى)، التي تجمع على (أَخْرَ) على وزن أفعال التفضيل، وبمعناه في الأصل؛ فالألف فيه أصلها الهمزة، وكانت (أَخْرَ)؛ لأنها (أَفْعَلُ) من (التَّأَخَّرَ)، فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استثقلتا، فقلبت الثانية ألفاً؛ لسكونها وانفتاح الأولى قبلها، فصار (آخَرَ) وقد قلبت قلباً خالصاً؛ ويدلنا على ذلك: أنك إذا صغرت الاسم انقلبت الألف واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها تقول: (أَوْيَخْرُ)، كما تقول: "ضُؤَيْرِبُّ"، وتحمّل التصغير على التّكسير، فتقول: (أَوْأَخْرُ) كما تقول: "كاهلٌ"، و"كواهلٌ"، و"ضاربةٌ" و"ضواربٌ"^(٣)، وعلى يقال في أصله: آخَرَ من كذا؛ أي: أشدّ تأخراً منه، ثمّ عدل عن (من) التي تلزم أفعال

(١) التصريح ٢/٢١٥.

(٢) ينظر رأيهم في: التعليقة على كتاب سيويه ٣/٢٤٢، سر صناعة الإعراب ٢/٢٢٩، شرح

التصريف للثمانيني ٣٠١، التفسير البسيط ٢/٩٨، شرح الرضي على الكافية ١/١١٦.

(٣) ينظر في: المراجع السابقة.

التفضيل إذا كان مفرداً مذكراً، واستعمل استعمال الأسماء والصفات، التي لغير المفاضلة، نحو (أبيض وأسود)، بغير (من) وعلى ذلك فمعنى: (جاء زيدٌ، ورجلٌ آخرٌ): (جاء زيدٌ، ورجلٌ أشدُّ تأخراً من زيدٍ، في معنى من المعاني).

ودليلهم على ذلك تصرفُ الكلمة في تأنيثها وتثنيها وجمعها، نحو: آخر، وآخران، وآخرون وأواخر، وأخرى، وأخريان، وأخريات، وأخر، مثل: الأفضّل، والأفضّلات، والأفضّلون، والأفاضل، والفضلي، والفضليان، والفضليات، والفضل^(١). وقال السيوطي: "أما كونه صفة؛ فلكونه من باب أفعال التفضيل، تقول: مررت بزيدٍ، ورجلٍ آخر؛ أي: أنه أحقُّ بالتأخير من زيدٍ في الذكر؛ لأن الأول قد اعتنى به في التقدّم في الذكر"^(٢).

■ المذهب الثاني: مذهب ابن مالك، وأبي حيان وناظر الجيش وابن عقيل والسيوطي^(٣) أن (آخر) ليست من باب التفضيل، وعمدتهم في ذلك أمور:
○ أولها: أنها لا تدل على التفضيل، أي: لا تدل على المشاركة والزيادة، وإنما تدل على المغايرة المحضة، والمخالفة المجردة من كل معنى زائد عليها، فالكلام الذي تكون فيه يقتضي معنى المغايرة وحدها، لا معنى المفاضلة، أو نحوها، فهي لا تدل على التفضيل لا بنفسها ولا بتأويل.

○ وثانيها: أنها لا يقع بعدها: (من) الجارة للمفضول، لا لفظاً ولا تقديراً.
○ وثالثها: أنه كان مقتضى جعلها من باب أفعال التفضيل أن يلازمها في التنكير لفظ الأفراد والتذكير وألا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع إلا معرّفاً كما كان أفعال

(١) ينظر في: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥١٥، الأشباه والنظائر ٢/ ٧٣، تاج العروس مادة (أخر)، الفوائد الضيائية للجامي ١/ ٢١٨، همع الهوامع ١/ ٩٧.

(٢) همع الهوامع ١/ ٩٧.

(٣) ينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦٣-٦٤، وينظر في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٨٤، تمهيد

القواعد ٦/ ٢٦٩١، المساعد ٢/ ١٨٣، همع الهوامع ٣/ ١٠٠.

التَّفْضِيلُ.

قال ابن مالك: "وأَجْرَتِ العرب (آخِر) مجرئ أفعال التفضيل في الوصفية والتأنيث والتصحيح والتكسير، فقالوا: الآخِر والآخِرَى والآخرون والأواخر والأخريات والآخِر، كما قالوا الأَكْبَر، والكُبْرَى، والأَكْبَران، والكُبْرِيان والأَكْبَرُونَ والأَكْابِر، والكُبْرِيَات، والكُبْر. إلا أنه لا دلالة فيه على التفضيل بنفسه ولا بتأويل؛ إذ لا يصح في موضعه ما يدل على تفضيل كصلاحية (أَسْبَق) في موضع (أَوَّل)، وكصلاحية (أَمْرٌ) في موضع (أَصْبَرَ)، وكصلاحية (أَسْرَق) في موضع (أَلَصَّ)؛ فلذلك لم يَلِهْ مجرورٌ بـ (مِنْ) على حدِّ ما يلي أفعال التفضيل، ولا بإضافة، لكن مقتضى جعله من باب أفعال التفضيل أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير وألا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع إلا معرفًا، فمنع هذا المقتضى، وكان لذلك معدولا عما هو به أولى^(١).

والغريب أن السيوطي قد خالف ما ذهب إليه قبلاً، فمنع عدّه من باب أفعال التفضيل، حيث قال هنا: "كَانَ مُقْتَضَى جَعْلِهِ مِنْ بَابِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ أَنْ يَلْزَمَهُ فِي التَّنْكِيرِ لَفْظُ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَأَلَّا يُوْنِثَ وَلَا يَثْنَى وَلَا يَجْمَعُ إِلَّا مُعْرَفًا، كَمَا كَانَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ فَمَنْعَ هَذَا الْمُقْتَضَى، وَكَانَ بِذَلِكَ مَعْدُولًا عَمَّا هُوَ بِهِ أَوْلَى؛ فَلِذَلِكَ مَنْعَ مِنَ التَّصْرُفِ، وَلَمْ تَدْخُلْهُ (مِنْ)؛ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى تَفْضِيلِ بِنَفْسِهِ وَلَا بِتَأْوِيلِ"^(٢)

وقيل: إنها نقلت إلى معنى (غير) فمعنى: رجلٌ آخرٌ: رجلٌ غيرُ زيدٍ، فلما خرج (آخِر) وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل، استعملت من دون لوازم أفعال التفضيل أعني: (مِنْ، والإضافة، واللام). وطوبق بالمجرد عن اللام والإضافة ما هو له، نحو: رجلان آخران، ورجال آخرون، وامرأة أخرى، وامرأتان أخريان، ونسوة أُخْر. وحيث لم يستعمل بواحد من لوازم أفعال التفضيل أعني: (مِنْ، والإضافة،

(١) ينظر في: التذييل والتكميل ١٠ / ٢٨٤، تمهيد القواعد ٦ / ٢٦٩١، المساعد ٢ / ١٨٣.

(٢) همع الهوامع ٣ / ١٠٠.

واللّام)، عُلِمَ أنه مَعْدُولٌ عن أَحَدِهِمَا^(١).

ويقال في الإجابة عن هذا الإشكال: إن قوله: "بمعنى مغاير" مع قوله: "من باب اسم التفضيل" ليس بظاهر عند التأمل؛ لأن ما ذكره ابن هشام من أن (آخر) مشابه لأفعل التفضيل، بقوله: إنه لا يتقوم معناه إلا باثنين (مغايرٌ ومغايرٌ) لا يقتضي المشابهة؛ إذ تفسيره باسم الفاعل (مغايرٌ) يقتضي انسلاخه من معنى التفضيل والشبه به^(٢).



ويمكن الجمع بين قول من قال: إنه اسم تفضيل، وبين من قال: إنه ليس باسم تفضيل بأن (آخر) كان في الأصل اسم تفضيل بمعنى (أشدّ مغايرةً)، ثم جعل بمعنى (مغاير)؛ فالأول راعى الأصل، والثاني راعى الحالة الراهنة بعد تطور المعنى^(٣). وبهذا يبطل قول الموضح في الحواشي: "الصواب أن (آخر) مشابه ل(أفضل) من جهات ثلاث: إحداها: الوصف، والثانية: الزيادة، والثالثة: أنه لا يتقوم معناه إلا باثنين، مغاير ومغاير"؛ لأن تفسيره بمعنى مغاير ومغاير (اسم الفاعل واسم المفعول) يقتضي انسلاخه وخروجه من باب أفعل التفضيل^(٤).

والذي أراه راجحاً جواز جعل (آخر) من باب التفضيل، وأنها أصل فيه، ثم استعملت في غيره من باب التدرج في الاستعمال اللغوي، فمن جعلها من باب التفضيل نظر إلى أصلها، ومن لم يجعلها نظر إلى استعمالها الآن:

■ فمعنى (آخر) - في الأصل - : (أشدّ تأخراً)، وكان - في الأصل - معنى: (جاءني زيدٌ، ورجلٌ آخرٌ): أشدّ تأخراً من زيد، في معنى من المعاني.

■ أنها الآن بمعنى (مغاير) اسم فاعل من (غَايرَ)، ك(مِثْل) بمعنى: (مماثل)،

(١) ينظر في: شرح الرضي على الكافية ١/١١٦، والفوائد الضيائية ١/٢١٨. وروح المعاني ٢/٧٨.

(٢) ينظر في: حاشية الدتوشري ٥٩٤، وحاشية يس ٢/٢١٥، وحاشية الخضري ٢/١٠٠.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) المراجع السابقة.

و(شبهه) بمعنى: (مُشابه)، ثم نقل إلى معنى (غير) فمعنى: (رجل آخر): (رجل غير زيد).

■ وبناء على ذلك فلا ينافي كونه (اسم تفضيل) انعدام المعنى الآن؛ لأن أصله التفضيل، ثم تطوّر معناه تطورا لغويا. والله أعلم.



(١٥) (لو) المصدرية بين الإثبات والمنع

تكون (لَوْ) مَصْدَرِيَّةً، لا جواب لها، بمنزلة (أَنْ) إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد (وَدَّ، أو يَوَدُّ) ^(١)، نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ فَيُدَّهِنُونَ﴾ ^(٢)، و﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ ^(٣)

ويرى ابن هشام أنه مما يشهد لأصحاب هذا الرأي قراءة بعضهم ^(٤): (وَدُّوا لَوْ تُدَّهِنُ فَيُدَّهِنُونَ) بحذف النون، فعطف: يدهنوا؛ بالنصب؛ على: تدهن؛ لما كان معناه: أَنْ تُدَّهِنَ.

وقد أورد ابن هشام إشكالا على من قال بمصدريتها، فقال: ويشكل عليهم دخولها على "أَنْ" في نحو: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ ^(٥)؛ إذ كيف يدخل حرف مصدرية على حرف مصدرية مثله؟

ثم أجاب عن هذا الإشكال بأن (لَوْ) إنما دخلت على فعل محذوف مقدّر بعد

(١) ينظر في: مغني اللبيب ٣٥٠، المقاصد الشافية ٦/١٧٩، شرح الأشموني ١/٣٧٥.

(٢) سورة القلم، الآية (٩).

(٣) سورة البقرة، من الآية: (٩٦).

(٤) قال سيبويه: "وزعم هارون - وكان من القراء - أنها في بعض المصاحف: (وَدُّوا لَوْ تُدَّهِنُ فَيُدَّهِنُونَ)". الكتاب ٣/٣٦، وينظر في: الدر المصون ١٠/٤٠٢.

(٥) سورة آل عمران من الآية (٣٠).

"لو" تقديره: يُوَدُّ لَوْ ثَبَتَ أَنْ بَيْنَهَا" (١)

وقد نقل الأزهرى هذا الإشكال وجوابه، ولم يعقب عليه؛ مما يدل على موافقته الرأي لابن هشام.



الدراسة:



نقل الأزهرى هنا الإشكال عن ابن هشام، ونقل الإجابة عنه، ولم يعلق بشيء على ما أورده ابن هشام، وَوَجْهُ الإشكالِ هنا أن ابن هشام منع كون (لو) في نحو: ﴿يُوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ شرطية، وأن مفعول "يود" وجواب "لو" محذوفان، والتقدير: يُوَدُّ أَحَدَهُمْ التعمير، لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَسَرَّهُ ذَلِكَ؛ لما فيه من التكلف.

ثم رجح كونها مصدرية؛ وعمدته في ذلك قراءة: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا) بحذف النون، فعطف: يدهنوا؛ بالنصب؛ على: تدهن؛ لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ: أَنْ تُدْهِنَ، بتقدير (أَنْ) بعد (لَوْ) يعني: أنه على توهم أنه نطق ب (أَنْ)؛ أي: وَدُّوا لَوْ أَنْ تُدْهِنَ فَيُدْهِنُوا^(٢). ثم أورد الإشكال السابق على هذا التخريج؛ لأنه على جعله (لو) مصدرية يشكل دخولها على الحرف المصدرى (أَنْ) في تلك القراءة، وكذا دخول (أَنْ) في مثل قوله -تعالى-: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ بناءً على زعمهم أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله.

ثم قال: "وجوابه: أَنْ (لَوْ) إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد "لو" تقديره: يُوَدُّ لَوْ ثَبَتَ أَنْ بَيْنَهَا".

ولم يرتض الدماميني وكذا الدنوشري ما ذهب إليه ابن هشام من تخريج للقراءة السابقة؛ فقال الدماميني: "قلت: ليس بشيء، وإنما الذي ينبغي أن يقال: إِنَّ (يُدْهِنُوا) منصوب ب (أَنْ) مضمرة، والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على المصدر

(١) ينظر في: مغني اللبيب ٣٥٠-٣٥١، والتصريح ٢/٢٥٥.

(٢) ينظر في: التفسير البياني للقرآن الكريم ٢/٥٦.

المسبوك من (لو) وصلتها"^(١).

وقال الدنوشري: "في حظي أن هذه القراءة يجوز تخريجها على أن (يُدْهِنُوا) منصوب بـ (أن) مضمرة جوازا، و(أن) والفعل معطوف على (لو)، وصلتها، على حد: لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرِّفٌ فَارْضِيهِ"^(٢)..... إلى آخره.



والتقدير: وُدُّوا إِدْهَانَكُمْ، وَإِدْهَانَهُمْ، ثم رأيت الدماميني قال بعد قول المغني: ويشهد إلخ.. وأقول الذي يظهر أن (يُدْهِنُوا) منصوبة بـ (أن) مضمرة جوازا، والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من (لو) وصلتها، فهو من باب عطف مصدر على مصدر آخر، هذا هو الذي ينبغي أن يقال فيه، فإنه تخريج ماش على القواعد بخلاف تخريج المصنف"^(٣).

فقد جعل الدماميني والدنوشري سابك المصدر (إدْهَانَكُمْ) هو (لو) المصدرية نفسها، لا (أَنْ) بعد (لو)، وبذلك يكونان قد عطفوا (فيدهنوا) على (تُدْهِنُ)؛ بناءً على أَنَّ (لَوْ) بمنزلة (أَنْ) المصدرية الناصبة، فلا يكون لها جوابٌ، وينسبك منها، ومما بعدها مصدرٌ يقع مفعولاً لـ (وُدُّوا)، كأنه قيل: وُدُّوا أَنْ تُدْهِنَ فَيُدْهِنُوا.

وعلى تخريج الدماميني و الدنوشري يزول الإشكال الذي أورده ابن هشام من دخول الحرف المصدرى على حرف مصدرى مثله؛ لذا لم يرتض الشيخ يس، والبغدادى تخريج ابن هشام للقراءة، بل وافقاً الدماميني، والدنوشري.

(١) تعليق الفرائد ٢/ ٢٨٤، وينظر في: حاشية يس ٢/ ٢٥٥، وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٠.

(٢) صدر بيت لبعض الطائيين، وهو من بحر البسيط، وعجزه: (ما كنتُ أُوثرُ إتراباً على ترَبٍ)،

ينظر: في شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٨. والمعتر: المتعرض

لطلب حاجة دون أن يسأل. والإتراب كثرة المال، والترَب: الفقر، والمعنى: لولا توقعي وجود معتر

فأعطيه ما أترت الغنى على الفقر. والشاهد: نصب المضارع بعد الفاء بأن مضمرة عطفاً على

(توقع) وهو اسم خالص من تأويل الفعل. ينظر في: المقاصد النحوية ٤/ ١٨٨٢، ١٨٨٣.

(٣) حاشية الدنوشري على التصريح (رسالة دكتوراه) ص ٦٧٩-٦٨٠.

وقد دَعَمَ الشَّيْخُ يس، والبغدادِيُّ تَرْجِيحَهُمَا لِتَخْرِيجِ الدِّمَامِينِيِّ، والدَّنَوَشَرِيِّ
بأنه: "ماشٍ على القَوَاعِدِ، بِخِلَافِ تَخْرِيجِ ابْنِ هِشَامٍ"^(١).

وتلك القاعدةُ التي بنى عليها ابنُ هشامٍ إشكاله، وهي: (أَنَّ الحَرْفَ المَصْدَرِيَّ لَا يَبَاشِرُ الحَرْفَ المَصْدَرِيَّ)، مدفوعةٌ -أيضاً- بما ثبت أن العرب ربما جمعت بين حرفين مختلفين لفظاً لمعنى واحد^(٢)، أو اسمين مختلفين لمعنى واحد، كقول الشاعر^(٣):

قَدْ يَكْسِبُ المَالَ الهِدَانُ الجَافِي بِعَيْرٍ لَا عَصْفٍ وَلَا اصْطِرَافٍ

فقد جمع بين: (غير) و(لا)؛ توكيداً للنفي^(٤)، وكذا: (العصف)، و(الاصطراف)، وكلاهما بمعنى: الكسب^(٥).
وقال آخر^(٦):

(١) ينظر في: حاشية يس ٢/ ٢٥٥، وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٠.

(٢) تنظر في: معاني القرآن للفراء ١/ ١٧٥، وما بعدها.

(٣) من الرجز، بلا نسبة في العين، مادة (هـ د ن) معاني القرآن للفراء ١/ ١٧٦، ٢٦٢، وفي لسان العرب، مادة (هـ د ن). والهدان: بكسر الهاء، الأحمق، الثقيل في الحرب. والجافي: الغليظ. والعصف، والاعتصاف: الطلب والحيلة، والاصطراف: بمعنى العصف. والشاهد أن الكلمتين إذا كان معناهما واحداً جاز أن نؤكد إحداهما بالأخرى، فقد أكد الراجز «غير» بـ «لا» وهما بمعنى النفي. و(العصف) بـ(الاصطراف)، وهما بمعنى الكسب. ينظر في: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد شراب مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ٢٠٠٧م ٢/ ١٤٠.

(٤) ينظر في: تفسير الطبري ٦/ ٦٢١، والأضداد لابن الأنباري ٢١٤، المحتسب ١/ ١١٦.

(٥) ينظر في: لسان العرب، مادة (ع ص ف).

(٦) لم أقف على قائله، وهو من البحر الكامل، وهو في: معاني القرآن للفراء ١/ ١٧٦، ٣٧٤، جامع البيان، للطبري ١٢/ ٣٢٥. والفوالج: جمع الفالَج بكسر اللام، وهو: الجمل ذو السنامين كان يجلب من السند للفحلة، والفيول: جمع الفيول. والشاهد: أنه جمع بين (ما) و(إن)، وهما: للنفي.

مَا إِنْ رَأَيْنَا مِثْلَهُنَّ لِمَعَشَرٍ سُودِ الرُّؤُوسِ، فَوَالْحِجِّ وَفِيُوقُلُ
فقد جمعت العربُ بين (ما) و(إِنْ)، وهما: جَحْدٌ، والذي حَسَنَ ذلك اختلافُ
اللفظين؛ بِجَعْلِ أَحَدِهِمَا لُغَوًا^(١).

ومثله قول الشاعر^(٢):

من النَّفْرِ اللِّئَامِ الَّذِينَ إِذَا هُمُ يَهَابُ اللِّئَامُ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا
ألا ترى أَنَّهُ قَالَ: (اللاء، الذين)، ومعناها: (الذين)، استجيز جمعهما؛
لاختلاف لفظهما، ولو اتفقا لم يجر. لا يجوز: مَا مَا قَامَ زَيْدٌ، ولا: مَرَرْتُ بِالَّذِينَ الَّذِينَ
يَطُوفُونَ^(٣).

وأما قول الشاعر^(٤):

كَمَا مَا امْرُؤٌ فِي مَعْشَرٍ غَيْرِ قَوْمِهِ ضَعِيفُ الْكَلَامِ شَخْصُهُ مُتَضَائِلُ
فإنما استجازوا الجمع بين (ما) وبين (ما)؛ لأن الأولى وصلت بـ (الكاف) -

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٧٦.

(٢) منسوب لأبي الريس الثعلبي، وهو من البحر الطويل. والنفر: اسم جمع يقع على جماعة من
الرِّجَالِ خَاصَّةً مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ. وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهَا، وَإِنَّمَا أَطْلَقَهُ الشَّاعِرُ هُنَا عَلَى
الْكَرَامِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُمْ ذَوُو عَدَدٍ قَلِيلٍ. واللئام: جمع لئيم وهو الشحيح والديء النفس
والمهين. واللؤم: ضد الكرم، الرِّجَالِ. وحلقة الباب وحلقة القوم وهم الذين يَجْتَمِعُونَ
مستديرين كلتاها بِسُكُونِ اللَّامِ. وقَعَقَعُوا بِمَعْنَى ضَرَبُوا الْحَلَقَةَ عَلَى الْبَابِ لِنُصُوتِ.
والقعقعة: حِكَايَةُ صَوْتِ الْحَلَقَةِ عَلَى الْبَابِ. ينظر في: خزنة الأدب ٦/٨٤.

(٣) ينظر في: معاني القرآن للفراء ١/١٧٦، إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٣٢، الصحاح، مادة (ل هـ)
١)، وتاج العروس، مادة (ل ت ي).

(٤) لم أفق على قائله، وهو من البحر الطويل، من شواهد معاني القرآن للفراء ١/٦٨، ١٧٦،
الارتشاف ٥/٢٣٩٥، شرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٦٨. والشاهد: (كَمَا مَا امْرُؤٌ) حيث جاز
الجمع بين (ما) وبين (ما)؛ لأن الأولى وصلت بـ (الكاف).

كأنها كانت هي والكاف اسمًا واحدًا- ولم توصل الثانية، واستحسن الجمع بينهما^(١).

وهو في قول الله: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾^(٢)، كانت (لا) موصولة^(٣)، وجاءت الأخرى مفردة^(٤)؛ فحسُن اقترانهما. فإذا قال القائل: (مَا مَا قُلْتَ بِحَسَنِ) جاز ذلك على غير عيب؛ لأنه يجعل (ما) الأولى جحدًا، والثانية في مذهب (الذي)^(٥).

وكذلك لو قال: مَنْ مَنْ عِنْدَكَ؟ جاز لأنه جعل (مَنْ) الأول (استفهامًا)، والثاني على مذهب (الذي). فإذا اختلف معنى الحرفين، جاز الجمع بينهما^(٦).

وقد اجتمعت (لَوْ) و(أَنَّ) المصدريتان في قول علي عليه السلام مخاطبًا عامله^(٧): " مَا كَانَ عَلَيْكَ أَنْ لَوْ صُمْتَ لِلَّهِ أَيَّامًا، وَتَصَدَّقْتَ بِطَائِفَةٍ مِنْ طَعَامِكَ مُحْتَسِبًا"^(٨). ومنه توكيد (الَّذِينَ) بـ (مَنْ) في قراءة زيد بن علي: (وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ)^(٩) بفتح ميم (مَنْ)، ولام (قبلكم).

وقد باشرت (لَوْ) (أَنَّ) في قوله -تعالى-: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا﴾

(١) ينظر في: معاني القرآن للفراء ١/١٧٦، ٦٨، شرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٦٨.

(٢) سورة القيامة، الآية (١١).

(٣) يعني أن (لا) من (كلا) موصولة بـ(الكاف).

(٤) يعني أن (لا) التي بعد (كلا) مفردة غير متصلة بشيء.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/١٧٦، دراسات لأسلوب القرآن، لفضيلة أ.د/ محمد عزيمة ٣/١٢٨.

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) عامله مَصْقَلَةٌ بِنِ هُبَيْرَةَ، ولم أقف على الأثر فيما اطلعت عليه من كتب الآثار، وينظر في:

المحكم والمحيط الأعظم، ولسان العرب، كلاهما مادة (ك ف ن).

(٨) ينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٣١، التذييل والتكميل ٣/١٦٠، تمهيد القواعد

٦/٧٦٦-٧٦٧.

(٩) سورة البقرة، من الآية (٢١)، وتنظر القراءة في إعراب القراءات الشواذ ص ٢١، الكشاف

١/٤٥، والبحر المحيط ١/٩٥، الدر المصون ١/١٨٧.



بَعِيدًا^١ ؛ لذا جعلها ناظر الجيش أَصْرَحَ في الدلالة على مَصْدَرِيَّةٍ (لو) من الآية الشريفة التي أوردتها المصنف؛ وذلك لتقدم: (يَوَدُّ) عليها^(١).

والذي أراه راجحاً أنه لا مانع من جواز مجيء (لَوْ) مَصْدَرِيَّةً داخلَةً على حرف مَصْدَرِيٍّ؛ لما ثبت نظيره من اجتماع حرفين مختلفين لفظاً لمعنى واحد، أو اسمين مختلفين لفظاً لمعنى واحد كذلك، وقد سيقت الشواهد والأمثلة على ذلك. والله أعلم



(١٦) إعراب (أَسْبَاطًا) من قوله -تعالى-: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ أثنَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا^(٢)﴾؛

عرض الأزهرِيُّ -رحمه الله- لإعراب (أَسْبَاطًا) من الآية السابقة، فذكر أنه لا يصلح كونها تمييزاً؛ لأنها جمع، وتمييز الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين إنما يكون مفرداً منصوباً.

وذكر جواز كونها بدل كل من كل، وأن التمييز محذوف؛ أي: اثنتي عشرة فرقة. ثم رجح كونها بدلاً من (اثنتي عشرة)، ثم أورد زعم الناظم في شرح الكافية أنه لا حذف وأن أسباطاً تعرب تمييزاً^(٣).

ثم أورد إشكالا على إعرابها بدلاً أو تمييزاً، فقال: "والقول بالبدلية من (أثنَى عَشْرَةَ) مشكل على قولهم: إن المبدل منه في نية الطرح غالباً. ولو قيل: (وَقَطَّعْنَهُمْ أَسْبَاطًا) لفاتت فائدة كمية العدد، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه.

والقول بأنه تمييز مشكل على قولهم: إن تمييز العدد المركب مفرد، و(أَسْبَاطًا)

(١) ينظر في: تمهيد القواعد ٢/ ٧٦٧.

(٢) سورة الأعراف من الآية (١٦٠).

(٣) ينظر في: شرح التصريح ٢/ ٢٧٤.

جمع" (١).



الدراسة:

ذُكِرَتْ أَعْرَابٌ فِي (أَسْبَاطًا)، مِنْهَا:

■ أولاً: أنها بدلٌ كلٍّ من كلٍّ من قوله: (اثنتي عشرة) ذهب إلى ذلك جماعة منهم النحاس، والجوهري، ومكي بن أبي طالب، وابن سيده، وابن عطية، والباقولي^(٢).

■ ثانياً: أنها تمييز؛ فقد ذهب الفراء إلى جواز جمع تمييز العدد المركب، وظاهر الآية يشهد له، ونص على ذلك الزمخشري، ثم وجه رأيه بقوله: "فإن قلت: مميز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ وهلا قيل: اثني عشر سبباً؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً؛ لأنَّ المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة. ونظيره^(٣):

بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ"^(٤).

■ ثالثاً: أنها تكون بدلاً يقوم مقام التمييز المحذوف (فرقة)، وجعله بعضهم

(١) ينظر في: شرح التصريح ٢/ ٢٧٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٧٦، الصحاح (س ب ط)، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٠٣، المحكم

مادة (س ب ط)، المحرر الوجيز ٢/ ٤٦٥، إعراب القرآن ٣/ ٩١٠.

(٣) البيت لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٧٦، من مشطور الرجز، وقبله: (تَبَقَّلْتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ)،

وتَبَقَّلْتُ: رعت البقل، أو خرجت تطلبه؛ والبقل: كل ما نبت في بذره لا جذور ثابتة له. مالك

ونَهْشَلٌ: قبيلتان عربيتان كانتا متنازعتين. والمعنى: لقد طلبت الكلاً ورعته في وقته بين رماح

القبيلتين المتحاربتين دون خوف، وذلك لكرم وقوة ومكانة أصحابها، والشاهد قوله: (بين

رماحي مالك ونهشل) حيث ثنى اسم الجمع رماح على تأويل الجماعتين. ينظر في: شرح

كتاب سيويه للسيرافي ٢/ ٩٤، ٤/ ٣٦٧.

(٤) الكشف ٢/ ١٦٨.



قياساً وهو غير ممتنع^(١).

■ وتعقب هذا بعدم الجواز؛ لأنَّ العامل إذ ذاك يكون هو العامل في المبدل منه، أو يقدر له عامل مثله، فيلزم حينئذ ما فررنا منه^(٢)، ومعناه أن ﴿أَسْبَاطًا﴾ بدل من ﴿اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾ ولا يجوز أن يكون بدلا من (فرقة) وهو التمييز المحذوف؛ لأنه إذا جعل كذلك كان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه، والعامل في المبدل منه (وقطع عنهم) فيكون (أسباطاً) وهو جمع تمييز الـ (اثنى عشرة)، وهو لا يجوز، ولو قدر للبديل عامل آخر، لزم -أيضاً- ما هو محذور من جعل تمييز (اثنى عشرة) جمعاً؛ لأنَّ البديل على نية طرح المبدل منه أو تكرير العامل، أما جعله بدلا من (اثنى عشرة)، فلا شيء فيه^(٣).

■ رابعاً: أنها تكون نعتاً لـ (فرقة) ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، و(أمما): نعت لـ (أسباطا)، وأنث العدد وهو واقع على الأسباط، وهو مذكر؛ لأنه بمعنى (فرقة)، فارتكب الوصف بالجامد، والكثير خلافه^(٤).

وقد أجيب عن هذين الإشكاليين:

أولاً: الرد على إشكال البدئية:

النحويون لا يعنون بكون المبدل منه في نية الطرح، أنه لا فائدة فيه، وليس له غرض، بل على معنى أن البديل مستقل بنفسه، وأن العامل كأنما باشر البديل.

جاء في (شرح السيرافي): اعلم أن البديل إنما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يذكر، والنحويون يقولون: إن التقدير فيه تنحية الأول - وهو المبدل منه - ووضع البديل مكانه، وليس تقديرهم تنحية الأول على معنى الإلغاء له، وإزالة الفائدة به، ولكن على أن البديل قائم بنفسه، غير مبين للمبدل منه تبين النعت

(١) المقاصد الشافية ٦ / ٢٧٤.

(٢) تمهيد القواعد ٥ / ٢٤٠٢.

(٣) حاشية رقم (٦) من تمهيد القواعد ٥ / ٢٤٠٢.

(٤) ينظر في: التصريح ٢ / ٢٧٥.



للمنعوت، الذي هو تمام للمنعوت، والدليل على أن المبدل منه لا يُلغى أنك تقول: (زَيْدٌ رَأَيْتُ أَبَاهُ عَمْرًا)، وتجعل (عَمْرًا) بدلا من (أباه)، فلو كان في تقدير اللغو، لكان الكلام: (زَيْدٌ رَأَيْتُ عَمْرًا)، وهذا فاسدٌ مُحالٌ؛ فقد صح أن البديل غير منحٍ للأول، حتى يكون بمعنى الملغى" (١).



ويقول المبرد: "وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، إنما أبدلت للتبيين. ولو كان البديل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: زيدٌ مررتُ به أبي عبد الله؛ لأنك لو لم تعتدَّ بالهاء، فقلت: زيدٌ مررتُ بأبي عبد الله - كان خلفاً، لأنك جعلت زيدا ابتداء، ولم تردَّ إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام" (٢).

وعرف ابن عصفور البديل بقوله: "إعلام السامع بمجموع اسمين، أو فعلين على جهة تبين الأول، أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منهما الطرح معنى، لا لفظاً" (٣).

فعلی ذلك لا يقال: إن المبدل منه في نية الطرح؛ لأن ذلك أغلبي، أو أن طرحه بالنسبة للعامل؛ أي: أن عامله مطروحٌ ليس عاملاً في البديل، أو معنى ذلك، بل: إن البديل مستقلٌ بنفسه، لا متممٌ لمتبوعه، كعطف البيان، والنعته (٤).

■ ولك أن تقول: نصّ الزمخشري وغيره على أنه ليس معنى كون المبدل منه في حكم المطروح أنه مُهدَرٌ، بل إن البديل مستقلٌ بنفسه لا مُتمِّمٌ لمتبوعه، كالنعته والبيان (٥).

(١) ١٠، ٩/٢.

(٢) المقتضب ٣٩٩/٤.

(٣) المقرب ١/٢٤٢، وللمزيد من تأييد أن المبدل منه ليس على نية الطرح ينظر -أيضا- في: شرح

الرضي على الكافية ٢/٣٨٠، ٢/٣٩٢.

(٤) ينظر في: حاشية الخضري ٨/١.

(٥) حاشية الصبان ١/٥٢٠، ٣٨٣، حاشية الخضري ٨/١، هامش (١) من تمهيد القواعد ٣/٢٧٤.

▪ وقد أجاب الفارضي عن هذا الإشكال -أيضًا- بأن القاعدة -هنا- قاعدةٌ أغلبيَّةٌ، لا لازمةٌ^(١).

▪ والغريب أن الأزهرِيَّ نفسه قد أجاب عن مثل هذا الإشكال قبل صفحتين في كتابه بأن: القاعدةُ أغلبيَّةٌ؛ فقال عن: (ثلاثمئة سنين)^(٢) ... مَنْ نَوَّنَ -يقصد ثلاثمئة-، فقيل -يقصد في إعراب سنين-: هو عطف بيان، أو بدل من ثلاثمئة، ورُدَّ بأن البدل على نية طرح الأول. وعلى تقدير طرحه يكون المعنى: ولبثوا في كهفهم سنين. فيفوت التنصيص على كمية العدد. ويجاب بأن نيَّة الطَّرْحِ غالبَةٌ، لا لازمةٌ^(٣).

وقد حُرِّجَ على غير الغالب قراءة الأخوين: (ثلاثمئة سنين)^(٤) بالإضافة، وما نحن فيه نظيره؛ وبهذا أجاب الشيخ يس عن هذا الإشكال الذي أورده الأزهرِيُّ على إعراب (أسباط) بدلا، فقال: "لك أن تقول: خرج عليه -يعني على غير الغالب- قراءة الأخوين: (ثلاثمئة سنين) وما بِالْعَهْدِ مِنْ قَدَمٍ، فَبَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ قُرْبٌ لَا يَحْتَمِلُ زَلَّةَ الْقَدَمِ"^(٥).

ثانياً: الرد على إشكال التمييز:

في المسألة خلاف بين النحويين فأشترط الجمهور مجيء تمييز العدد المركب مفرداً منصوباً، وخالفهم في ذلك الفراء فأجاز جمعه؛ متمسكاً بظاهر الآية الكريمة^(٦). وقد جعل من ذلك -أيضًا- قوله: (ثلاثمئة سنين) مضافة بغير تنوين. وقد قرأ كثير من القراء: (ثلاثمئة سنين) يريدون: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمئة، فينصبونها

(١) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ٤ / ١١١.

(٢) سورة الكهف، من الآية (٢٥).

(٣) التصريح ٢ / ٢٧٣.

(٤) قرأ حمزة والكسائي وخلف (ثلاثمئة سنين) بغير تنوين (مائة)، وإضافتها إلى (سنين). ينظر في:

الكنز في القراءات العشر ٢ / ٥٤٤، وتحبير التيسير ٤٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ٣٦٥.

(٥) حاشية يس ٢ / ٢٧٥، وينظر في: التصريح ٢ / ٢٧٣.

(٦) ينظر في: حاشية الخضري ٢ / ١٣٨.

بالفعل، فقال: "ومن العرب من يضع (السنين) في موضع (سنة)، فهي حينئذ في موضع خفضٍ لمن أضاف. ومن نَوَّنَ عَلَيَّ هَذَا المعنى يريدُ الإضافة، نصب (السنين) بالتفسير للعدد، كقول عنترة^(١):

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً سُوْدًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ
فجعل (سودًا) وهي جمع مفسرة، كما يفسر الواحد^(٢).

قال الفراء: قال -تعالى-: ﴿أَثْنَتَى عَشْرَةَ﴾، والسبط ذُكِرَ؛ لأن بعده أمم، فذهب التأنيث إلى الأمم، ولو كان (اثني عشر) لتذكير السبط كان جائزاً^(٣)، وهو مثل قول الشاعر^(٤):

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرٌ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعُشْرِ
ذهب بالبطن إلى القبيلة والفصيحة؛ فلذلك جمع البطن بالتأنيث^(٥).

ومما يؤيد ما ذهب إليه الفراء، ويدفع إشكال الأزهري:
١ - قول ابن الناظم: "وقد تميز بجمع صادق على الواحد منها، فيقال: عندي عشرون دراهم، على معنى عشرون شيئاً كل واحد منها دراهم، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾، المعنى -والله أعلم-: وقطعناهم اثنتي

(١) من الكامل، وهو في معلقته في ديوانه ص ١٧، وجمهرة أشعار العرب ٣٥٢، الأصول في النحو ٣٢٥ / ١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٦ / ٢. والشاهد: أنه وصف «حلوبة» وهي مفردة لفظاً ب «سوداً» وهو جمع؛ مراعاةً لمعناها؛ إذ المراد الجمع.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٣٨ / ٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٩٧ / ١.

(٤) من الطويل، لرجل من بني كلاب في: الكتاب ٥٦٥ / ٣، والمقتضب ١٤٨ / ٢، هجا رجلاً ادعى نسبه في بني كلاب، فذكر أن بطونهم عشرة، ولا نسب له معلوم في أحدهم، والشاهد: تأنيث البطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها؛ حملاً على معنى القبائل؛ لأنه أراد من البطن القبيلة.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٩٧ / ١.



عشرة فرقة، كل فرقة منهم أسباط"^(١).

٢- وقول السيوطي عن مميز هذا النوع: "... وَلَا يَجُوزُ جَمْعُهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَجَوْزُهُ الْفِرَاءُ، نَحْوُ: (عِنْدِي أَحَدٌ عَشَرَ رِجَالًا، وَقَامَ ثَلَاثُونَ رِجَالًا) وَخَرَجَ عَلَيْهِ:

﴿أَنْتَنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّامًا﴾، قَالَ الْكَسَائِيُّ: وَمِنَ الْعَرَبِ مِنْ يَضِيفُ الْعَشْرِينَ وَأَخْوَاتِهِ إِلَى التَّمْيِيزِ نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً، فَيَقُولُ: (عِشْرُو دِرْهَمٍ، وَأَرْبَعُو ثَوْبٍ)^(٢)....، وَجَوْزُهُ الْفِرَاءُ فِي السَّعَةِ وَخَرَجَ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَالْكَسَائِيُّ: (ثَلَاثُمِائَةٍ سِنِينَ) بِإِضَافَةِ مِائَةٍ"^(٣).

٣- وقول الخضري: "إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْدُودِ جَمْعًا، جَازَ جَمْعَ التَّمْيِيزِ فَإِنَّ الْمَعْدُودَ هُنَا قِبَائِلٌ، وَكُلُّ قَبِيلَةٍ أَسْبَاطٌ لَا سَبْطٌ وَاحِدٌ، فَوْقَ أَسْبَاطِ مَوْقِعِ قَبِيلَةٍ"^(٤)

٤- وَأَنَّ التَّمْيِيزَ يَجِيءُ جَمْعًا إِنْ قَصِدَ اخْتِلَافَ الْأَنْوَاعِ فِي الْمَصْدَرِ؛ لِاخْتِلَافِ مَحَالِّهِ، نَحْوُ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^(٥)؛ لِأَنَّ أَعْمَالَهُمْ مُخْتَلَفَةٌ الْمَحَالُّ، هَذَا خَسِرَ بِكَذَا، وَهَذَا خَسِرَ بِكَذَا، وَكَقَوْلِكَ: تَخَالَفَ النَّاسُ، أَوْ تَفَاوَتُوا أَذْهَانًا^(٦).

٥- وَمَا جَوْزُهُ الْأَلُوسِي مِنْ كَوْنِ (أَسْبَاطًا) تَمْيِيزًا؛ لِأَنَّهُ مَفْرَدٌ تَأْوِيلًا، فَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ السَّبْطَ (مَفْرَدًا) وَلَدُ الْوَلَدِ، أَوْ وَلَدُ الْبِنْتِ أَوْ الْوَلَدِ، أَوْ الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ... ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي كُلِّ جَمَاعَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَالْقَبِيلَةِ فِي الْعَرَبِ،... وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قَبِيلَةٍ مِنْهُمْ أَسْبَاطٌ -أَيْضًا- كَمَا غَلَبَ الْأَنْصَارُ عَلَى جَمْعِ مَخْصُوصٍ فَهُوَ -حِينَئِذٍ- بِمَعْنَى

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٢٢.

(٢) ينظر هذا القول في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٩٥، وارتشاف الضرب ٢/٧٤١.

(٣) همع الهوامع ٢/٣٤٨.

(٤) حاشية الخضري ٢/١٣٨.

(٥) سورة الكهف الآية (١٠٣).

(٦) ينظر في: التذييل والتكميل ٩/٢٥١، وهمع الهوامع ٢/٣٤٢.

(الحي والقبيلة)؛ فلهذا وقع موقع المفرد في التمييز^(١).

والأزهري نفسه قد تبع مذهب الفراء بعد أن عرض الإشكال قال: "وذهب الفراء إلى جواز جمع التمييز، وظاهر الآية يشهد له، ثم أضاف شواهد أخرى، فقال: ويشهد له -أيضاً- ما روي من قول ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه -: "قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض"^(٢)، وتخريج أبي حيان على أن: بني مخاض: حال من عشرين، أو نعت لها، والتمييز محذوف خلاف الأصل"^(٣).

يعني: أن الأصل كون (بني مخاض) تمييزاً مع كونه جمعاً.

والذي أراه راجحاً جواز إعراب (أسباطاً) بدلاً؛ إذ لا يقال: إن البدل على نية طرح المبدل منه؛ لأن القاعدة أغلبية، وجواز إعرابه تمييزاً؛ حملاً على المعنى، وأنه ليس ممنوعاً، وأن لها نظائر يقاس عليها، وقد سيقت تلك الشواهد في الدراسة.

والله أعلم

(١) ينظر في: روح المعاني ٥ / ٨٢.

(٢) جاء في سنن ابن ماجه مرفوعاً إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقيه عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ينظر في: سنن ابن ماجه حديث رقم ٢٦٣١، باب دية الخطأ.

(٣) التصريح ٢ / ٢٧٥.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي يسر لي - بكرمه - إتمام هذا البحث، وبعد:

فقد تيسر لي الوصول إلى بعض النتائج، من أهمها:

١- أن البحث اشتمل على دراسة ستة عشر إشكالاً، وكان الإشكال متجهاً وصواباً في موضعين^(١).

٢- أنه أمكنت الإجابة عن اثني عشر موضعاً من المشكلات الواردة بوجه مُعْتَمِدٍ على أدلة الصناعة النحوية الصحيحة، وأقوال النحاة^(٢).

٣- أنه بعد دَفْعِ المشكل بجوابٍ من الأزهرى أو غيره في بعض المواضع يظهر لي وجه آخر يندفع به الإشكال غير الأوجه المذكورة، وذلك في موضعين^(٣).

٤- قد يوجه الأزهرى إشكاله على قول نحوي واحد، كالجرمي^(٤)، أو ابن جني^(٥) أو ابن هشام^(٦)، أو على اثنين من النحويين^(٧) أو على جمع من النحويين^(٨).

٥- أنه يؤخذ على الأزهرى ما ذكره من أن ابن جني أورد (في المحتسب) بيت منظور بن سحيم الفقعسي، برواية: (مَنْ ذِي عِنْدَهُمْ)؛ شاهداً على إعراب (ذي

(١) ينظر في: المسألتين رقم (٤، ٧).

(٢) تنظر المسائل رقم (١، ٢، ٨، ٦، ٥، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٦، ١٤).

(٣) ينظر في: المسألتين رقم (٣، ١٥).

(٤) الإشكال (٢).

(٥) الإشكال (٣).

(٦) الإشكال (٤، ١٠، ١٢، ١١).

(٧) كأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وذلك في: الإشكال (٧).

وإبن مالك وابنه بدر الدين، وذلك كما في: الإشكال (٥).

(٨) وذلك في: الإشكال (١، ٨، ١٥).

الطائية)، ولم أجدّه في المحتسب، ويبدو - والله أعلم - أن الأزهرى قد اعتمد على مَنْ سَبَقَهُ كابن مالك، وابنه، وابن الضائع، وابن الوردى، والدماميني، والفارضى في نسبة ذلك لابن جني؛ فقد سبقوه إلى تلك النسبة^(١)، وما وقفت عليه في المحتسب هو حكاية ابن جني عن بعض الطائيين إعراب (ذي)، دون ذكر لهذا البيت.



٦- قد لا تثبت الحجة للأزهرى في إشكاله؛ لأنه متنازع فيه؛ وإن نفس الشيء المتنازع فيه لا يكون حجة على الخصم، إنما يكون حجة ما قد ثبت بلا خلاف، فأما ما الخلاف واقع فيه فلا يكون حجة، ومثال ذلك ما قرره من أن شأن المضاف أن يجر المضاف إليه، وإلا فلا إضافة. و الحق أن العامل في المضاف إليه متنازع فيه؛ فلا يكون حجة على المستشكل عليه.

٧- أنه اعتمد في بعض إشكالاته على الأدلة النحوية المعروفة ومنها:

أ- اعتماده على السماع، ومن ثم فقد جعل إعراب (ويه) إعراب ما لا ينصرف مشكلاً وعلته (عدم السماع).

ب- اعتماده على (استصحاب الأصل)؛ حيث ذهب إلى أن رواية أبي الفتح ابن جني في كتابه المحتسب لإعراب (ذي) الطائية في: (من ذي عندهم)، مشكل؛ فإن سبب البناء قائم، ولم يعارضه معارض^(٢).

ج - اعتماده على التنظير في (ضربى زيداً شديداً): وقيل: "إنما وجب

(١) ينظر في: الكافية الشافية ١/ ٩٥، ٢٧٤، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٦٠، للمحة في شرح الملحة ١/ ١٧٠، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، (شرح ألفية ابن مالك) لابن الوردى، ص ١٥٢، تعليق الفرائد ٢/ ٢٠٦، شرح الفارضى على ألفية ابن مالك ١/ ٢٤٢.

(٢) التصريح ١/ ١٣٧.

الرفع؛ لعدم احتياجه إلى إضمار"، وهو مشكل؛ غايته أن يكون راجحاً، كما في: (زيدٌ ضربتُه) ^(١).

-وكذا في جعله اسم (لا) نظير اسم (إن) في زوال الابتداء عنهما بدخول النَّاسِخِ.



د-اعتماده في الإشكال على قياس الشبه، الثالث: قياس الشبه: وهو حمل العرب لبعض الكلمات على أخرى، وإعطاؤها حكمها لشبه بينهما من جهة المعنى. وأما إذا جعلت للمقاربة كما ذهب إليه الموضح هنا تبعاً للناظم وابنه، فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في (عسى).

ه- اعتماده طريقة السبر والتقسيم ^(٢) فقال عن جواز استتار الضمير في (زيد قام) أو (زيد حسن) مُشْكِلٌ؛ لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلاً أو منفصلاً، والأول متعذر، والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال، إلا فيما يستثنى، وليس هذا منه ^(٣).

(١) التصريح ١/ ١٨١.

(٢) ذكر السيوطي من مسالك العلة: السبر والتقسيم، بأن يذكر جميع الوجوه المحتملة، ثم يسبرها؛ أي: يختبرها فيبقى ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه، قال ابن جني: "مثاله: إذا سئلت عن وزن (مروان) فتقول: لا يخلو إما أن يكون فعلاً، أو مفعلاً، أو فِعْلاً، هذا ما يحتمله، ثم يفسد كونه مفعلاً أو فِعْلاً بأنهما مثالان لم يجيئا، فلم يبق إلا فعلاً" الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، مراجعة: علاء الدين عطية، دار البيروتية، دمشق، ط ٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م. ص (١١٤).

(٣) التصريح ١/ ١٠٢.

٨- أنه قد يظهر للأزهري عدم دقة صاحب الرأي الذي أورد عليه الإشكال، ومجانبته للتحقيق النحوي^(١).

٩- أن الأزهري قد جانبه الصواب في بعض إشكالاته؛ لأنه لم يستصحب الأصل- مع أنه في بعض إشكالاته اعتمد على استصحاب الأصل لإقامة إشكاله- ولو استصحب الأصل لم يرد إشكاله أصلاً^(٢).

هذه هي أهم النتائج التي ظهرت لي، والحمد لله رب العالمين، وصلّى اللّهُمَّ وسلّم وبارك على عبدك ونبيك وحبيبك محمد نبي الرحمة، وعلى آله وصحبه أجمعين.



(١) كما في رأي ابن هشام الذي أوجب فيه إعراب (شديداً) من قولهم: "ضربي زيداً شديداً" بالرفع خبراً عن (ضرب).
(٢) من ذلك نظره إلى ما عليه التركيب الحالي للأسلوب النحوي، دون النظر إلى أصل التركيب؛ وذلك كما في الإشكال (٩، ١٣، ١٤).

فهرس بأهم المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي، المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية - تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.
- الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- إسفار الفصيح، للهروي (المتوفى: ٤٣٣هـ)، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة-طنطا، ط١، ٢٠٠٩م.
- إعراب القرآن للشيخ زكريا الأنصاري، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير) الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- إعراب لا إله إلا الله: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، مطبوع ضمن مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، العددان (٨١ - ٨٢) سنة ١٤٠٩هـ.
- إعراب لامية الشنفرى، للعكبري، المحقق: محمد جمران، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي؛ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق: د: عبد الحميد هنداي، مؤسسة المختار الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ألفية ابن مالك ص١٨، طبعة دار التعاون.
- الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، مراجعة: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الأمالي الشجرية، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.



- الأنساب، للسمعاني (ت ٥٦٢ هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، ط ١ (١٣٨٢ هـ = ١٩٦٢ م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، للأبّاري، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م.
- أوضح المسالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط: ١٤٢٠ هـ.
- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٤٠٧ هـ.
- تاج العروس للزبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤٠٢ هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: محمد علي الجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧ م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، المحقق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
- تحبير التيسير في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الفرقان - الأردن - عمان - ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي، كلية التربية، بغداد، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
- التذيل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هندواوي، دار القلم بدمشق، وكنوز إشبيلية بالرياض.
- تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: محمد بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧ م.
- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرستويه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- التصريح، للشيخ خالد الأزهرى، وبهامشه حاشية يس العليمي، ط دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- التعريفات، للشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تعليق الفرائد، للدماميني، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- تفسير القرآن العظيم، لعلم الدين السخاوي، تحقيق وتعليق: د موسى علي مسعود، د أشرف محمد بن عبد الله القصاص، دار النشر للجامعات، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م
- تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق عدد من الباحثين، دار السلام القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة للأزهرى، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة - الطبعة: بدون تاريخ نشر.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- حاشية أبي العباس سيد أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج، على شرح أبي زيد سيدي عبد الرحمن المكودي، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك، دراسةً وتحقيقاً، رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراه)، د. جابر بن عبدالله بن سريّ السريّ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية، العام الجامعي ١٤٣٩ - ١٤٤٠هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - طبعة الحلبي (١٣٠١هـ)، وبدون تاريخ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، للصبان، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- حاشية يس على التصريح - طبعة فيصل عيسى البابي الحلبي بهامش التصريح.



- الحجة للقراء السبعة، للفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رياح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- خزنة الأدب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٧ م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- درة الغواص في أوهام الخواص، المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨-١٩٩٨ هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.
- رساله في بيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله، للشرقاوي، وفاته: ١٢٢٧هـ، المكتبة المركزية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: ١١٨٩.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، للسهيلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ.
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن، لابن عقيلة المكي، جامعة الشارقة، الإمارات، ط: الأولى ١٤٢٧ هـ.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط ٢، ١٤٠٠ هـ.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط ٢، ١٩٩٣ م.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد هاشم، دار الفكر، مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، المحقق: عبد العزيز رياح، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (ج ١ - ٤) الثانية، (ج ٥ - ٨) الأولى) عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).





- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، المحقق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، ط ١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق، ١٩٨٢م.
- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي، دار القلم - بيروت.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهرسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، علق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه. للرماني. رسالة دكتوراه. تحقيق سيف العريفي. كلية اللغة العربية. الرياض.
- شرح المشكاة للطبي تحقيق د عبد الحميد هندواوي، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢

هـ ٢٠٠١ م.

- شرح المقدمة المُحَسَّبة لابن باشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، ط ١، ١٩٧٧ م.
- شرح المكودي على الألفية، تحقيق د: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- شواذ القراءات للكرمانى، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ، تحقيق: شمران العجلي.
- شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصّحيح، لابن مالك، تحقيق: د. طه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية، بإضافة ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي) ط (١) ١٤٢٢ هـ.
- طبقات المفسرين، للأذنه وي، المحقق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- العُدّة في إعراب العُمدة، لابن فرحون، تح: مكتب الهدى، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط ١ (بدون تاريخ).
- العنوان في القراءات السبع، للسرقسطي، المحقق: الدكتور زهير زاهد - الدكتور خليل العطية، كلية الآداب - جامعة البصرة، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٥ هـ.
- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، للنيسابوري، تحقيق الشيخ: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ.
- الفتح علي أبي الفتح، لابن فورجة، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، بغداد، ١٩٧٤ م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، د. جميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط ١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- فقه اللغة، للثعالبي، طبعة البابي، بالقاهرة ١٩٣٨ م.
- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، للفارسي، تحقيق: د: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب فيه لغات القرآن، للفراء، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥ هـ.



- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت - ط ٣، ١٤٠٧هـ.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- كنز السعادة في كلمة الشهادة، للأشموني، المكتبة المحمودية، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، رقم الحفظ: ٢٦٢٨ / ١٥.
- الكنز في القراءات العشر، أبو محمد الواسطيّ المقرئ تاج الدين، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، للكوراني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- اللامات للزجاجي، تحقيق د: مازن المبارك، دار الفكر دمشق، ط ٢، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري، المحقق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- لباب التفاسير، للكرماني، التحقيق: أربع رسائل دكتوراة بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، د: عبد الإله نيهان، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، ط ١، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.
- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- لسان العرب لابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.
- اللمحة في شرح الملحّة، لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق: محمد محبى الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار"، لجمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتنيّ الكجراتي، نشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثالثة: ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- المحتسب لابن جنّي، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية



بالقاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده، تحقيق د: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- مختصر شواذ القراءات، ابن خالويه، برجسترسو، م. الرحمانية بمصر سنة ١٩٣٤ م
- المرتجل (في شرح الجمل) لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢م.
- المرقاة في إعراب «لا إله إلا الله» لابن الصائغ - مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (١٤٥) مجاميع.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط ١، ١٩٨٥م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د: محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- مشكل إعراب القرآن. مكي بن أبي طالب: ت. د. حاتم صالح الضامن، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- مشكل القرآن الكريم، لعبد الله المنصور، دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى عام ١٤٢٦هـ.
- معاني القرآن، للأخفش، ت/ فائز فارس، الكويت، ط. الثانية، ١٤٠١هـ.
- معاني القرآن للفرء، تحقيق الأستاذين: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور القاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق د: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١،



١٩٩٣.

- المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق عدد من الباحثين، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، وآخرين، الناشر: دار السلام، القاهرة، - ط ١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق: أ.د. محمد عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني المتوفى سنة ٨٧٢هـ، وبهامشه تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب للدمايني، المتوفى سنة ٨٢٧هـ، المطبعة البهية بمصر.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم، تحقيق زهير سلطان، الكويت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار، للسيوطي، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراه) ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥م.
- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- الوافي بالوفيات، للصفدي المحقق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

